

مقدمة لمعايير المحاسبة للقطاع العام



الأدوات المالية



الفهرس

5	مقدمة
6	مقدمة
7	التعريفات
9	الأصول المالية
10	الالتزامات المالية
10	عقود شراء أو بيع الأصول غير المالية
12	العقد
12	مقايضة العملات
13	عقود الإيجار
13	أسئلة ونقاشات
14	أسئلة للمراجعة
15	الإجابات على أسئلة المراجعة
16	المفاهيم الأساسية
16	(معيار المحاسبة للقطاع العام 29)
17	مقدمة
17	الإثبات وإلغاء الإثبات
18	تاريخ المتاجرة/ تاريخ التسوية
19	تصنيف الأصول المالية
20	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
21	تحديد الأصول المالية
21	المحتفظ به حتى الاستحقاق
22	القروض والذمم المدينة
23	المتاح للبيع
23	تصنيف الالتزامات المالية
24	تحديد الالتزام المالي
24	التكلفة المستنفدة
25	القياس الأولي
26	مثال عن القرض - طريقة الفائدة الفعلية
27	القروض الميسرة

28.....	القروض الطلابية
29.....	المحاسبة عن القروض الطلابية
30.....	القياس اللاحق للأصول المالية
30.....	القياس اللاحق للالتزامات المالية
31.....	المكاسب والخسائر.....
31.....	انخفاض قيمة الأصول المالية.....
33.....	سعر الفائدة الفعلي.....
34.....	التكلفة والإيرادات المطفأة.....
35.....	دين وثيقة المديونية غير المغطاة برهن.....
35.....	المحاسبة عن دين وثيقة الدين غير المغطاة برهن.....
36.....	أسئلة ونقاشات
37.....	أسئلة للمراجعة.....
39.....	الإجابات على أسئلة المراجعة.....
41.....	التحوط والأدوات المشتقة.....
41.....	(معييار المحاسبة للقطاع العام 29).....
42.....	مقدمة.....
42.....	محاسبة التحوط.....
43.....	تحوط التدفق النقدي.....
44.....	تحوط القيمة العادلة.....
44.....	الأدوات المشتقة.....
45.....	الأدوات المشتقة المدمجة.....
46.....	مقايضة سعر الفائدة.....
46.....	أسئلة ونقاشات
47.....	أسئلة للمراجعة.....
48.....	الإجابات على أسئلة المراجعة.....
50.....	الإفصاحات
50.....	(معييار المحاسبة للقطاع العام 29).....
51.....	مقدمة.....
51.....	متطلبات الإفصاح.....
54.....	إيضاح على السياسة المحاسبية.....
55.....	الإفصاح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة في الإيضاح الإرشادي.....
55.....	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.....

56.....	مخاطر الائتمان.....
56.....	أسئلة ونقاشات.....
57.....	أسئلة للمراجعة.....
58.....	الإجابات على أسئلة المراجعة.....
59.....	المفاهيم الأساسية.....
59.....	(معييار المحاسبة للقطاع العام 41).....
60.....	مقدمة.....
60.....	الإثبات وإلغاء الإثبات.....
61.....	المحاسبة عن تاريخ المتاجرة/ تاريخ التسوية.....
62.....	تصنيف الأصول المالية.....
63.....	الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة.....
63.....	الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية.....
64.....	الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.....
65.....	تحديد الأصول المالية.....
66.....	ملخص تصنيف الأصول المالية.....
67.....	تصنيف الالتزامات المالية.....
68.....	تحديد الالتزام المالي.....
68.....	التكلفة المستنفدة.....
69.....	القياس الأولي.....
70.....	مثال عن القرض - طريقة الفائدة الفعلية.....
71.....	القروض الميسرة.....
71.....	القروض الطلابية.....
72.....	المحاسبة عن القروض الطلابية.....
73.....	القياس اللاحق - الأصول المالية.....
73.....	القياس اللاحق للالتزامات المالية.....
74.....	المكاسب والخسائر.....
75.....	انخفاض قيمة الأصول المالية.....
76.....	نموذج خسارة الائتمان المتوقعة.....
77.....	نهج مبسط للذمم المدينة.....
77.....	سعر الفائدة الفعلي.....
78.....	التكلفة والإيرادات المطفأة.....
79.....	دين وثيقة المديونية غير المغطاة برهن.....

80.....	المحاسبة عن دين وثيقة الدين غير المغطاة برهن
81.....	أسئلة ونقاشات
82.....	أسئلة للمراجعة.....
84.....	الإجابات على أسئلة المراجعة.....
86.....	التحوط والأدوات المشتقة.....
86.....	(معييار المحاسبة للقطاع العام 41).....
87.....	مقدمة.....
87.....	هدف محاسبة التحوط.....
87.....	محاسبة التحوط.....
89.....	تحوط التدفق النقدي.....
89.....	تحوط القيمة العادلة.....
90.....	الأدوات المشتقة.....
91.....	الأدوات المشتقة المدمجة.....
92.....	مقايضة الفائدة.....
92.....	أسئلة ونقاشات
93.....	أسئلة للمراجعة.....
94.....	الإجابات على أسئلة المراجعة.....
96.....	الإفصاحات
96.....	(معييار المحاسبة للقطاع العام 41).....
97.....	مقدمة.....
97.....	هدف الإفصاح.....
97.....	متطلبات الإفصاح.....
101.....	إيضاح على السياسة المحاسبية.....
102.....	الإفصاح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة في الإيضاح الإرشادي.....
102.....	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.....
103.....	مخاطر الائتمان.....
103.....	أسئلة ونقاشات
104.....	أسئلة للمراجعة.....
105.....	الإجابات على أسئلة المراجعة.....

مقدمة

يُعد كتاب إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المصدر الرسمي الرئيسي لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها لجهات القطاع العام.

وتعد المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية مهمة للمستخدمين، إذ توفر نظرة متمعنة عن المخاطر المتعلقة بالأصول المالية والالتزامات المالية بما في ذلك انكشاف الجهة على المخاطر الناشئة عنها وكيفية إدارتها. ويمكن أن تؤثر تلك المعلومات على تقويم المستخدم للمركز المالي والأداء المالي، بالإضافة إلى توفير رؤية متعمقة عن مقدار وتوقيت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية للجهات.

ويختلف نطاق وطبيعة الأدوات المالية التي تملكها جهات القطاع العام بصورة كبيرة بين الجهات التي لا تمتلك سوى القليل من الأدوات المالية (مثلاً أي دائرة حكومية تقتصر أدواتها المالية على الذمم المدينة والذمم الدائنة) والجهات التي تمتلك الكثير من الأدوات المالية المعقدة (مثلاً أي مؤسسة مالية تتكون معظم أصولها والتزاماتها من أدوات مالية). ويعتمد تعقيد ونطاق متطلبات العرض والإثبات والقياس والإفصاح عن الأدوات المالية على مقدار استخدام الجهة للأدوات المالية ونطاق انكشافها على المخاطر.

ومن الشائع أن تستخدم جهات القطاع العام الأدوات المشتقة في إدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان والمخاطر المرتبطة بتقلب أسعار السلع في السوق. وتتناول هذه الوحدة التدريبية إثبات الأدوات المشتقة المقتناة لإدارة هذه المخاطر وقياسها.

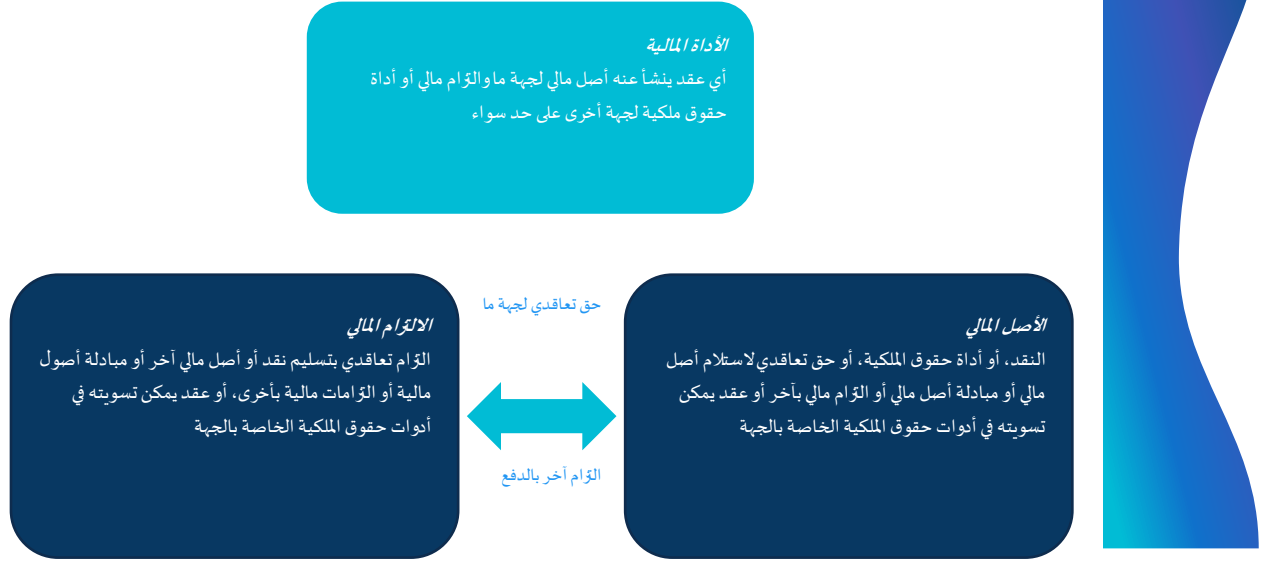
وتركز هذه الوحدة على متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 29، *الأدوات المالية: الإثبات والقياس*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*.

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في أغسطس 2018 وبدأ سريانه في 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر. وسيحل المعيار 41 محل المعيار 29 اعتباراً من وقت تطبيق الجهة للمعيار 41.

وتتناول هذه الوحدة كلا المعيارين 29 و41، حيث يحتمل أن تكون بعض الجهات قد طبقت أو بصدد تطبيق المعيار 29. وتُنصح الجهات التي تكون بصدد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبينة على أساس الاستحقاق ولكنها لم تنظر بعد في متطلبات الأدوات المالية بتطبيق المعيار 41 لأن التطبيق الأولي للمعيار 29 سيؤدي إلى وجوب إجراء تغييرات محاسبية كبيرة لاحقاً.

وستركز الوحدة على المعاملات الأكثر شيوعاً في القطاع العام والتي تشمل الأدوات المالية. فعلى سبيل المثال، نظراً لعدم شيوع مساهمة جهات القطاع العام في رأس المال الذي يشتمل على أدوات حقوق الملكية، لن يغطي التوجيه الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي تنشأ من العقود التي يجري تسويتها من قبل الجهة التي تقدم أو تتلقى أدوات حقوق الملكية الخاصة بها.

التعريفات



الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لجهة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لجهة أخرى على حد سواء.

وتنشأ الأصول والالتزامات في القطاع العام من الترتيبات التعاقدية وغير التعاقدية على حد سواء. ولا تستوفي الأصول والالتزامات الناشئة عن الترتيبات غير التعاقدية تعريف الأصل المالي أو الالتزام المالي. فعلى سبيل المثال، لن تكون المخصصات المحسوبة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة في العموم أداة مالية. ولا تعتبر الأصول المادية (مثل المخزون والعقارات والآلات والمعدات) والأصول المؤجرة والأصول غير الملموسة (مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية) أصولاً مالية. وبالمثل، لا تعتبر الأصول المدفوعة مسبقاً أصولاً مالية لأنها تمثل منافع اقتصادية في شكل استلام مستقبلي للسلع أو الخدمات.

ولا تنشأ الالتزامات الحكيمة من العقود وبالتالي لا تمثل التزامات مالية.

والعقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر ويترتب عليه تبعات اقتصادية واضحة ليس لدى الأطراف سلطة تقديرية تذكر، إن وجدت، لتجنبها، عادةً لأن الاتفاقية تكون نافذة بموجب النظام. وقد تتخذ العقود، وبالتالي الأدوات المالية، أشكالاً متنوعة ولا يشترط أن تكون خطية.

ويجوز لجهات القطاع العام الدخول في ترتيبات تشكل في جوهرها عقوداً. ويشرح دليل التطبيق العوامل التي تلتزم الجهة بمراعاتها عند تقويم ما إذا كان الترتيب تعاقدياً أم غير تعاقدي.

وتراعي الجهة جوهر الترتيب وليس شكله النظامي في تحديد ما إذا كان العقد يفي بتعريف الأداة المالية. ويتم إثبات العقود عموماً بما يلي (رغم إمكانية اختلاف ذلك من دولة إلى أخرى):

(أ) تتضمن العقود أطرافاً رغبة في إبرام ترتيب؛

(ب) تترتب على شروط العقد حقوق والتزامات لأطرافه، ولا يلزم أن تؤدي تلك الحقوق والالتزامات إلى أداء متساوٍ من قبل كل طرف؛

(ج) يكون التعويض عن عدم الأداء نافذاً بموجب النظام.

ومن أمثلة العقد، اتفاقية بيع/ شراء لأصل غير مالي عندما يكون المقابل في صورة نقد أو معادلات النقد. وعادةً ما يُحدد مبلغ الإيرادات المستحقة القبض الناشئة عن معاملة باتفاق الأطراف. ويُقاس عموماً بالقيمة العادلة للمقابل المستحق. ومع ذلك، قد تكون القيمة العادلة للمقابل أقل من المبلغ الاسمي للذمم المدينة عندما يقدم البائع ائتمناً بدون فائدة إلى المشتري أو يقبل سند ذمم مدينة بسعر فائدة أقل من سعر السوق من المشتري كمقابل لبيع سلعة.

وعندما يشكل الترتيب معاملة تمويلية، تُحدد القيمة العادلة للمقابل بخصم المقبوضات المستقبلية بموجب شروط العقد.

ومن أمثلة العقد الذي لا تؤدي فيه حقوق والتزامات الأطراف إلى أداء متساوٍ، ترتيب يُنشئ التزاماً على المانح بنقل الموارد إلى المستلم ويثبت حق المستلم في استلام تلك الموارد. ويجوز أن تكون هذه الأنواع من الترتيبات تعاقدية رغم عدم قيام المستلم بتقديم نفس العوض في المقابل. هذا يعني أن الترتيب لا يؤدي إلى أداء متساوٍ من قبل الأطراف. وقد يكون للمانح والمستلم التزام وأصل مالي على الترتيب.

الأصل المالي هو أي أصل يكون:

(أ) نقداً؛

(ب) أداة حقوق ملكية لجهة أخرى؛

(ج) حق تعاقدية؛

(1) لاستلام النقد أو أي أصل مالي آخر من جهة أخرى؛ أو

(2) لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع جهة أخرى في ظل ظروف يحتمل أن تكون مواتية للجهة.

(د) عقداً سوف أو يجوز تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة.

العملة (النقدية) هي أصل مالي لأنها تمثل وسيلة مقايضة وبالتالي فهي أساس قياس جميع المعاملات وإثباتها في القوائم المالية. وتعتبر الوديعة النقدية المحفوظة لدى مصرف أو مؤسسة مالية مشابهة أصلاً مالياً لأنها تمثل الحق التعاقدية للمودع في الحصول على نقد من المؤسسة أو لصرف شيك أو أداة مماثلة من الرصيد لصالح دائن في سبيل تسديد مبلغ التزام مالي.

ولا تحقق العملة غير المصدرة تعريف الأداة المالية. وتطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 12، المخزون في المحاسبة عن أي عملة غير مُصدرة. ولا يتم تناول العملة المصدرة كعملة نظامية من منظور المصدر في هذا المعيار.

ولا تغطي المادة التدريبية البند (د)، وهو العقد الذي سوف أو يجوز تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة.

وتتضمن الأمثلة الشائعة للأصول المالية التي تمثل حقاً تعاقدياً لاستلام النقد في المستقبل:

(أ) حسابات الذمم المدينة؛

(ب) سندات الذمم المدينة؛

(ج) القروض مستحقة القبض؛

(د) الأوراق المالية؛

(هـ) سندات القبض.

الالتزام المالي هو أي التزام يكون:

(أ) التزاماً تعاقدياً؛

(1) لتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر من جهة أخرى؛ أو

(2) لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع جهة أخرى في ظل ظروف يحتمل أن تكون غير مواتية للجهة.

(ب) عقداً سوف أو يجوز تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة.

لا تغطي المادة التدريبية البند (ب)، وهو العقد الذي سوف أو يجوز تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة.

تتضمن الأمثلة الشائعة للالتزامات المالية التي تمثل التزامات تعاقدية بتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر إلى جهة أخرى في المستقبل:

(أ) حسابات الذمم الدائنة:

(ب) سندات الذمم الدائنة:

(ج) القروض مستحقة الدفع:

(د) سندات الدفع.

مرة أخرى، وفي جميع الأحوال، يقابل التزام أحد الأطراف بتسليم النقد أو الأصول المالية الأخرى الحق التعاقدى لطرف آخر في استلام النقد.

ويقابل الحق التعاقدى لأي جهة في استلام النقد الالتزام المقابل لجهة أخرى بالدفع.

يمكن أن تكون القدرة على ممارسة حق تعاقدى أو شرط الوفاء بالتزام تعاقدى مطلقة أو مشروطة بوقوع حدث مستقبلي. وفي الحق والالتزام المحتلمان بتعريف الأصل المالي والالتزام المالي، رغم أن تلك الأصول والالتزامات لا تُثبت دائماً في القوائم المالية.

وقد تتطلب الأداة المالية من الجهة أن تقدم نقداً أو أصلاً مالياً آخر، أو تسويته بطريقة أخرى بحيث قد يكون التزاماً مالياً، في حال وقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية غير مؤكدة (أو كنتيجة لظروف غير مؤكدة) خارجة عن سيطرة كل من المصدر وحامل الأداة مثل التغيير في سعر الفائدة أو سعر الصرف. ولا يملك مُصدر مثل هذه الأداة الحق غير المشروط في تجنب تسليم النقد أو أي أصل مالي آخر (أو تسويته بأي طريقة أخرى تجعله التزاماً مالياً). وعليه، تعتبر التزاماً مالياً للمُصدر وأصل مالي لحاملها.

على سبيل المثال، الضمان المالي هو حق تعاقدى للمقرض لاستلام النقد من الضامن، والتزام تعاقدى متقابل للضامن بالدفع إلى المقرض، في حال تخلف المقرض عن السداد.

وقد يوجد الحق والالتزام التعاقدى بسبب معاملة أو حدث سابق رغم أن قدرة أي طرف على ممارسة حقه والزام الطرف الآخر بالأداء بموجب التزامه قد تكون مشروطة بوقوع حدث مستقبلي. ويوجد الحق والالتزام التعاقدى بسبب معاملة أو حدث سابق (افتراض الضمان)، رغم أن قدرة المقرض على ممارسة حقه والزام الطرف الآخر بالأداء بموجب التزامه قد تكون مشروطة بوقوع حدث مستقبلي.

الأصول المالية

أمثلة عن الأصول المالية:

- النقد
- حسابات الذمم المدينة
- القروض مستحقة القبض
- الأوراق المالية الاستثمارية (الأشهم العادية، الاستثمارات ذات الدخل الثابت)

ولفهم ماهية الأصول المالية بشكل أفضل، ترد بعض الأمثلة. ولا تعتبر قائمة العناصر شاملة، ولكنها تتضمن أمثلة عن المعاملات الشائعة.

قد تكون الأمثلة على النحو التالي:

يعتبر النقد ومعادلات النقد أصولاً مالية. ويشترط لاعتبار النقود نقداً أن تكون في متاحة في الصندوق أو في البنك. ويشترط في معادلات النقد أن تكون استثمارات عالية السيولة قصيرة الأجل (لا تتجاوز مدتها 3 أشهر). وحتى لو كان الاستحقاق قصير الأجل، يتعين أن تكون هذه البنود قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد وأن تخضع لمخاطر تقويم غير كبيرة. وتعتبر الودائع تحت الطلب معادلاً نقدياً، حيث يُنظر إليها على أنها تتمتع بنفس مستوى سيولة النقد ويمكن عادةً سحبها في أي وقت دون غرامة.

حسابات الذمم المدينة هي المبالغ مستحقة التحصيل مقابل توفير السلع والخدمات.

القروض مستحقة القبض هي المبالغ المستحقة من إقراض النقد والمعادلات النقدية.

الأوراق المالية الاستثمارية هي أوراق مالية تصدرها جهات أخرى مثل الأسهم والسندات ومنتجات الاستثمار الأخرى التي يجري شراؤها بقصد الحصول على منفعة اقتصادية إما من ارتفاع قيمة منتج الورقة المالية أو من فوائد أو أرباح الأسهم المدفوعة من مُصدر الورقة المالية.

الالتزامات المالية

أمثلة عن الالتزامات المالية:

- الذمة الدائنة
- القروض والسندات مستحقة الدفع
- السندات

ولفهم ماهية الأصول المالية بشكل أفضل، ترد بعض الأمثلة. ولا تعتبر قائمة العناصر شاملة، ولكنها تتضمن أمثلة عن المعاملات الشائعة.

الذمم الدائنة هي المبالغ المستحقة إلى الغير مقابل مشتريات التوريدات والمواد اللازمة للعمليات والأنشطة.

القروض والسندات مستحقة الدفع هي المبالغ مستحقة الدفع بسبب ترتيبات الاقتراض.

السندات هي أوراق مالية ذات دخل ثابت، تمكن الجهات من اقتراض رأس المال لفترة زمنية محددة، بشروط دفع محددة وشروط دفع الفائدة. ومن أمثلة ذلك السند الحكومي بمعدل قسيمة ذات فائدة ثابتة أو متغيرة، ويستخدم لتمويل العمليات والأنشطة الحكومية للجهة.

عقود شراء أو بيع الأصول غير المالية

- لا تعتبر عقود شراء أو بيع البنود غير المالية أدوات مالية إلا إذا
 - سمح العقد بتسويتها نقداً؛ أو
 - كانت الجهة تقوم بتسوية عقود مماثلة بالصافي نقداً؛ أو
 - كانت الجهة تقوم باستلام وبيع البند غير المالي لتحقيق ربح؛ أو
 - كان البند غير المالي قابلاً للتحويل بسهولة إلى نقد

تُطبق معايير المحاسبة للقطاع العام للأداة المالية على بعض العقود لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو عن طريق مبادلة الأدوات المالية، كما لو كانت العقود أدوات مالية. ومع ذلك، لا تُطبق معايير المحاسبة للقطاع العام للأداة المالية على تلك العقود المبرمة والمستمر سريانها لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة بالجهة.

لا تحقق عقود شراء أو بيع البنود غير المالية تعريف الأداة المالية لأن الحق التعاقدى لأي طرف في الحصول على أصل أو خدمة غير مالية والالتزام المتقابل للطرف الآخر لا يثبت حقاً أو التزاماً حالياً لأي طرف لاستلام أو تسليم أو مبادلة أصل مالي. على سبيل المثال، العقود التي تنص على التسوية فقط عن طريق استلام أو تسليم بند غير مالي (مثل العقد الأجل على النفط) لا تعتبر أدوات مالية.

وتكون العديد من عقود السلع من هذا النوع. ويتم توحيد بعضها من حيث الشكل ويتم تداولها في الأسواق المنظمة بنفس طريقة بعض الأدوات المالية المشتقة. فمثلاً، يجوز شراء العقود الأجلة للسلع وبيعها نقداً بسهولة لأنها مدرجة للتداول في البورصة ويجوز تداولها عدة مرات. ومع ذلك، تتاجر الأطراف التي تشتري العقد وتبيعه، في واقع الأمر، بالسلعة الأساسية.

إنَّ القدرة على شراء أو بيع عقد سلعة نقداً، وسهولة شرائها أو بيعها، وإمكانية التفاوض على تسوية نقدية للالتزام باستلام أو تسليم السلعة، لا تغير من الطبيعة الأساسية للعقد بطريقة يترتب عليها أداة مالية.

ومع ذلك، بعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية التي يمكن تسويتها بالصافي أو بمبادلة الأدوات المالية، أو عندما يكون البند غير المالي قابلاً للتحويل بسهولة إلى نقد، تقع ضمن نطاق معايير المحاسبة للقطاع العام للأداة المالية كما لو كانت تلك العقود أدوات مالية.

لا ينشأ عن العقد الذي يتضمن استلام أو تسليم أصول مادية أصل مالي لأي طرف والالتزام مالي للطرف الآخر ما لم يتم تأجيل أي مدفوعات متقابلة إلى ما بعد تاريخ نقل الأصول المادية. وذلك هو واقع الحال مع شراء أو بيع السلع بالانتماء.

ترتبط بعض العقود بالسلع، ولكنها لا تتضمن التسوية من خلال الاستلام الفعلي للسلعة أو تسليمها. وهي تحدد التسوية من خلال المدفوعات النقدية التي تُحدد وفقاً للمعادلة المذكورة في العقد، وليس من خلال دفع مبالغ ثابتة.

فعلى سبيل المثال، يمكن حساب أصل مبلغ السند عن طريق تطبيق سعر السوق للنفط السائد عند استحقاق السند على كمية ثابتة من النفط. وتتم فهرسة أصل المبلغ بالرجوع إلى سعر سلعة، ولكن يتم تسويته نقداً فقط. ويشكل هذا العقد أداة مالية.

يشمل تعريف الأداة المالية أيضاً العقد الذي ينشأ عنه أصل غير مالي أو التزام غير مالي بالإضافة إلى أصل مالي أو التزام مالي.

تمنح هذه الأدوات المالية في كثير من الأوقات أحد الأطراف خياراً لمبادلة أصل مالي بأصل غير مالي. فعلى سبيل المثال، قد يمنح السند المرتبط بالنفط حامله الحق في استلام دفعة من مدفوعات الفائدة الدورية الثابتة ومبلغ ثابت من النقد عند الاستحقاق، مع خيار مبادلة أصل المبلغ بكمية ثابتة من النفط.

ستختلف الرغبة في ممارسة هذا الخيار من وقت لآخر اعتماداً على القيمة العادلة للنفط بالتناسب مع نسبة مبادلة النقد مقابل النفط (سعر الصرف) المتأصل في السند. ولا تؤثر مقاصد حامل السند فيما يتعلق بممارسة الخيار على جوهر الأصول التي تعتبر مكونات السند. ويجعل الأصل المالي للحائز والالتزام المالي للمصدر السند أداة مالية، بغض النظر عما يجري إنشاؤه أيضاً من أنواع أخرى من الأصول والالتزامات.

العقد

التصور

أبرمت إحدى جهات القطاع العام التي تشغل منظومة نقل عمومية في المنطقة عقداً أجلاً لتسليم 50٪ من احتياجاتها من وقود الديزل لتشغيل أسطولها من الحافلات للأشهر الستة المقبلة لتوفير الحماية من الارتفاع المتوقع في الأسعار.

هل العقد الأجل يعد أداة مالية؟ مع التوضيح

هل ستكون إجابتك ستختلف في حال قامت الجهة بشراء وبيع العقود الأجلة المتداولة في بورصة السلع؟ مع التوضيح

الإجابة:

لن يكون العقد الأجل أداة مالية.

يُبرم العقد الأجل لغرض تسليم وقود الديزل، وهو بند غير مالي، وفقاً لمتطلبات الشراء والاستخدام المتوقعة للجهة. ولا يفي العقد بتعريف الأداة المالية لأنه لا ينشئ حقاً أو التزاماً حالياً لأي طرف لاستلام أصل مالي أو تسليمه أو مبادلتته.

قد يترتب على استراتيجية الجهة لشراء وبيع العقود الأجلة في بورصة السلع أن تكون العقود أدوات مالية في حال كان الهدف هو تحقيق ربح. ومع ذلك، إن القدرة على شراء أو بيع عقد سلعة نقداً، وسهولة شرائها أو بيعها، وإمكانية التفاوض على تسوية نقدية للالتزام باستلام أو تسليم السلعة، لا تعني بالضرورة أن العقد أداة مالية.

ومع ذلك، تعتبر بعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية التي يمكن تسويتها بالصافي أو بمبادلة الأدوات المالية، أو عندما يكون البند غير المالي قابلاً للتحويل بسهولة إلى نقد، أدوات مالية ضمن نطاق المعيار كما لو كانت تلك العقود أدوات مالية.

مقايضة العملات

التصور

أصدرت الحكومة سندات بأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة بالعملات المحلية والأجنبية. وأبرمت اتفاقيات مقايضة بين العملات لإدارة مخاطر الفائدة والعملات. وتنص الاتفاقيات على مبادلة مبالغ نقدية بين أطراف الاتفاقيات محسوبة بالرجوع إلى أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية الحالية.

هل اتفاقيات مقايضة العملات تعد أدوات مالية؟ مع التوضيح

الإجابة:

اتفاقيات مقايضة العملات هي أدوات مالية رغم أن الالتزامات التعاقدية لأطراف اتفاقيات مقايضة العملات مشروطة بالتغيير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، يكون للأطراف حق تعاقد غير مشروط لاستلام النقد أو أصل مالي آخر أو يكون عليهم التزام تعاقد غير مشروط لتسليم النقد أو أصل مالي آخر.

عقود الإيجار

التصور

أبرمت مستشفى عقد إيجار مدته خمس سنوات لجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي. ويبلغ العمر الإنتاجي المقدر للجهاز 10 سنوات. وفي نهاية مدة عقد الإيجار، يكون لدى المستشفى خيار امتلاك الجهاز مقابل 10% من قيمته العادلة الحالية أو تمديد عقد الإيجار بدفع إيجار مخفض بصورة كبيرة.

هل عقد الإيجار يعد أداة مالية؟ مع التوضيح.

الإجابة:

عقد الإيجار هو عقد يعتبر في جوهره عقد إيجار تمويلي لأنه ينقل المخاطر والمكافآت العارضة على الملكية إلى المستشفى. وبموجب معيار المحاسبة للقطاع العام رقم 13، عقود الإيجار، تثبت المستشفى الأصل والتزام الإيجار كالتزام.

يتم تناول تصنيف عقود الإيجار في وحدة الأصول.

ويتوافق عقد الإيجار التمويلي مع تعريف الأداة المالية ولا يعتبر عقد الإيجار التشغيلي أداة مالية (باستثناء ما يتعلق بالمدفوعات الفردية المستحقة والمتوجبة الدفع في الحال). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معيار المحاسبة للقطاع العام 13 يتناول المحاسبة عن عقود الإيجار، وأنه ينبغي اتباع المعيار 13 لحساب معاملات الإيجار؛ إلا عند النظر في ذمم الإيجار المدينة، عند تطبيق شروط الهبوط في القيمة وإثبات الأدوات المالية. كما إن ذمم عقود الإيجار التمويلي الدائنة المثبتة من قبل المستأجر تخضع لشروط الإثبات الخاصة بمعايير الأدوات المالية والأدوات المشتقة المدمجة في عقود الإيجار التي تخضع لمتطلبات الأدوات المشتقة المدمجة في الأداة المالية.

ولا يعتبر عقد الإيجار التشغيلي أداة مالية (باستثناء ما يتعلق بالمدفوعات الفردية المستحقة ومتوجبة الدفع في الحال) لأن المؤجر يلتزم بتوفير استخدام الأصل في الفترات المستقبلية مقابل عوض مماثل لرسوم الخدمة.

أسئلة ونقاشات

تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

<http://www.ipsasb.org>

هنا نختم وحدتنا التدريبية عن مقدمة الأدوات المالية. وينبغي للمتدربين الرجوع إلى أسئلة المراجعة لاختبار معلوماتهم.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لجهة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لجهة أخرى على حد سواء. أي مما يلي يمكن أن يكون مثلاً عن أداة مالية؟

- (أ) ضمان القرض
- (ب) النقد ومعادلات النقد
- (ج) المصروفات المدفوعة مقدماً
- (د) حسابات الذمم المدينة
- (هـ) المخزون

الإجابات على أسئلة المراجعة

السؤال الأول

الإجابة هي (أ) و(ب) و(د).

- (أ) الضمان المالي هو حق تعاقدى للمقرض لاستلام النقد من الضامن، والتزام تعاقدى متقابل للضامن بالدفع إلى المقرض، في حال تخلف المقرض عن السداد. ويوجد الحق والالتزام التعاقدى بسبب معاملة أو حدث سابق (افتراض الضمان)، رغم أن قدرة المقرض على ممارسة حقه وإلزام الطرف الآخر بالأداء بموجب التزامه قد تكون مشروطة بوقوع حدث مستقبلي. وفي الحق والالتزام المحتملان بتعريف الأصل المالي والالتزام المالي، رغم أن تلك الأصول والالتزامات لا تُثبت دائماً في القوائم المالية.
- (ب) العملة (النقدية) هي أصل مالي لأنها تمثل وسيلة مقيضة وبالتالي فهي أساس قياس جميع المعاملات وإثباتها في القوائم المالية. وتعتبر الوديعة النقدية المحفوظة لدى مصرف أو مؤسسة مالية مماثلة أصلاً مالياً لأنها تمثل الحق التعاقدى للمودع في الحصول على نقد من المؤسسة أو مصرف شيك أو أداة مماثلة من الرصيد لصالح دائن في سبيل تسديد مبلغ الالتزام المالية.
- (ج) لا تعتبر المصروفات المدفوعة مقدماً أصولاً مالية لأن المنفعة الاقتصادية المستقبلية تتمثل في استلام سلع أو خدمات. ولا تجسد الحق في استلام النقد أو أي أصل مالي آخر.
- (د) تمثل الذمم المدينة حقاً تعاقدياً لاستلام النقد في المستقبل والالتزامات المالية المتقابلة التي تمثل التزاماً تعاقدياً بتسليم النقد في المستقبل. وفي جميع الأحوال، يقابل الحق التعاقدى لأي طرف في استلام النقد الالتزام المتقابل لطرف آخر بالدفع.
- (هـ) قد تولد الأصول المادية مثل المخزون والعقارات والألات والمعدات والأصول المؤجرة والأصول غير الملموسة تدفقات نقدية داخلية ولكنها لا تعتبر أصولاً مالية لأنها لا تجسد حقاً في استلام النقد أو أصل مالي آخر.

المفاهيم الأساسية (معييار المحاسبة للقطاع العام 29)

مقدمة

يُعد كتاب إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المصدر الرسمي لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها لجهات القطاع العام.

الإثبات وإلغاء الإثبات

- يُثبت الأصل المالي عندما تصبح الجهة طرفاً في الترتيب التعاقدية الذي يعتبر أداة مالية
- يُلغى إثبات الأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية أو التنازل عنها أو نقلها
 - يُثبت المكسب أو الخسارة التراكمية في الفائض أو العجز
- يُلغى إثبات الالتزام المالي عند إبراء الذمة من العقد أو التنازل عنه أو فسخه أو انقضائه
 - يُثبت الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع في الفائض أو العجز

ترد أدناه أمثلة عن تطبيق المبدأ:

- تُثبت الذمم المدينة والدائنة كأصل أو التزامات عندما تصبح الجهة طرفاً في العقد، ونتيجة لذلك، يكون لها حق نظامي في استلامها أو يكون عليها التزام نظامي بدفعها نقداً. مثلاً، عندما يتم شحن البضائع والخدمات أو تسليمها أو تقديمها.
 - يُثبت العقد الأجل كأصل أو التزام في تاريخ الارتباط، وليس في تاريخ التسوية.
 - يُثبت الدين عند إصداره أو يُلغى إثباته عند استبداله أو سداه.
- ولا تعد المعاملات المستقبلية المخطط لها، بغض النظر عن مدى احتمالية حدوثها، أصولاً والتزامات لأن الجهة لم تصبح طرفاً في العقد.
- إلغاء الإثبات هو شطب أصل مالي أو التزام مالي سبق وأن جرى إثباته من قائمة المركز المالي للجهة.

• تقوم الجهة بإلغاء إثبات الأصل المالي عندما

- تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو عند التنازل عنها؛ أو
 - تنقل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية للأصل المالي ويكون النقل مؤهلاً بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 29 لإلغاء الإثبات.
- يكون النقل مؤهلاً لإلغاء الإثبات إذا، فقط إذا، كانت الجهة:

- تنقل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية للأصل المالي؛ أو
 - تحتفظ بالحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية للأصل المالي، لكنها تتحمل التزاماً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى مستلم واحد أو أكثر.
- عند إلغاء إثبات الأصل المالي بأكمله، فإن الفرق بين:

(أ) القيمة الدفترية:

(ب) مجموع:

(1) المقابل المقبوض (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه منقوصاً منه أي التزام جديد مفروض)

(2) وأي مكسب أو خسارة تراكمية تم إثباتها مباشرةً في صافي الأصول/ حقوق الملكية؛ يتعين إثباته في الفائض أو العجز. ويتم توزيع المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها في صافي الأصول/ حقوق الملكية بين الجزء الذي يستمر إثباته والجزء الذي يتم إلغاء إثباته، بناءً على القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء.

عادةً، يتعين إلغاء إثبات الأصل المالي بصورة مباشرة نسبياً. ومع ذلك، إذا كان إلغاء الإثبات ينطوي على نقل أصل مالي، فإن متطلبات تحديد ما إذا كان النقل مؤهلاً لإلغاء الإثبات تكون معقدة وتتجاوز نطاق المادة التدريبية. وفي حال وجود نقل، ينبغي الرجوع مباشرةً إلى الفقرات 21-39 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29.

وتشطب الجهة الالتزام المالي (أو جزء منه) من قائمة مركزها المالي عند، فقط عند، انقضائه – أي عند الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو التنازل عنه أو إلغائه أو انتهائه.

وينقضي الالتزام المالي (أو جزء منه) عندما يقوم المدين إما:

(أ) بالوفاء بالالتزام (أو جزء منه) بالدفع إلى الدائن، عادةً نقداً أو بأصول مالية أخرى أو سلع أو خدمات؛ أو

(ب) بالحصول على مخالصة نظامية بشأن الالتزام (أو جزء منه) إما بموجب إجراءات نظامية أو من الدائن. (إذا قدم المدين ضماناً، فقد يظل هذا الشرط مستوفياً).

يتعين إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء منه) المنقضي أو المنقول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية منقولة أو للالتزامات المحتملة، في الفائض أو العجز. وعندما يتنازل المقرض عن التزام أو يتحملة طرف ثالث كجزء من معاملة غير تبادلية، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 23.

ويتعين المحاسبة عن مبادلة أدوات الدين بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً أو بتعديل جوهري لشروط الالتزام المالي الحالي على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات للالتزام مالي جديد.

كما يتعين المحاسبة عن المبادلة بين مقرض ومقترض حاليين لأدوات الدين بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات للالتزام مالي جديد. وبالمثل، فإن أي تعديل جوهري لشروط التزام مالي قائم أو جزء منه (سواء كان ذلك يعزى إلى الصعوبات المالية التي يواجهها المدين من عدمه) يتعين محاسبته على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات للالتزام مالي جديد.

تاريخ المتاجرة/ تاريخ التسوية

- يمكن إثبات شراء الأصول المالية بالطريقة المعتادة في تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية (اختيار السياسة المحاسبية – ولكن يتعين تطبيقها باستمرار على مجموعة الأصول): باستثناء الأدوات المشتقة التي يجري إثباتها دائماً في تاريخ المتاجرة.
- تاريخ المتاجرة هو تاريخ التزام الجهة بشراء أصل أو بيعه.
- تاريخ التسوية هو تاريخ تسليم الأصل إلى الجهة أو منها.

تُجرى عمليات الشراء أو المبيعات بالطريقة المعتادة (إلغاء الإثبات) للأصل المالي باستخدام محاسبة إما تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية. والشراء أو البيع بالطريقة المعتادة هو شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل خلال مدة زمنية محددة عموماً بموجب الأنظمة أو الأعراف في السوق المعنية. ويمكن إثبات مشتريات الأصول المالية بالطريقة المعتادة إما باستخدام المحاسبة بتاريخ المتاجرة أو التسوية، في حين تُثبت الأدوات المشتقة دائماً باستخدام المحاسبة بتاريخ المتاجرة.

تشير المحاسبة بتاريخ المتاجرة إلى:

- (أ) إثبات أصل مقرر استلامه والالتزام بدفع ثمنه في تاريخ المتاجرة،
(ب) إلغاء إثبات أصل تم بيعه، وإثبات أي مكسب أو خسارة عند التصرف وإثبات الذمم المدينة من المشتري للدفع في تاريخ المتاجرة.
تاريخ المتاجرة هو تاريخ التزام الجهة بشراء أصل أو بيعه.
تشير المحاسبة بتاريخ التسوية إلى:

- (أ) إثبات أصل في يوم استلامه من قبل الجهة،
(ب) إلغاء إثبات أصل وإثبات أي مكسب أو خسارة عند التصرف في يوم تسليم الأصل من قبل الجهة.
تاريخ التسوية هو تاريخ تسليم الأصل إلى الجهة أو منها.

بتاريخ ٢٩ ديسمبر 20×1، تلتزم الجهة بشراء سند للتسوية في ٤ يناير، 20×2. وتبلغ القيمة العادلة للسند عند المتاجرة (تاريخ الارتباط) 1.000 ريال. وفي تاريخ التسوية، كانت القيمة العادلة للأصل ١,٠٠٣ ريال. يكون للجهة، بناءً على تصنيف الاستثمار، الاختيار بين استخدام قيمة تاريخ المتاجرة أو قيمة تاريخ التسوية. وبعد الاختيار مسألة سياسة محاسبية وقد يترتب عليه آثار محاسبية. وتُطبق الطريقة المستخدمة باستمرار على جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي تنتهي إلى نفس فئة الأصول المالية. فعلى سبيل المثال، لا يبدأ استحقاق الفائدة عموماً على الأصل والالتزام المقابل حتى تاريخ التسوية عند انتقال حق الملكية. وعند تطبيق المحاسبة بتاريخ التسوية، قد يتعين على الجهة المحاسبة عن أي تغيير في القيمة العادلة للأصل المقرر استلامه خلال الفترة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية اعتماداً على الأداة المالية وتصنيفها. فعلى سبيل المثال، لا يُثبت التغيير في القيمة للأصول المدرجة بالتكلفة أو التكلفة المستنفدة؛ ويُثبت في الفائض أو العجز للأصول المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ ويُثبت في صافي الأصول/ حقوق الملكية للأصول المصنفة على أنها متاحة للبيع.

تصنيف الأصول المالية

- أربع فئات
 - الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
 - استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
 - القروض والذمم المدينة
 - الأصول المالية المتاحة للبيع
- يحدد التصنيف متطلبات الإثبات والقياس

نبذة عامة:

• يُصنف الأصل المالي إلى الفئات الأربع التالية:

- (أ) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛
(ب) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛
(ج) القروض والذمم المدينة؛
(د) الأصول المالية المتاحة للبيع.

تعد الفئات مهمة لأنها تحدد كيفية إثبات أصل مالي معين وقياسه في القوائم المالية عند الإثبات الأولي وبعد الإثبات الأولي. وستحدد الفئات أيضاً كيفية إثبات المكاسب والخسائر من خلال الفائض أو العجز. فمثلاً، سيحدد التصنيف ما إذا كانت المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في قيمة الأصول المالية عند إعادة القياس بعد الإثبات الأولي هي من خلال الفائض أو العجز في الفترة، أو مباشرة إلى صافي الأصول/ حقوق الملكية.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

- أصل مالي محتفظ به للمتاجرة
- جميع الأدوات المشتقة (باستثناء أدوات التحوط)
- أصل مالي محدد على هذا النحو عند الإثبات الأولي عندما
 - يستبعد أو يقلل بشكل مهم عدم الاتساق في القياس
 - تُدار مجموعة من الأصول والالتزامات المالية أو كليهما على أساس القيمة العادلة

نبذة عامة:

- الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز هو عبارة عن أصل مالي يستوفي أياً من الشروط التالية.
 - (أ) عند تصنيفه على أنه محتفظ به للمتاجرة.

يُصنف الأصل المالي على أنه محتفظ به للمتاجرة إذا:
(1) تم اقتناؤه بغرض بيعه على الأجل القريب؛
(2) عند الإثبات الأولي، كان جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تُدار معاً ويوجد بشأنها دليل على وجود نمط فعلي حديث لجني الربح على الأجل القصير؛ أو
تعكس المتاجرة عموماً عمليات الشراء والبيع النشطة والمتكررة، وتُستخدم الأدوات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة عموماً بهدف تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التاجر.
فعلى سبيل المثال، قد تحتفظ جهة قطاع عام باستثمارات في أسهم شركات عامة متداولة في بورصة أوراق مالية بهدف تحقيق عوائد استثمار أكبر من العوائد التي يمكن تحقيقها على السندات.
ولا يجوز تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوق مدرج في سوق نشطة، والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق، على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.
 - (3) كان مشتقاً (باستثناء الأداة المشتقة التي تكون عبارة عن عقد ضمان مالي أو أداة تحوط محددة وسارية).
 - (ب) عند الإثبات الأولي، تصنفه الجهة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

يجوز لأي جهة استخدام هذا التحديد فقط عندما ينتج عن القيام بذلك معلومات أكثر صلة، إما لأن ذلك:
(1) يستبعد أو يقلل بشكل مهم عدم الاتساق في القياس أو الإثبات (يشار إليه أحياناً بـ "عدم التوافق المحاسبي") الذي كان يمكن أن ينشأ نتيجة قياس الأصول أو الالتزامات أو إثبات المكاسب والخسائر المتعلقة بها باستخدام أسس مختلفة؛ أو

(2) لأنه تُدار مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كليهما ويتم تقويم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإدارة لاستراتيجية إدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمار موثقة، وتقدم معلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس إلى كبار موظفي الإدارة في الجهة، مثل الهيئة الحاكمة والرئيس التنفيذي للجهة.

تحديد الأصول المالية

التصور:

العملة الوظيفية للحكومة هي الريال السعودي. وتحمل سندات بسعر فائدة ثابت 5 ملايين دولار أمريكي تستحق خلال خمس سنوات. وتدير الحكومة سعر الفائدة ومخاطر الصرف على السندات من خلال التداول النشط في الأوراق المالية بالدولار. لا يتوافق السند بالدولار الأمريكي مع تعريف الأصل المالي المحتفظ به للمتاجرة.

هل يمكن تصنيف سندات الدولار الأمريكي على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؟ ولماذا؟

الإجابة:

بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 29، يُحدد قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي والإثبات بالتغيرات في قيمته من خلال تصنيف البند وما إذا كان البند جزءاً من علاقة تحوط محددة.

ويمكن أن يترتب على تلك المتطلبات عدم اتساق في القياس أو الإثبات (يشار إليه أحياناً بلفظ "عدم التوافق المحاسبي") عندما يمكن، مثلاً، تصنيف الأصل المالي على أنه متاح للبيع (مع إثبات معظم التغيرات في القيمة العادلة مباشرةً في صافي الأصول/ حقوق الملكية) وقياس الالتزام الذي تعتبره الجهة متعلقاً به بالتكلفة المستنفدة (مع عدم إثبات التغيرات في القيمة العادلة). وفي هذه الحالة، قد تستنتج الجهة أن قوائمها المالية ستوفر معلومات أكثر صلة في حال تصنيف كل من الأصل والالتزام بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

يوضح المثال متى يمكن استيفاء هذا الشرط.

تمتلك الجهة أصولاً مالية تشترك في سعر الفائدة أو مخاطر الصرف التي تؤدي إلى تغيرات معاكسة في القيمة العادلة تميل إلى تعويض بعضها البعض. ومع ذلك، يمكن فقط قياس بعض الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (بمعنى أنه يجري تصنيف حقوق الملكية فقط على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة). الجهة غير مؤهلة لمحاسبة التحوط لأنه لا يوجد أي أدوات يمكن اعتبارها مشتقاً.

في هذه الحالة، فإن تحديد الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، عند الإثبات الأولي، قد يستبعد أو يقلل بشكل مهم عدم الاتساق في القياس أو الإثبات ويترتب عليه المزيد من المعلومات ذات الصلة.

المحتفظ به حتى الاستحقاق

• الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد والتي لها تاريخ استحقاق ثابت وتنوي الجهة الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بخلاف

- تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
- تلك المصنفة على أنها متاحة للبيع
- تلك التي تمثل قروضاً ودمماً مدينة.

نبذة عامة:

على سبيل المثال، قد تخطط الحكومة التي تمتلك سندات طويلة الأجل الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لأن أسعار الفائدة في السوق قد خفضت قيمتها العادلة إلى ما دون التكلفة المستنفدة.

وبالنسبة لمعظم الأصول المالية، تعتبر القيمة العادلة مقياساً أكثر ملاءمة من التكلفة المستنفدة. ويعتبر تصنيف المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق استثناءً، وذلك فقط إذا كان لدى الجهة نية إيجابية والقدرة على الاحتفاظ بالاستثمار حتى تاريخ الاستحقاق.

ونظراً لأن هذا التصنيف استثناء من القاعدة، فإن معيار المحاسبة للقطاع العام 29 يتضمن قواعد معقدة فيما يتعلق بالموعد الذي يمكن فيه تطبيق التصنيف.

وتمنع الجهة عن تصنيف أي أصل مالي على أنه محتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق إذا قامت، خلال السنة المالية الحالية أو خلال آخر سنتين ماليتين، ببيع أو إعادة تصنيف أكثر من مبلغ ضئيل من الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (أكثر من ضئيل فيما يتعلق بالمبلغ الإجمالي للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) بخلاف المبيعات أو إعادة التصنيف التي:

- (أ) تكون قريبة جداً من الاستحقاق أو تاريخ شراء الأصل المالي (مثلاً التي تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ الاستحقاق) بحيث لا يكون للتغيرات في سعر الفائدة بالسوق تأثير كبير على القيمة العادلة للأصل المالي؛ أو
- (ب) تحدث بعد أن تقوم الجهة بتحصيل ما يقرب من كامل أصل مبلغ الأصل المالي من خلال مدفوعات مجدولة أو مدفوعات مسبقة؛ أو
- (ج) تُعزى إلى حدث منفصل خارج عن سيطرة الجهة، وغير متكرر ولا يمكن للجهة توقعه بشكل معقول.

لا يمكن أن تكون أدوات حقوق الملكية استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إما لأنها غير محددة المدة (مثل الأسهم العادية) أو نظراً لاحتمالية اختلاف مقدار المبلغ الذي قد يقبضه حاملها بطريقة غير محددة مسبقاً (مثل خيارات الأسهم والضمانات والحقوق المماثلة).

وفيما يتعلق بتعريف الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، فإن الدفعات الثابتة أو القابلة للتحديد والتي لها تاريخ استحقاق ثابت يقصد بها أن الترتيب التعاقدية يحدد مبالغ وتواريخ الدفعات لحاملها، مثل دفعات الفائدة وأصل المبلغ.

القروض والذمم المدينة

- أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشط بخلاف
 - تلك التي تخطط الجهة لبيعها
 - تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
 - تلك المصنفة على أنها متاحة للبيع
 - تلك التي تكون غير مستردة (المصنفة كمتاحة للبيع)

نبذة عامة:

إن أي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد (بما في ذلك أصول القروض والذمم المدينة والاستثمارات في أدوات الدين والودائع المحتفظ بها في البنوك) يمكن أن تفي بتعريف القروض والذمم المدينة.

تتضمن الأمثلة عن القروض والذمم المدينة المبالغ المستحقة بموجب برنامج قروض طلابية يوفر قروضاً إلى الطلاب في إطار دعم سياسة الحكومة الخاصة بالتعليم العالي.

ومع ذلك، فإن الأصل المالي المعروض في سوق نشط (مثل أداة دين مسعرة) غير مؤهل للتصنيف كقرض أو ذمم مدينة. ويمكن تصنيف الأصول المالية التي لا تستوفي تعريف القروض والذمم المدينة كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إذا استوفت شروط ذلك التصنيف. عند الإثبات الأولي لأصل مالي كان يمكن تصنيفه بطريقة أخرى كقرض أو ذمم مدينة، يجوز للكيان تخصيصه كأصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، أو متاحاً للبيع.

تعتبر الأداة المالية مدرجة في سوق نشط إذا كانت الأسعار المعلنة متاحة بسهولة وبصورة منتظمة من بورصة أو تاجر أو وسيط أو مجموعة قطاعية أو خدمة تسعير أو وكالة تنظيمية، وتمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بانتظام على أساس التصرف بحرية ورضا.

المتاح للبيع

- الأصول المالية غير المشتقة المصنفة كمتاحة للبيع أو غير مصنفة على أنها
 - أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
 - استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
 - القروض والذمم المدينة

نبذة عامة:

المتاح للبيع فئة تغطي جميع الفئات. وتُوضع الأصول المالية التي ليست ضمن فئات أخرى افتراضياً في هذه الفئة. وقد تتضمن الأمثلة أداة حقوق ملكية غير مدرجة.

تصنيف الالتزامات المالية

تصنيفان رئيسيان

- أي التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز يكون عبارة عن
 - التزام مالي محتفظ به للمتاجرة
 - التزام مالي محدد عند الإثبات الأولي
 - جميع الأدوات المشتقة
- التزام مالي يُقاس بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي

نبذة عامة:

- هناك تصنيفان للالتزامات المالية.
 - (أ) الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.
 - (ب) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.
- الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز هو التزام مالي يستوفي أيّاً من الشرطين التاليين:
 - (أ) أن يكون التزام مالي محتفظ به للمتاجرة وهو:
 - (1) التزام مالي يتم تكبده أصلياً لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
 - (2) جزء من محفظة الأدوات المالية حيث يوجد دليل على جني أرباح قصيرة الأجل،
 - (3) وجميع الأدوات المشتقة.

ب) التزام مالي محدد عند الإثبات الأولي بالالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز عندما يؤدي القيام بذلك إلى مزيد من المعلومات ذات الصلة للأسباب التالية:

- (1) استبعاد أو التقليل بشكل مهم عدم الاتساق في القياس من قياس الأصول أو الالتزامات المالية باستخدام أسس مختلفة
- (2) إدارة مجموعة من الأصول والالتزامات المالية أو كليهما على أساس القيمة العادلة.

على غرار تحديد الأصول المالية كقيمة عادلة من خلال الفائض أو العجز، للجهة أن تحدد التزاماً مالياً بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا استبعد أو قلل بشكل مهم عدم الاتساق في القياس أو الإثبات أو كان جزءاً من مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية التي يجري تقويم أداؤها على أساس القيمة العادلة. وفي هذه الحالة، قد تستنتج الجهة أن قوائمها المالية ستوفر معلومات أكثر صلة في حال تصنيف كل من الأصل والالتزام بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

تحديد الالتزام المالي

التصور

العملة الوظيفية للحكومة هي الريال السعودي. وأصدرت الحكومة سندات بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي ذات معدل ثابت وتستحق خلال عامين. وتستحق مدفوعات الفائدة نصف سنوياً. وأبرمت الحكومة عقداً أجلاً لشراء 5 ملايين دولار أمريكي يستحق خلال عامين. لم تُصنف الديون بالدولار الأمريكي كبنود متحوط له.

هل يمكن للحكومة أن تحدد التزامها بالدولار الأمريكي كالتزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؟ ولماذا؟

الإجابة:

تمتلك الحكومة أصولاً مالية والالتزامات مالية تشترك في مخاطر مماثلة، مثل مخاطر أسعار الفائدة. نظراً لطبيعة الأدوات المالية، يترتب على المخاطر تغيرات معاكسة في القيمة العادلة تميل إلى تعويض بعضها البعض. ومع ذلك، يمكن فقط قياس العقود الأجلة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (بمعنى أنه يجري تصنيف العقود الأجلة فقط على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة). الجهة غير مؤهلة لمحاسبة التحوط لأن العقود الأجلة ليست مشتقات.

في هذه الحالة، فإن تحديد، عند الإثبات الأولي، الدين بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بدلاً من التكلفة المستنفدة قد يستبعد أو يقلل بشكل مهم عدم الاتساق في القياس أو الإثبات ويترتب عليه المزيد من المعلومات ذات الصلة.

التكلفة المستنفدة

المبلغ عند الإثبات الأولي

- منقوصاً منه مدفوعات أصل المبلغ
- زائد أو ناقص الاستنفاد التراكمي لأي فرق بين المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق باستخدام طريقة الفائدة الفعلية
- ناقص أي تخفيض بسبب الهبوط في القيمة أو مخصص التقويم

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المستنفدة لأصل مالي أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية) وتخصيص إيرادات الفائدة أو مصروفات الفائدة طوال الفترة ذات الصلة.

سعر الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الاقتضاء، خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي. وعند حساب سعر الفائدة الفعلي، تقدر الجهة التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل: الدفع المسبق وخيار الشراء والخيارات المماثلة) ولكن دون الأخذ في الاعتبار الخسائر الائتمانية المستقبلية.

ويشمل حساب سعر الفائدة الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وجميع الأقساط أو الخصومات الأخرى.

وبالنسبة للأصول المالية ذات السعر المتغير والالتزامات المالية ذات السعر المتغير، فإن إعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية لتعكس التحركات في أسعار الفائدة بالسوق يغير سعر الفائدة الفعلي. وإذا تم إثبات الأصل المالي ذو السعر المتغير أو الالتزام المالي ذو السعر المتغير أولاً بمبلغ مساوٍ للذمم الدائنة أو المدينة الأساسية عند الاستحقاق، لا يترتب على إعادة تقدير مدفوعات الفائدة المستقبلية عادةً أي تأثير جوهري على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام.

وإذا راجعت الجهة تقديراتها للمدفوعات أو المقبوضات، فإنه يتعين على الجهة تعديل القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي (أو مجموعة الأدوات المالية) لتعكس التدفقات النقدية التقديرية الفعلية والمعدلة. وتعيد الجهة حساب القيمة الدفترية عن طريق حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأداة المالية.

وذلك على النقيض من الأصول المالية ذات السعر المتغير والالتزامات المالية ذات السعر المتغير. فعند إعادة تقدير التدفقات النقدية للأدوات المالية ذات السعر المتغير لتعكس التحركات في أسعار الفائدة في السوق، يتم تحديث سعر الفائدة الفعلي. ويرجع سبب ذلك إلى أنه بالنسبة للأدوات ذات الأسعار المتغيرة، سيكون من غير المناسب تحديد سعر ثابت واحد عند النشأة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة نظراً لأن مقبوضات/ مدفوعات الفائدة المتغيرة هي عبارة عن مدة تعاقدية لأداة ذات سعر متغير.

وسيترتب على إعادة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لأي سبب بخلاف التغيرات في أسعار السوق أو عندما لا تكون الأدوات المالية أدوات ذات سعر متغير عادةً تغيير في القيمة الدفترية، حيث يتم خصم التدفقات النقدية المقدرة المعدلة على أساس سعر الفائدة الفعلية الأصلية للأداة. ويتم إثبات التعديل في الربح أو الخسارة كدخل أو مصروف.

القياس الأولي

- الأصول أو الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة ما عدا
- الأصل أو الالتزام المالي المصنف بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
- القيمة العادلة عادةً لسعر المعاملة (بمعنى القيمة العادلة للمقابل المقدم أو المقبوض)

نبذة عامة:

عند إثبات الأصل المالي أو الالتزام المالي أولاً، تقوم الجهة بقياسه، مع استثناء واحد، بقيمته العادلة زائد تكاليف المعاملة التي يمكن أن تُنسب مباشرةً إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي.

وفي حال تصنيف الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، يتم الرجوع إلى الفقرات من 50 إلى 52 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 والتي تقدم تعليقات وإرشادات بشأن تحديد القيمة العادلة. ويُستكمل ذلك بإرشادات التطبيق في الفقرات من AG101 إلى AG115.

ولا تقل القيمة العادلة للالتزام المالي مع ميزة الطلب عن المبلغ المستحق الدفع عند الطلب، مخصوماً من التاريخ الأول الذي قد يُطلب بحلوله دفع المبلغ. وعندما تستخدم الجهة المحاسبة بتاريخ التسوية للأصل الذي يتم قياسه لاحقاً بالتكلفة أو التكلفة المستنفدة، يثبت الأصل أولاً بقيمته العادلة في تاريخ المتاجرة. وإذا أثبتت الجهة الأصول المالية باستخدام محاسبة تاريخ التسوية، لا يثبت أي تغيير في القيمة العادلة للأصل المقرر استلامه خلال الفترة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية إلا في حال تصنيف الأصول المالية كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وبالنسبة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، يتعين إثبات التغيير في القيمة العادلة في الفائض أو العجز أو في صافي الأصول/ حقوق الملكية حسب الاقتضاء. (انظر التعليق على الطريقة المعتادة للشراء أو البيع).

وعادةً ما تكون القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولى عبارة عن سعر المعاملة (بمعنى القيمة العادلة للمقابل المقدم أو المقبوض)

ومع ذلك، قد توجد حالات يكون فيها جزء من المقابل المقدم أو المقبوض لشيء آخر غير الأداة المالية. وفي هذه الحالات، تُقدر القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام أسلوب التقويم. يمكن تقدير القيمة العادلة لقرض طويل الأجل أو ذمم مدينة بدون فائدة على أنها القيمة الحالية لجميع المقبوضات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام سعر (أسعار) الفائدة السائدة في السوق لأداة مماثلة (من حيث العملة، والأجل، ونوع سعر الفائدة وعوامل أخرى) مع تصنيف ائتماني مماثل.

فعلى سبيل المثال، يمكن تقدير القيمة العادلة لقرض طويل الأجل أو ذمم مدينة بدون فائدة على أنها القيمة الحالية لجميع المقبوضات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام سعر (أسعار) الفائدة السائدة في السوق لأداة مماثلة (من حيث العملة، والأجل، ونوع سعر الفائدة وعوامل أخرى) مع تصنيف ائتماني مماثل. وتجمع الجهة الخصم إلى الفائض أو العجز باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

القروض المصنفة كقروض وذمم مدينة بالتكلفة المستنفدة، تسجل رسوم الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

مثال عن القرض – طريقة الفائدة الفعلية

التصور

تقرض جهة حكومية 50,000 ريال بتاريخ 1 يناير 20×1 لمدة 5 سنوات. وسعر الفائدة السنوي على القرض هو 10٪ يُدفع في نهاية العام. وتدفع الجهة رسوماً مسبقة بقيمة 1,000 ريال ويبلغ صافي محصلة القرض 49,000 ريال.

- ما هو سعر الفائدة السنوي الفعلي للقرض؟
- ما هو سعر الفائدة السنوي الفعلي للقرض في حال عدم وجود رسوم مسبقة بقيمة 1,000 ريال؟

التاريخ	الفائدة	قسمة 10٪	التكلفة المستنفدة
1 يناير 20×1	0	0	49.000
31 ديسمبر 20×1	5.169	5.000	49.162
31 ديسمبر 20×2	5.179	5.000	49.341
31 ديسمبر 20×3	5.198	5.000	49.539
31 ديسمبر 20×4	5.219	5.000	49.758
31 ديسمبر 20×5	52.42	5.000	50.000
الإجمالي	26.000	25.000	

طريقة الفائدة السنوية الفعلية هي 10.53482٪

تكون قيود دفتر اليومية في كل تاريخ على النحو التالي:

1 يناير 20×1	21 ديسمبر 20×1	31 ديسمبر 20×2	31 ديسمبر 20×3	31 ديسمبر 20×4	31 ديسمبر 20×5
من ح/ النقد 49.000	من ح/ مصروف الفائدة 5.162	من ح/ مصروف الفائدة 5.179	من ح/ مصروف الفائدة 5.198	من ح/ مصروف الفائدة 5.219	من ح/ مصروف الفائدة 5.242
إلى ح/ القرض (49.000)	إلى ح/ النقد (5.000)	إلى ح/ النقد (5.000)	إلى ح/ النقد (5.000)	إلى ح/ النقد (5.000)	إلى ح/ النقد (5.000)
	إلى ح/ القرض (162)	إلى ح/ القرض (179)	إلى ح/ القرض (198)	إلى ح/ القرض (219)	إلى ح/ القرض (242)

سيكون القيد اليومي النهائي في نهاية فترة القرض هو من ح/ القرض 50.000، إلى ح/ النقد 50.000

في حال عدم وجود رسوم مسبقة سنوية، فإن سعر الفائدة الفعلي سيكون 10٪.

القروض الميسرة

- يتم منح/ استلام القروض الميسرة بشروط أقل من السوق.
- لا يعتبر التنازل عن الدين قرضاً ميسراً
- يثبت القرض الميسر عند النشأة على النحو التالي:
 - عندما تستلم الجهة القرض – يثبت الفرق وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23
 - عندما تمنح الجهة القرض – يثبت الفرق كمصرف في الفائض أو العجز
- يعتمد القياس اللاحق على تصنيف القرض وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29

القروض الميسرة هي تلك القروض الممنوحة أو المستلمة، بشروط تقل عن شروط السوق، وهناك عدد من الجهات الحكومية التي تكون قد قدمت أو استلمت قروضاً ميسرة في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

ولا يعتبر التنازل عن الديون قرضاً ميسراً، إذ مُنح القرض عند النشأة بشروط السوق مع توقع السداد.

فعلى سبيل المثال، تنوي الجهة بدايةً الحصول على قرض ميسر بغرض توفير الموارد بشروط أقل من السوق. مثال: تقديم قرض بفائدة 3٪ عندما تكون الفائدة السائدة في السوق لمثل هذا القرض هي 5٪.

يثبت القرض الميسر عند النشأة على النحو التالي:

- عندما تستلم الجهة القرض – يثبت الفرق وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23
- عندما تمنح الجهة القرض – يثبت الفرق كمصروف في الفائض أو العجز

ويعتمد القياس اللاحق للقرض الميسر على تصنيف القرض وفقاً للمعيار 29 (مثلاً: التكلفة المستنفدة أو القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز). يرد أدناه مثال لتوضيح قرض ميسر في الصفحة التالية.

القروض الطلابية

التصور

قدمت إدارة التعليم 250,000 ريال في شكل قروض طلابية منخفضة الفائدة بالشروط التالية.

يكون سداد أصل المبلغ على النحو التالي:

- السنة 1 إلى 2: لا يوجد مدفوعات على أصل المبلغ
- السنة 3: سداد 30٪ من أصل المبلغ
- السنة 4: سداد 30٪ من أصل المبلغ
- السنة 5: سداد 40٪ من أصل المبلغ

دفع فائدة بسعر فائدة 6٪ سنوياً في نهاية الفترة

سعر الفائدة في السوق للقروض المماثلة هو 11.5٪

1. هل تعد القروض ميسرة؟ مع التوضيح

2. إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يتم تحديد القيمة العادلة؟ مع التوضيح

الإجابة:

القروض الطلابية هي قروض ميسرة. وتُمنح الجهة أو تستلم القروض الميسرة بشروط أقل من السوق. وفي هذه الحالة، يقل سعر الفائدة عن أسعار الفائدة السائدة في السوق للقروض المماثلة.

وعادةً ما تكون القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولى عبارة عن سعر المعاملة (بمعنى القيمة العادلة للمقابل المقدم أو المقبوض) ومع ذلك، إذا كان جزء من المقابل المدفوع أو المستلم لشيء آخر غير الأداة المالية، تُقدر القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام أسلوب التقييم.

ونظراً لأن القروض الميسرة تُمنح أو تُستلم بشروط أقل من السوق، لا يكون سعر المعاملة عند الإثبات الأولى للقرض بقيمته العادلة. وتلتزم الجهة بتحديد القيمة العادلة للقرض الميسر عند الإثبات الأولى وتحدد الجهة القيمة العادلة للقرض بالرجوع إلى سوق نشط. وإذا تعذر على الجهة تحديد القيمة العادلة لأي قرض ميسر بالرجوع إلى سوق نشط، تستخدم أسلوب التقييم.

تتضمن أساليب التقويم استخدام المعاملات التي تجرى في السوق على أساس التصرف بحرية ورضا، إن وجدت، والإشارة إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة جوهرياً، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسعير الخيارات أو بعض أساليب التقويم الأخرى الشائع استخدامها من قبل المشاركين في السوق لتسعير أدوات مماثلة. وفي هذه الحالة، يمكن تحديد القيمة العادلة للقروض الميسرة باستخدام أسلوب التقويم بخصم جميع المقبوضات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة متعلق بالسوق لقرض مماثل.

ويُعامل أي فرق بين القيمة العادلة للقروض وسعر المعاملة (محصلة القرض) على النحو التالي:

(أ) في حال استلام الجهة للقروض، تتم المحاسبة عن الفرق وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23/الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات).

(ب) عندما تمنح الجهة القرض، يُعامل الفرق كمصرف في الفائض أو العجز عند الإثبات الأولي.

وبعد الإثبات الأولي، تقيس الجهة لاحقاً القروض الميسرة باستخدام فئات الأدوات المالية المحددة في المعيار 29. وسيكون ذلك في معظم الحالات على أساس التكلفة المستنفدة.

المحاسبة عن القروض الطلابية

التصور

بناءً على المعلومات الواردة في الشريحة السابقة، حددت إدارة التعليم أن القيمة العادلة للقروض الطلابية هي 207,270 ريال عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام سعر الفائدة المرتبط بالسوق وقدره 11.5٪.

ما هو قيد اليومية الذي يجريه مجلس التعليم من أجل الإثبات الأولي للقروض الطلابية؟ مع التوضيح

إلى ح/		
	207,720 ريال	القروض مستحقة القبض (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل خصم 11.5٪)
	42,370 ريال	المصرف (٢٥٠,٠٠٠ ريال - ٢٠٧,٢٧٠ ريال)
250,000 ريال		البنك (مبلغ القروض المقدمة)

الإجابة:

يرد أعلاه بيان قيد اليومية الذي تجريه إدارة التعليم لتسجيل القروض الطلابية عند الإثبات الأولي.

القياس المنبسط للأصول المالية

- تُقاس الأصول المالية والأدوات المشتقة بالقيمة العادلة دون أي خصم لتكاليف التصرف باستثناء
 - أنه تُقاس القروض والذمم المدينة والمحفوظ به حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي
 - الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية التي ليس لها سعر سوق مدرج بالتكلفة
- يتم مراجعة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة أو التكلفة المستنفدة لاستبيان أي انخفاض في قيمتها

نبذة عامة:

- بعد الإثبات الأولي، يتعين على الجهة قياس الأصول المالية، بما في ذلك الأدوات المشتقة التي تكون أصولاً، بقيمتها العادلة، دون أي خصم على حساب تكاليف المعاملة التي قد يتم تكبدها عند البيع أو التصرف بطريقة أخرى، باستثناء:
 - (أ) أنه تُقاس القروض والذمم المدينة بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي
 - (ب) أنه تُقاس الاستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي
 - (ج) تقاس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوق مدرج في سوق نشطة، والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق، بالتكلفة.

وتخضع الأصول المالية المصنفة كبنود متحوط لها للقياس بموجب متطلبات محاسبة التحوط.

وتخضع جميع الأصول المالية، باستثناء تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، للمراجعة لاستبيان انخفاض قيمتها.

القياس اللاحق للالتزامات المالية

- المقاسة بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي باستثناء
 - الالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.
 - الأدوات المشتقة التي تكون التزامات ويتم قياسها بالقيمة العادلة
 - الالتزامات المالية المصنفة كبنود تحوط، والتي تعتبر فعلية، والتي تخضع لمتطلبات محاسبة التحوط

المكاسب والخسائر

- على أصل أو التزام مالي مصنف بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في الفائض أو العجز
- على أصل مالي متاح للبيع مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية حتى إلغاء إثبات الأصل المالي
- عندما يجرى إثبات مكسب أو خسارة تراكمية سبق إثباتها في صافي الأصول/ حقوق الملكية في الفائض أو العجز
- الأصول المالية والالتزامات المالية المدرجة بالتكلفة المستنفدة المثبتة بالتكلفة المستنفدة وعند إلغاء الإثبات في الفائض أو العجز

نبذة عامة:

- يتم إثبات المكسب أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي الذي لا يشكل جزءاً من علاقة تحوط، على النحو التالي:
 - (أ) يُثبت المكسب أو الخسارة من أصل مالي أو التزام مالي مصنف بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في الفائض أو العجز.
 - (ب) يُثبت المكسب أو الخسارة من أصل مالي متاح للبيع مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية حتى إلغاء إثباته، وحينئذٍ يُثبت المكسب أو الخسارة التراكمية التي سبق وأن جرى إثباتها في صافي الأصول/ حقوق الملكية في الفائض أو العجز.
- بالنسبة للأصول المالية والالتزامات المالية المدرجة بالتكلفة المستنفدة، يُثبت المكسب أو الخسارة في الفائض أو العجز من خلال عملية الاستنفاد وعندما يجرى إلغاء إثبات الأصل المالي أو الالتزام المالي أو انخفاض قيمته.

انخفاض قيمة الأصول المالية

- الأصل المالي أو مجموعة الأصول التي يجرى تقييمها عند إعداد كل قوائم مالية
- ثبتت خسائر الأصول المالية التي تكون قروض ودمم مدينة أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في الفائض أو العجز
- ثبتت خسائر الأصول المالية المتاحة للبيع في الفائض أو العجز
- يجوز عكس قيد الخسائر، في حالات معينة، في فترة لاحقة للأدوات المالية، باستثناء حقوق الملكية

نبذة عامة:

- تلتزم الجهة بإجراء تقييم في نهاية كل فترة قوائم مالية لاستبيان أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي أو مجموعة أصول مالية.
- تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية ويتم تكبد خسائر الهبوط في القيمة إذا، فقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على الهبوط في القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر وقع بعد الإثبات الأولي للأصل ("حدث الخسارة") وكان لحدث (أحداث) الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق.
- إذا انخفضت قيمة الأصول المالية المصنفة كقروض ودمم مدينة أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، يتم تخفيض القيمة الدفترية إما بصورة مباشرة أو باستخدام حساب مخصص، وتثبت الخسارة في الفائض أو العجز.

في حال وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض في قيمة القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق المدرجة بالتكلفة المستنفدة، يُقاس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي (بمعنى سعر الفائدة الفعلي المحسوب عند الإثبات الأولي).

• **تشطب خسارة الأصل المالي المتاح للبيع المثبت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية من صافي الأصول/ حقوق الملكية وتثبت في الفائض أو العجز على الرغم من عدم إلغاء إثبات الأصل المالي.**

وعند إثبات الهبوط في القيمة العادلة للأصل المالي المتاح للبيع مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية مع وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل، تشطب الخسارة التراكمية المثبتة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية من صافي الأصول/ حقوق الملكية وتثبت في الفائض أو العجز على الرغم من عدم إلغاء إثبات الأصل المالي.

ويكون مبلغ الخسارة التراكمية المشطوبة من صافي الأصول/ حقوق الملكية والمثبتة في الفائض أو العجز عبارة عن الفرق بين تكلفة الشراء (بعد خصم أي مدفوعات من أصل المبلغ والاستنفاد) والقيمة العادلة الحالية، متقوصاً منه أي خسارة انخفاض في قيمة ذلك الأصل المالي سبق وأن جرى إثباتها في الفائض أو العجز.

• **يمكن عكس قيد خسائر الهبوط في القيمة، في حالات معينة، في فترة لاحقة.**

إذا حدث في فترة لاحقة انخفاض في مبلغ خسارة الهبوط في القيمة، ويمكن أن يكون الانخفاض مرتبطاً بصورة موضوعية بحدث وقع بعد إثبات الهبوط في القيمة (مثل تحسين التصنيف الائتماني للمدين)، فإنه يتعين عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة المثبتة مسبقاً إما بصورة مباشرة أو بتعديل حساب المخصص. ولا ينبغي أن يترتب على عكس القيد أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المالي التكلفة المستنفدة المقدرة في حال لم يجرى إثبات الهبوط في القيمة في تاريخ عكس قيد الهبوط في القيمة. ويجب إثبات مبلغ عكس القيد في الفائض أو العجز.

• **لا يتم عكس قيد خسائر انخفاض قيمة أدوات حقوق الملكية، ولكن يجوز عكسها على أداة الدين**

لا يجوز عكس قيد خسائر الهبوط في القيمة المثبتة في الفائض أو العجز لاستثمار في أداة حقوق ملكية مصنفة كمتاحة للبيع من خلال الفائض أو العجز.

وإذا حدث في فترة لاحقة زيادة القيمة العادلة لأداة الدين المصنفة على أنها متاحة للبيع، ويمكن أن ترتبط الزيادة بصورة موضوعية بحدث وقع بعد إثبات خسارة الهبوط في القيمة في الفائض أو العجز، يتعين عكس قيد خسارة الهبوط في القيمة، مع مبلغ عكس القيد المثبت في الفائض أو العجز.

سعر الفائدة الفعلي

التصور

في ١ يناير، ٢٠٠٠، يتم اقتناء أداة دين (بقيمة اسمية ١٠٢٥٠ ريال) مع تبقي خمس سنوات حتى تاريخ الاستحقاق بمبلغ ١٠٠٠٠ ريال (بما في ذلك تكاليف المعاملة). وسعر فائدة ثابت بمعدل

4.7 بالمائة يُدفع سنويا.

كيف يتم حساب سعر الفائدة الفعلي؟ مع التوضيح

السنة 1 بالريال	السنة 2 بالريال	السنة 3 بالريال	السنة 5 بالريال	السنة 5 بالريال	
1.000					المبلغ الأولي
59	59	59	59	59	التدفقات النقدية - الفائدة
				1.250	التدفقات النقدية - الاستحقاق

الإجابة:

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المستنفدة لأصل مالي أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية) وتخصيص إيرادات الفائدة أو مصروفات الفائدة طوال الفترة ذات الصلة.

وسعر الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. وعند حساب سعر الفائدة الفعلي، تقدر الجهة التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل: الدفع المسبق وخيار الشراء والخيارات المماثلة) ولكن دون الأخذ في الاعتبار الخسائر الائتمانية المستقبلية.

التكلفة والإيرادات المطفاة

التصور

سعر الفائدة الفعلي هو 10٪ على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتعلقة بالسند. وهذا هو المعدل الذي يقوم بالضبط بخصم المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

20×5 (بالريال)	20×4 (بالريال)	20×3 (بالريال)	20×2 (بالريال)	20×1 (بالريال)	
1,190	1,136	1,086	1,041	1,000	القيمة الحالية المفتوحة من التدفق النقدي
59	59	59	59	59	المقبوضات النقدية – الفائدة
1,250					المقبوضات النقدية – أصل المبلغ
119	113	109	104	100	الاستنفاد

يلخص الجدول أعلاه المعاملات. ما هو الإيراد من الفائدة السنوية الذي يتعين إثباته في كل عام؟ ولماذا؟

الإجابة:

التكلفة المستنفدة لأداة الدين منقوصاً منها الدفعات زائد أو ناقص الاستنفاد التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق منقوصاً منه أي تخفيض بسبب الهبوط في القيمة. وسعر الفائدة الفعلي هو 10٪ على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتعلقة بالسند. وهذا هو المعدل الذي يقوم بالضبط بخصم المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية. يقدم الجدول أدناه معلومات حول التكلفة المستنفدة والإيراد من الفائدة والتدفقات النقدية لأداة الدين في كل فترة قوائم مالية.

السنة	أ Col	ب Col	ج Col	د Col	هـ Col
	التكلفة المستنفدة، البداية بالريال	استنفاد * 10٪ بالريال	التدفق النقدي بالريال	نهاية التكلفة المستنفدة أ + ب - ج بالريال	الإيراد أ - د بالريال
1	1,000	100	59	1,041	100
2	1,041	104	59	1,086	104
3	1,086	109	59	1,136	109
4	1,136	113	59	1,190	113
5	1,190	119	59 + 1,250	0	119
الإجمالي	545	545	1,545		545

دين وثيقة المديونية غير المغطاة برهن

التصور

تصدر الحكومة بنهاية الفترة المالية في 31 ديسمبر وثيقة مديونية غير مغطاة برهن مدتها 5 سنوات تم تسويتها في 1 يناير 20×0 بقيمة اسمية تبلغ 1 مليون ريال ومعدل قسيمة بنسبة 6٪. تم دفع عمولة وساطة قدرها ٢٥.٠٠٠ ريال. وبلغ صافي متحصلات الوثيقة 1.050.000 ريال. وثيقة الدين غير المغطاة برهن ليست مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

ما هو أسلوب التقويم المناسب؟ مع التوضيح.

الإجابة:

إيضاح: اعتماداً على المنطقة الجغرافية، يمكن أن يكون للمصطلحين وثيقة دين والسندات معاني مختلفة. عموماً، يكون السند أكثر أماناً من وثيقة الدين غير المغطاة برهن، وينتج عنه سعر فائدة أقل. وتكون وثائق الدين غير المغطاة برهن غير مضمونة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة. وفي حالة الإفلاس، يُدفع إلى حملة السندات أولاً. تحصل وثائق الدين غير المغطاة برهن على مدفوعات فائدة دورية، في حين يتلقى حملة السندات عموماً مدفوعات الفائدة المستحقة عند انتهاء مدة السند (مع إعادة أصل المبلغ). غالباً ما تُصدر السندات من قبل الحكومات، في حين تصدر الشركات وثائق الدين غير المغطاة برهن بصورة أكبر.

لم يتم تصنيف وثيقة الدين غير المغطاة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. لذلك، يتم تصنيفها كاللزام مالي يُقاس بالتكلفة المستفدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. وعند تطبيق طريقة الفائدة الفعلية، تقوم الجهة عموماً باستنفاد أي رسوم أو نقاط مدفوعة أو مستلمة وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى المدرجة في حساب سعر الفائدة الفعلي على مدى العمر المتوقع للأداة.

المحاسبة عن دين وثيقة الدين غير المغطاة برهن

20×5 (بالريال)	20×4 (بالريال)	20×3 (بالريال)	20×2 (بالريال)	20×1 (بالريال)	
1.010.969	1.021.430	1.031.408	1.040.924	1.050.000	الرصيد المفتوح
					المصرفوات النقدية
60.000	60.000	60.000	60.000	60.000	الفائدة على القسيمة
1.000.000					الدفع عند الاستحقاق
49.031	49.538	50.022	50.484	50.924	الاستنفاد عند 4.85% ¹

¹ هذا هو المعدل الذي يقوم بالضبط بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

يتم حساب سعر الفائدة الفعلي عند 4.85%. هذا هو المعدل الذي يقوم بالضبط بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية. يلخص الجدول المعاملات المتعلقة بوثيقة الدين غير المغطاة برهن.

بناءً على المعلومات الواردة في الجدول، ما هو قيد اليومية لتسجيل وثيقة الدين غير المغطاة برهن عند الإثبات الأولى؟

ما هو قيد اليومية الذي تم إجراؤه في نهاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 20×0؟

الإجابة:

السنة	أ Col التكلفة المستنفدة، البداية	ب Col الاستنفاد أ * 4.85%	ج Col التدفقات النقدية	د Col نهاية التكلفة المستنفدة أ + ب - ج
20×0	1.050.000	50.924	60.000	1.040.924
20×1	1.040.924	50.484	60.000	1.031.408
20×2	1.031.408	50.022	60.000	1.021.430
20×3	1.021.430	49.538	60.000	1.010.969
20×4	1.010.969	49.031	1.010.969	0

قيد اليومية لتسجيل العائدات على وثيقة الدين غير المغطاة برهن

من /ح	إلى /ح
البنك	بالريال 1.050.000
القروض مستحقة الدفع	بالريال 1.050.000
(علاوة على وثيقة الدين غير المغطاة برهن بقيمة 75.000 ريال منقوصاً منها عمولة الوسيط بقيمة 25.000 ريال)	

قيد اليومية لتسجيل المدفوعات ومصروف الفائدة في السنة 1

من /ح	إلى /ح
قروض مستحقة الدفع (دفعة بقيمة 60.000 ريال منقوصاً منها الفائدة بقيمة 50.924 ريال)	ريال 9.516
مصروف الفائدة	ريال ٥٠,٩٢٤
النقد	ريال 60.000

أسئلة ونقاشات

تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام <http://www.ipsasb.org>

هنا نختم وحدثنا التدريبية عن المفاهيم الأساسية للأدوات المالية. ونبغي للمتدربين الرجوع إلى أسئلة المراجعة لاختبار معلوماتهم.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول

تمتلك الجهة (أ) محفظة استثمارية تتألف من أدوات الدين وحقوق الملكية. وتحدد إرشادات إدارة المحفظة الموثقة بأنه يتعين أن يقتصر انكشاف المحفظة بالنسبة لحقوق الملكية على ما بين 30 و50 في المائة من إجمالي قيمة المحفظة. ويفوض مدير الاستثمار في المحفظة بموازنة المحفظة ضمن الإرشادات المحددة عن طريق شراء وبيع حقوق الملكية وأدوات الدين.

هل يجوز للجهة (أ) تصنيف الأدوات على أنها متاحة للبيع؟

السؤال الثاني

عند إثبات الأصل المالي أو الالتزام المالي أولاً، تلتزم الجهة بقياسه بقيمته العادلة. وعادةً ما تكون القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولى عبارة عن سعر المعاملة (بمعنى القيمة العادلة للمقابل المقدم أو المقبوض) تدفع الجهة رسوم وساطة لاقتناء استثمار المحفظة.

ما هي القيمة الأولية للأصل المالي؟ ولماذا؟

كيف يتم قياس استثمار المحفظة بعد الإثبات الأولى؟ ولماذا؟

السؤال الثالث

تحصل هيئة محلية على قرض بقيمة 6 ملايين ريال من وكالة إنمائية دولية لبناء عيادة صحية أولية. وتنص الاتفاقية على أنه عند الانتهاء من التسهيل، سيتم التنازل عن مليون ريال من القرض وسداد المبلغ المتبقي على أقساط متساوية على مدى 5 سنوات. وتدفع فائدة بواقع 5٪ سنوياً في نهاية الفترة. سعر الفائدة في السوق للقرض المماثل هو 10٪.

هل يمثل القرض التزاماً مالياً للهيئة؟ ولماذا؟

ما هو القياس الأولي؟

السؤال الرابع

تمتلك الجهة (أ) عدداً صغيراً من الأسهم في الجهة (ب). تُصنف الأسهم على أنها متاحة للبيع. في 20 ديسمبر، 20×1، وكانت القيمة العادلة للأسهم 120 ريال والمكسب التراكمي المثبت في صافي الأصول/ حقوق الملكية هو 20 ريال. ولا تعتبر الأسهم جزءاً من علاقة تحوط. في نفس اليوم، تسعى الجهة (ب) للحصول على الحماية من الإفلاس. القيمة العادلة للأسهم هي 20 ريال في 31 ديسمبر 20×1، نهاية الفترة المالية.

كيف تقوم الجهة (أ) بالمحاسبة عن الأسهم في 31 ديسمبر 20×1؟

الإجابات على أسئلة المراجعة

السؤال الأول

يعتمد ذلك على نوايا الجهة (أ) والممارسات السابقة.

فإذا كان مدير المحفظة مفضلاً بشراء وبيع الأدوات لموازنة المخاطر في المحفظة، ولكن لا توجد نية للمتاجرة ولا توجد ممارسة سابقة للمتاجرة لتحقيق ربح قصير الأجل، يمكن تصنيف الأدوات على أنها متاحة للبيع.

ويُصنف الأصل المالي على أنه محتفظ به للمتاجرة في حال شرائه لغرض بيعه على الأجل القريب؛ أو كان جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تُدار معاً ويوجد بشأنها دليل على وجود نمط فعلي حديث لجني الربح على الأجل القصير. أو

إذا كانت المتاجرة تعكس عمليات شراء وبيع نشطة ومتكررة بهدف تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار، تُصنف الأدوات المالية في المحفظة على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة.

السؤال الثاني

عند الإثبات الأولي، يعتمد تحديد ما إذا كانت تكاليف المعاملات مدرجة في قياس الأصل المالي على تصنيفها.

فعند إثبات الأصل المالي (أو الالتزام المالي) أولياً، تقوم الجهة بقياسه بقيمته العادلة زائد، في حالة الأصل المالي أو الالتزام المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تكاليف المعاملة التي يمكن أن تُنسب مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي أو الالتزام المالي. عادةً ما تكون القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولي عبارة عن سعر المعاملة (بمعنى القيمة العادلة للمقابل المقدم أو المقبوض)

بالنسبة للأصول المالية، تُضاف التكاليف الإضافية التي تُنسب مباشرة إلى اقتناء الأصل، مثل الرسوم والعمولات، إلى المبلغ المثبت أصلياً. وبالنسبة للالتزامات المالية، تُخصم التكاليف المرتبطة مباشرة بإصدار الدين من مبلغ الدين المثبت أصلياً. وبالنسبة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، لا تُضاف تكاليف المعاملات إلى قياس القيمة العادلة عند الإثبات الأولي.

بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع، تثبت تكاليف المعاملة في صافي الأصول/ حقوق الملكية الأخرى كجزء من التغيير في القيمة العادلة في المرة التالية من إعادة القياس. وإذا كان للأصل المالي المتاح للبيع مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولم يكن له عمر غير محدد الأجل، يتم استنفاد تكاليف المعاملة إلى الفائض أو العجز باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. وإذا لم يكن للأصل المالي المتاح للبيع مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وكان له عمر محدد الأجل، تثبت تكاليف المعاملة في الفائض أو العجز عند إلغاء إثبات الأصل أو انخفاض قيمته. ولا تُدرج تكاليف المعاملة المتوقع تكبدها عند نقل أداة مالية أو التصرف فيها في قياس الأداة المالية.

بعد الإثبات الأولي، تلتزم الجهة بقياس الأصول المالية، بما في ذلك الأدوات المشتقة التي تكون أصولاً، بقيمتها العادلة، دون أي خصم على حساب تكاليف المعاملة التي قد تتكبدها عند البيع أو أي تصرف آخر، باستثناء الأصول المالية المصنفة كقروض ودمم مدينة، أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوق مدرج في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به والتي يتعين قياسها بالتكلفة.

وتُقاس هذه الأصول المالية الأخيرة بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المستنفدة لأصل مالي أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية) بعد الإثبات الأولي وتخصيص إيرادات الفائدة أو مصروف الفائدة طوال الفترة ذات الصلة.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المستنفدة، مثل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة، والالتزامات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تُدرج تكاليف المعاملة في حساب التكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم استنفادها فعلياً من خلال الفائض أو العجز على مدار العمر الإنتاجي للأداة.

يشمل حساب سعر الفائدة الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وجميع الأقساط أو الخصومات الأخرى.

السؤال الثالث

هناك نوعان من المعاملات. يعد الإعفاء من سداد مليون ريال معاملة غير تبادلية ويلزم احتسابه بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 23، الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات). وبموجب المعيار 23، تسجل الجهة الأصل والالتزام في وقت استلام المتحصلات بسبب شرط وجوب استخدامها لبناء عيادة الرعاية الصحية. وعند بناء العيادة، يتم إلغاء إثبات الالتزام.

ويختلف ذلك عن التنازل عن الديون المستحقة على الجهة. ولن يُعامل على أنه إلغاء إثبات للقرض بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 29.

يعتبر القرض التزاماً مالياً ويتعين المحاسبة عنه بموجب المعيار 29.

يتضمن القرض جزءاً يمثل قرضاً ميسراً لأن سعر الفائدة أقل من السعر السائد في السوق. وتُمنح الجهة أو تستلم القروض الميسرة بشروط أقل من السوق.

عند الإثبات الأولي، تقوم الجهة بتحليل جوهر القرض الممنوح من حيث أجزائه المكونة. فإذا حددت الجهة أن المعاملة، أو أي جزء منها، عبارة عن قرض، تقوم بتقويم ما إذا كان سعر المعاملة يمثل القيمة العادلة للقرض عند الإثبات الأولي. وإذا تعذر على الجهة تحديد القيمة العادلة للقرض بالرجوع إلى سوق نشط، تستخدم أسلوب التقويم. ويمكن تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب التقويم بخصم جميع المقبوضات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة متعلق بالسوق لقرض مماثل.

ترد أمثلة توضيحية في الفقرة IG54 من معيار المحاسبة للقطاع العام 23 وكذلك الفقرات من IE40 إلى IE41 المصاحبة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29.

بعد الإثبات الأولي، تقيس الجهة لاحقاً القروض الميسرة باستخدام فئات الأدوات المالية المحددة في المعيار 29. وسيكون ذلك في معظم الحالات على أساس التكلفة المستندة.

السؤال الرابع

يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل. عند إثبات الهبوط في القيمة العادلة للأصل المالي المتاح للبيع مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية مع وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل، تشطب الخسارة التراكمية المثبتة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية من صافي الأصول/ حقوق الملكية وتثبت في الفائض أو العجز على الرغم من عدم إلغاء إثبات الأصل المالي.

يكون مبلغ الخسارة التراكمية المشطوبة من صافي الأصول/ حقوق الملكية والمثبتة في الفائض أو العجز عبارة عن الفرق بين تكلفة الشراء (بعد خصم أي مدفوعات من أصل المبلغ والاستنفاد) والقيمة العادلة الحالية، منقوصاً منه أي خسارة انخفاض في قيمة ذلك الأصل المالي سبق وأن جرى إثباتها في الفائض أو العجز.

ويتم إثبات الفرق بين تكلفة الشراء البالغة 100 ريال (القيمة العادلة قبل 120 ريال منقوصاً منها المكسب التراكمي في صافي الأصول/ حقوق الملكية بمبلغ 20 ريال) والقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية بقيمة 20 ريال في الفائض أو العجز.

ولا يجوز عكس قيد خسائر الهبوط في القيمة المثبتة في الفائض أو العجز لاستثمار في أداة حقوق ملكية مصنفة كمتاحة للبيع من خلال الفائض أو العجز.

التحوط والأدوات المشتقة (معيير المحاسبة للقطاع العام 29)

مقدمة

يُعد كتاب إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المصدر الرسمي الرئيسي لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها لجهات القطاع العام.

محاسبة التحوط

- تثبت آثار التعويض على فائض أو عجز التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط والبند المتحوط له.
- أداة التحوط هي أداة مشتقة مخصصة أو أصل مالي أو التزام مالي غير مشتق
- البند المتحوط له هو أصل محدد أو التزام أو ارتباط مؤكد أو معاملة مستقبلية
- يمكن أن تكون علاقات التحوط المعينة
 - تحوط القيمة العادلة
 - تحوط التدفق النقدي.

نبذة عامة:

تعتبر محاسبة التحوط مجالاً معقداً، وهي تمكن الجهة من ربط عمليتين منفصلتين في حساباتها موازنة المخاطر المرتبطة بأصل مالي أو التزام مالي أو مجموعات من الأصول المالية والالتزامات المالية.

وتعتبر متطلبات محاسبة التحوط معقدة وتتجاوز نطاق هذه المادة التدريبية. ونهدف هنا إلى توعية المتدربين فقط بمحاسبة التحوط.

- تثبت محاسبة التحوط آثار التعويض على فائض أو عجز التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط والبند المتحوط له.
- أداة التحوط هي أداة مشتقة مخصصة أو أصل مالي غير مشتق أو التزام مالي غير مشتق من المتوقع أن تعوض قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند متحوط له محدد.
- البند المتحوط له هو أصل أو التزام أو ارتباط مؤكد أو معاملة مرجحة للغاية والتي:
 - تعرض الجهة لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية؛
 - مصنفة على أنها تخضع للتحوط.

يمكن أن يكون البند المتحوط له أصل أو التزام مثبت، أو ارتباط مؤكد غير مثبت، أو معاملة مرجحة للغاية أو صافي استثمار في عملية أجنبية. كما يمكن أن يكون البند المتحوط له

- أصل واحد أو التزام أو ارتباط مؤكد أو معاملة مرجحة للغاية أو صافي استثمار في عملية أجنبية، أو
- مجموعة من الأصول والالتزامات والارتباطات المؤكدة والمعاملات المرجحة للغاية أو صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية التي تتشابه من حيث سمات المخاطر، أو
- في تحوط محفظة لمخاطر أسعار الفائدة فقط، يتم التحوط لجزء من محفظة الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي تشارك في المخاطر التي يجري التحوط منها.

تميل علاقات التحوط المحددة في القطاع العام إلى أن تكون من نوعين:

- 0 تحوط القيمة العادلة: تحوط من الانكشاف على التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مثبت أو ارتباط مؤكد غير مثبت، أو جزء محدد من ذلك الأصل أو الالتزام أو الارتباط المؤكد، والذي يمكن أن ينسب إلى خطر معين ويؤثر على الفائض أو العجز.
- 0 تحوط التدفق النقدي: تحوط من الانكشاف على التغيرات في التدفقات النقدية التي (1) تنسب إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام مثبت (مثل جميع مدفوعات الفائدة المستقبلية أو بعض مدفوعات الفائدة المستقبلية على الديون ذات أسعار الفائدة المتغيرة) أو معاملة مرجحة للغاية، و (2) يمكن أن تؤثر على الفائض أو العجز.

يمكن المحاسبة عن التحوط من مخاطر العملات الأجنبية لارتباط مؤكد كتحوط القيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي.

وهناك نوع ثالث لم يتم تناوله في مواد الدورة التدريبية، وهو تحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية كما هو محدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 4.

تحوط التدفق النقدي

التصور

بتاريخ 1 يناير 20x1، أبرمت مدينة عقد ارتباط مؤكد لشراء سيارة إطفاء مقرر تسليمها بتاريخ 30 يونيو 20x1، مقابل 100,000 من عملة أجنبية. بتاريخ 1 يناير 20x1، أبرمت عقد صرف أجل لاستلام 100,000 من عملة أجنبية وتسليم 109,600 من عملة محلية بتاريخ 30 يونيو 20x1. تحدد عقد الصرف الأجل كأداة تحوط في تحوط التدفق النقدي للارتباط المؤكد. ومن المتوقع أن تعوض التغيرات في أسعار الصرف التي تؤثر على أسعار صرف العملة الأجنبية والعملة المحلية بعضها البعض.

- لماذا تبرم الجهة عقد الصرف الأجل؟ مع التوضيح
- ما هو البند المتحوط له؟ مع التوضيح
- ما هي أداة التحوط؟ مع التوضيح

الإجابة:

هذا مثال توضيحي عن تحوط التدفق النقدي. بمعنى أنه تحوط من الانكشاف على التغيرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تنتج عن التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي المتعلقة بعقد الارتباط المؤكد (معاملة مرجحة للغاية) لشراء سيارة الإطفاء. ستؤثر نتائج التقلبات في أسعار الصرف على الفائض أو العجز.

البند المتحوط له هو الالتزام الناشئ عن عقد الارتباط المؤكد لشراء سيارة الإطفاء.

أداة التحوط هي عقد الصرف الأجل. وهي أداة مشتقة، بمعنى أنها أداة مالية، يتم اشتقاق قيمتها من قيمة أسعار صرف العملات الأساسية. وتستخدم للتخفيف من مخاطر العملات على التدفقات النقدية المستقبلية للالتزام المالي والتي قد تنتج عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية دون شراء الأداة الأساسية مباشرة. وتعد المبالغ التعاقدية مبالغ اسمية ينطبق عليها سعر الصرف لحساب التدفقات النقدية المقرر أن يتبادلها الأطراف.

تميز قيمة الأداة المشتقة بجميع الخصائص الثلاث الآتية:

- (أ) تتغير قيمته استجابةً للتغير في سعر الصرف؛
- (ب) لا تتطلب صافي استثمار أولي؛
- (ج) تخضع للتسوية في تاريخ مستقبلي.

تحوط القيمة العادلة

التصور

يترصد في ذمة الجهة ديون مستحقة بقيمة 5 ملايين من عملة أجنبية لمدة خمس سنوات. ويتعين سداد أصل المبلغ عند الاستحقاق خلال عامين. وقد أبرمت عقد مقايضة عملات بقيمة اسمية قدرها 5 ملايين من عملة أجنبية. وبموجب العقد، تدفع الجهة مبلغ 5.1 مليون من عملة محلية وتستلم دفعة قدرها 5 ملايين من عملة أجنبية في تاريخ استحقاق أداة الدين.

• ما هو نوع علاقة التحوط؟ مع التوضيح

الإجابة:

يمكن أن تكون إما تحوط القيمة العادلة أو تحوط التدفق النقدي. ويمكن المحاسبة عن التحوط من مخاطر العملات الأجنبية لارتباط مؤكد كتحوط القيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي. وفي حال اعتبار العلاقة تحوط القيمة العادلة، تكون عبارة عن تحوط من الانكشاف على التغيرات في القيمة العادلة للالتزام المثبت الذي ينسب إلى مخاطر الصرف الأجنبي. قد تؤثر التقلبات في القيمة العادلة لأداة الدين على الفائض أو العجز.

الأدوات المشتقة

- أداة مالية عندما يتم اشتقاق القيمة من قيمة العوامل الأساسية القائمة على السوق
- الخصائص الأساسية
 - تتغير القيمة بالتغيرات في مؤشر محدد ("الأساس")
 - لا يشترط وجود صافي استثمار أولي أو اسعي
 - تخضع للتسوية في تاريخ مستقبلي.

الأداة المشتقة هي أداة مالية، يتم اشتقاق قيمتها من قيمة الأصول الأساسية أو المؤشرات أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات أو العوامل الأخرى القائمة على السوق.

وتُستخدم الأدوات المشتقة عموماً للحد من أو تعديل السوق والائتمان وسعر الفائدة والعملة والانكشافات المالية الأخرى دون شراء أو بيع الأداة الأساسية مباشرةً.

كما تُستخدم الأدوات المشتقة للتخفيف من المخاطر على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو الالتزام المالي التي قد تكون ناجمة عن التقلبات في أسعار السوق وأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والمؤشرات الأخرى. ويجوز أيضاً شراء الأدوات المشتقة لأغراض المضاربة؛ ومع ذلك، نادراً ما يحدث ذلك في القطاع العام مقارنة بغيره من القطاعات.

ويترتب على الأدوات المالية المشتقة حقوق والالتزامات تؤثر على نقل واحد أو أكثر من المخاطر المالية الكامنة في أداة مالية أساسية بين أطرافها.

وتعتبر المبالغ التعاقدية للمشتقات مبالغ اسمية يطبق عليها معدل أو سعر لحساب التدفقات النقدية المقرر تبادلها بين أطراف عقد الأدوات المشتقة. وتُستخدم المبالغ الاسمية لتحديد المكاسب/ الخسائر والقيمة العادلة للعقود. ولا تُسجل المبالغ الاسمية كأصول أو التزامات في قائمة المركز المالي.

الأداة المشتقة هي أداة مالية أو عقد آخر وتتسم بجميع الخصائص الثلاث التالية:

- (أ) تتغير قيمتها نتيجة للتغيير في سعر فائدة محدد، أو سعر أداة مالية، أو سعر سلعة، أو سعر الصرف الأجنبي، أو نسبة أو مؤشر الأسعار، أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتمان، أو متغير آخر، شريطة أنه في حالة يكون المتغير غير مالي، ألا يكون المتغير خاصاً بأحد أطراف بالعقد (يسمى أحياناً بـ "الأساس")؛

ب) لا تتطلب أي صافي استثمار أولي أو تتطلب استثماراً صافياً أولياً يكون أقل مما تتطلبه أنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق؛

ج) يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

منذ النشأة، تمنح الأدوات المالية المشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط يحتمل أن تكون مواتية، أو التزاماً تعاقدياً لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط يحتمل أن تكون غير مواتية.

ومع ذلك، فإنها لا تؤدي عموماً إلى تحويل الأداة المالية الأساسية عند نشأة العقد، ولا يحدث هذا التحويل بالضرورة عند استحقاق العقد. وتجسد بعض الأدوات حقاً والتزاماً لإجراء المبادلة على حد سواء.

نظراً لأن شروط المبادلة تُحدد عند نشأة الأداة المشتقة، وذلك في ضوء تغير الأسعار في الأسواق المالية، فقد تصبح هذه الشروط مواتية أو غير مواتية.

الأدوات المشتقة المدمجة

- هي إحدى مكونات أداة مختلطة، تتضمن عقداً مضيفاً أداة غير مشتقة.
- ولا تكون الأداة المشتقة المدمجة قابلة للتحويل تعاقدياً بصورة مستقلة عن العقد المضيف.
- يتعين فصل الأداة المشتقة المدمجة عن العقد المضيف واحتسابها كأداة مشتقة وفقاً لإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 29.

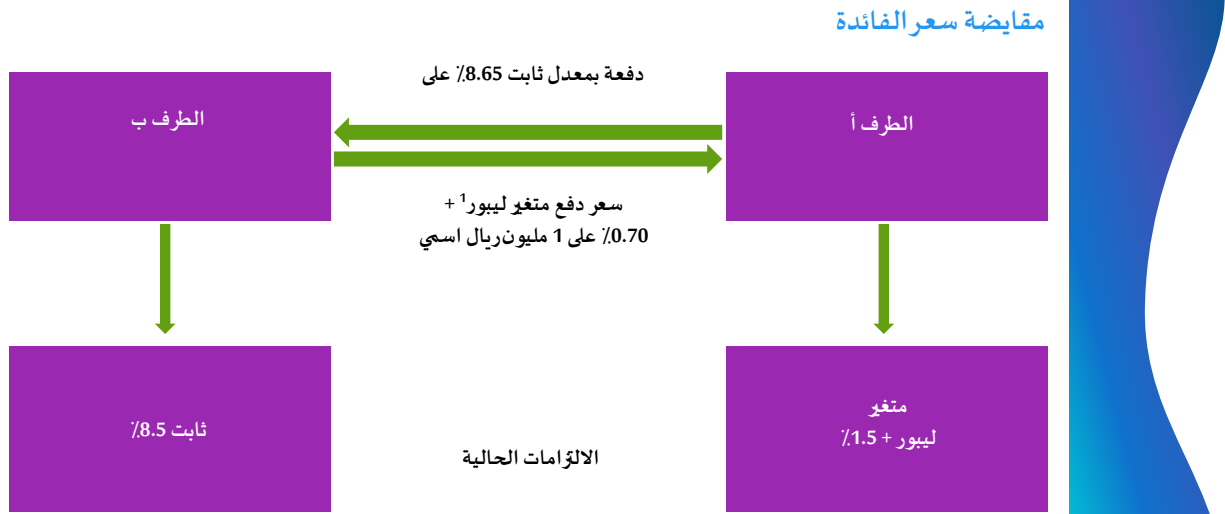
الأداة المشتقة المدمجة هي مكون في أداة مختلطة (مجمعة) والتي تتضمن أيضاً عقداً مضيفاً أداة غير مشتقة – والتي تؤدي إلى أن تتقلب بعض التدفقات النقدية للأداة المجمعة بطريقة مشابهة عن تلك المتعلقة بأداة مشتقة قائمة بذاتها. وتتسبب الأداة المشتقة المدمجة في بعض من التدفقات النقدية أو جميعها والتي بخلاف ذلك كان سيتطلب بموجب العقد أن يتم تعديلها وفقاً لسعر فائدة محدد أو سعر أداة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف أجنبي أو نسبة أو مؤشر للأسعار أو المعدلات أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني أو متغير آخر، شريطة أنه في حالة كون المتغير غير مالي ألا يكون ذلك المتغير مرتبطاً بطرف ما في العقد. ولا تعد الأداة المشتقة التي تكون مرتبطة بأداة مالية، ولكن يمكن تعاقدياً تحويلها بشكل مستقل عن تلك الأداة، أو لها طرف مقابل مختلف، أداة مشتقة مدمجة، بل هي أداة مالية منفصلة.

يتعين فصل الأداة المشتقة المدمجة عن العقد المضيف وأن يتم المحاسبة عنها على أنها أداة مشتقة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 إذا، و فقط إذا:

- أ) لم ترتبط الخصائص والمخاطر الاقتصادية للأداة المشتقة المدمجة ارتباطاً وثيقاً بالخصائص الاقتصادية للعقد المضيف ومخاطره؛
- ب) كانت أداة منفصلة لها نفس شروط الأداة المشتقة المدمجة وتستوفي تعريف الأداة المشتقة؛
- ج) لم يتم قياس الأداة المختلطة (المجمعة) بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز (بمعنى أنه لا يتم فصل الأداة المشتقة المدمجة في أصل مالي أو التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز).

إذا تم فصل أداة مشتقة مدمجة، فإنه يتعين المحاسبة عن العقد المضيف وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 إذا كان أداة مالية، ووفقاً للمعايير المناسبة الأخرى إذا لم يكن أداة مالية. ولا يتناول معيار المحاسبة للقطاع العام 29 ما إذا كان يجب أن يتم عرض الأدوات المشتقة المدمجة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.

في ظل بعض الحالات، تستطيع الجهة اختيار المحاسبة عن العقد بأكمله كأداة مشتقة في حال استيفاء المعايير واختيار الجهة القيام بذلك. وبينما يخرج ذلك عن نطاق هذه الدورة، إلا أنه يتعين أن تكون على دراية به.



¹ سعر الفائدة المعروف بين البنوك في لندن (ليبور) هو معدل مرجعي يومي يعتمد على أسعار الفائدة التي تقترض بها البنوك الأموال غير المضمونة من البنوك الأخرى في سوق لندن للأموال بالجملة (أو سوق ما بين البنوك).

تعتبر مقايضة أسعار الفائدة الأداة المشتقة الشائع استخدامها في القطاع العام. وتستخدم جهات القطاع العام مقايضات أسعار الفائدة لإدارة مخاطر التحركات السلبية لأسعار الفائدة.

بموجب مقايضة أسعار الفائدة النموذجية، يوافق طرف بالاتفاقية على دفع سعر ثابت أو متغير محدد بعملة معينة إلى طرف آخر. وعادةً ما يتم تثبيت السعر المتغير بسعر مرجعي مثل ليبور. ويُضرب السعر الثابت أو المتغير في أصل مبلغ اسبي (وليكن، 1 مليون ريال). ولا يتم مبادلة أصل المبلغ الاسبي المذكور عموماً بين الأطراف المتقابلة، ولكنه يُستخدم حصراً لحساب حجم التدفقات النقدية المقرر تبادلها.

يعتمد المثال على الحقائق التالية. يوافق الطرف (أ) على أن يدفع إلى الطرف (ب) مدفوعات بسعر فائدة دوري ثابت بمعدل 8.65٪، مقابل مدفوعات بسعر فائدة دوري متغير وقدره ليبور + 70 نقطة أساس (0.70٪). ويرجى ملاحظة عدم وجود تبادل لأصول المبالغ وأن أسعار الفائدة تكون على أصل مبلغ "اسبي". يشار إلى السعر الثابت (8.65٪) في هذا المثال) على أنه سعر المقايضة.

ما هي خصائص مقايضة أسعار الفائدة التي تلي تعريف الأداة المالية المشتقة؟ مع التوضيح

الإجابة:

يوضح مثال مقايضة أسعار الفائدة الخصائص التالية للأدوات المالية المشتقة:

(أ) تتغير قيمتها استجابةً للتغير في سعر الفائدة المحدد؛

(ب) لا تتطلب صافي استثمار أولي (في هذا المثال)؛

(ج) يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي في مدفوعات دورية بين الأطراف.

لا يجري مبادلة أصل المبلغ الاسبي الذي تستند إليه المدفوعات الدورية. وتكون القيمة الأولية للأداة المالية في هذه الحالة صفر.

أسئلة ونقاشات

تفضل زيارة الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام <http://www.ipsasb.org>

هنا نختتم وحدتنا التدريبية عن التحوط والأدوات المشتقة. وينبغي للمتدربين الرجوع إلى أسئلة المراجعة لاختبار معلوماتهم.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول

تبرم الجهة "س" عقد أجل بسعر ثابت لشراء مليون لتر من النفط لتلبية متطلبات الاستخدام المتوقعة. ويسمح العقد للجهة باستلام النفط فعلياً عند نهاية اثني عشر شهراً أو دفع أو استلام تسوية صافية نقداً، بناءً على التغير في القيمة العادلة للنفط.

هل تتم المحاسبة عن العقد كمشتق؟ ولماذا؟

السؤال الثاني

تقدم الجهة (أ) قرضاً مدته خمس سنوات بسعر فائدة ثابت إلى الجهة (ب)، بينما تقدم الجهة (ب) في نفس الوقت قرضاً مدته خمس سنوات بسعر فائدة متغير بنفس المبلغ إلى الجهة (أ). لا توجد تحويلات لأصل المبلغ منذ نشأة القرضين، نظراً لوجود اتفاقية مقاصة بين الجهة (أ) والجهة (ب).

هل يعد ذلك مشتقاً؟ ولماذا؟

السؤال الثالث

تقوم إحدى الجهات بجنوب أفريقيا، الجهة (س ع ص)، وعملتها الوظيفية هي الراند الجنوب أفريقي، ببيع الكهرباء إلى دولة موزمبيق بموجب معاملة مقومة بالدولار الأمريكي. تبرم الجهة (س ع ص) عقداً مع بنك استثماري لتحويل الدولار الأمريكي إلى الراند بسعر صرف ثابت. يتطلب العقد من الجهة (س ع ص) تحويل الراند بناءً على حجم مبيعاتها في موزمبيق مقابل الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت قدره 6,00.

هل يمثل هذا العقد مشتقاً؟

الإجابات على أسئلة المراجعة

السؤال الأول

في حين يفي هذا العقد بتعريف المشتق، إلا أنه لا تتم المحاسبة عنه بالضرورة كمشتق. ويعتبر العقد أداة مشتقة نظراً لعدم وجود صافي استثمار أولي، ويستند العقد إلى سعر النفط، ويجب تسويته في تاريخ مستقبلي.

إن العقود المبرمة والمستمر سريانها لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو الاستخدام المتوقعة للجهة لشراء بنود غير مالية لا تحقق تعريف الأداة المالية لأن الحق التعاقدية لأي طرف في الحصول على أصل أو خدمة غير مالية والالتزام المتقابل للطرف الآخر لا يثبت حقاً أو التزاماً حالياً لأي طرف لاستلام أو تسليم أو مبادلة أصل مالي. فعلى سبيل المثال، العقود التي تنص على التسوية فقط عن طريق استلام أو تسليم بند غير مالي (مثل العقد الأجل على النفط) لا تعتبر أدوات مالية. وتكون العديد من عقود السلع من هذا النوع.

ومع ذلك، يجري تقويم عقود شراء بند غير مالي لاستبيان ما إذا كانت مبرمة ومستمر سريانها لغرض استلام أو تسليم البند غير المالي بما يتوافق مع متطلبات الشراء أو الاستخدام المتوقعة للجهة، وتبعاً لذلك، ما إذا كانت تندرج ضمن نطاق هذا المعيار.

وتعتبر بعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية التي يمكن تسويتها بالصافي أو بمبادلة الأدوات المالية، أو عندما يكون البند غير المالي قابلاً للتحويل بسهولة إلى نقد، أدوات مالية ضمن نطاق المعيار كما لو كانت تلك العقود أدوات مالية.

هناك طرق مختلفة تمكّن من تسوية عقد شراء أو بيع بند غير مالي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة الأدوات المالية.

عندما تسمح شروط عقد شراء أصل غير مالي لأي طرف بالتسوية نقداً أو بأي أصل مالي آخر أو بمبادلة الأدوات المالية وتتمثل ممارسة الجهة في تسوية عقود مماثلة بموجب تلك الشروط، لا يكون العقد مبرماً لغرض استلام أو تسليم البند غير المالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة للجهة، وبالتالي يكون عبارة عن أداة مالية.

وبالمثل، عندما تتمثل ممارسة الجهة في استلام البند غير المالي وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسليم لغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التاجر، يكون العقد مبرماً لغرض استلام أو تسليم البند غير المالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة للجهة، وبالتالي يكون عبارة عن أداة مالية.

وفي هذه الحالة، إذا كانت الجهة (س) تعتزم تسوية العقد عن طريق الاستلام ولم يسبق لها تسوية عقود مماثلة بالصافي نقداً أو استلام النفط وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسليم بغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التاجر، لا تتم المحاسبة عن العقد كأداة مشتقة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 29. وبدلاً من ذلك، يتم المحاسبة عنه كعقد تنفيذي.

السؤال الثاني

نعم. يفي ذلك بتعريف المشتق.

هناك متغير أساسي، وذلك يعني تغير القيمة استجابةً للتغير في سعر الفائدة المحدد.

لا توجد تحويلات لأصل المبلغ عند نشأة القرضين، ونظراً لوجود اتفاقية مقاصة بين الجهة (أ) والجهة (ب). لا يشترط إما صافي استثمار أولي على الإطلاق أو استثمار صافي أولي أصغر مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود التي من المتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق والتسوية المستقبلية. ومع ذلك، ستطبق الإجابة ذاتها إذا لم يكن لدى الجهة (أ) والجهة (ب) اتفاقية مقاصة، لأن تعريف الأداة المشتقة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29-10 لا يتطلب تسوية بالصافي.

سيتم تسوية العقد في تاريخ مستقبلي.

يعادل التأثير التعاقدي للقروض اتفاق مقايضة أسعار الفائدة بدون صافي استثمار أولي. وتُجمع المعاملات غير المشتقة وتُعالج كمشتقات عندما تؤدي المعاملات، من حيث الجوهر، إلى مشتق. وتشمل مؤشرات ذلك ما يلي:

(أ) تُبرم المعاملات في نفس الوقت وبالنظر إلى بعضها البعض؛

(ب) يكون لها نفس الطرف المقابل؛

(ج) تتعلق بنفس المخاطر؛

(د) عدم وجود حاجة اقتصادية واضحة أو غرض عمل موضوعي لهيكله المعاملات بصورة منفصلة والتي لم يكن من الممكن تحقيقها أيضاً في معاملة واحدة.

يترتب على الأدوات المالية المشتقة حقوق والتزامات تؤثر على نقل واحد أو أكثر من المخاطر المالية الكامنة في أداة مالية أساسية بين أطرافها. ومنذ النشأة، تمنح الأدوات المالية المشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط يحتمل أن تكون مواتية، أو التزاماً تعاقدياً لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط يحتمل أن تكون غير مواتية.

ومع ذلك، فإنها لا تؤدي عموماً إلى تحويل الأداة المالية الأساسية عند نشأة العقد، ولا يحدث هذا التحويل بالضرورة عند استحقاق العقد. وتجسد بعض الأدوات حقاً والتزاماً لإجراء المبادلة على حد سواء، ونظراً لأن شروط المبادلة تُحدد عند نشأة الأداة المشتقة، وذلك في ضوء تغير الأسعار في الأسواق المالية، فقد تصبح هذه الشروط مواتية أو غير مواتية.

السؤال الثالث

نعم. يمثل هذا العقد مشتقاً.

يتضمن العقد متغيرين أساسيين؛ وهما سعر الصرف الأجنبي وحجم المبيعات.

لا يشترط إما صافي استثمار أولي على الإطلاق أو استثمار صافي أولي أصغر مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود التي من المتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق ومخصص الدفع.

يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

لا يستبعد معيار المحاسبة للقطاع العام 29 من نطاقه الأدوات المشتقة التي تستند إلى حجم المبيعات.

الإفصاحات (معيير المحاسبة للقطاع العام 29)

مقدمة

يُعد كتاب إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المصدر الرسمي لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها لجهات القطاع العام. في هذه الوحدة التدريبية، تكون متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 30 هي المنطبقة قبل اعتماد معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وللاطلاع على متطلبات الإفصاح في المعيار 30 التي تنطبق بعد اعتماد المعيار 41، انظر وحدة الإفصاحات (معايير المحاسبة للقطاع العام 41).

متطلبات الإفصاح

تتيح الإفصاحات للمستخدمين معلومات لتقويم الأدوات المالية للجهة وفهم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن هذه الأدوات. ويرد أدناه بيان العناصر المطلوب الإفصاح عنها:

- القيم الدفترية لكل فئة من فئات الأدوات المالية
- قياسات القيمة العادلة ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة
- الإيرادات أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر
- صافي المكاسب أو الخسائر حسب الفئة
- إيراد ومصروف الفائدة
- خسائر الهبوط في القيمة
- معلومات حول التحوط
- معلومات حول القروض الميسرة
- طبيعة وأنواع ونطاق المخاطر.

نبذة عامة:

يتمثل الهدف من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 في إلزام الجهات بتقديم إفصاحات في قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقويم:

- (أ) ما تمثله الأدوات المالية من أهمية للمركز المالي والأداء المالي للجهة؛
 - (ب) طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تنكشف عليها الجهة خلال الفترة وفي نهاية فترة القوائم المالية، وكيفية إدارة الجهة لتلك المخاطر.
- القيم الدفترية لكل فئة

يتعين الإفصاح عن القيم الدفترية لكل فئة إما في قائمة المركز المالي أو في الإفصاحات:

- (أ) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار بشكل منفصل
 - (1) الأصول المصنفة على هذا النحو عند الإثبات الأولي،
 - (2) الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29؛
- (ب) استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛
 - (ج) القروض والذمم المدينة؛
 - (د) الأصول المالية المتاحة للبيع.

يتعين الإفصاح عن القيم الدفترية لكل فئة إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات:

(أ) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار بشكل منفصل

(1) الأصول المصنفة على هذا النحو عند الإثبات الأولي،

(2) الالتزامات المصنفة على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29؛

(ب) الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة.

• قياسات القيمة العادلة ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المثبتة، تفصح الجهة عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تصنف عنده قياسات القيمة العادلة.

ويشتمل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على المستويات التالية:

(أ) المستوى 1 – الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة؛

(ب) المستوى 2 – المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة القابلة للرصد للأصل أو الالتزام، إما بصورة مباشرة (مثل السعر) أو غير مباشرة (بمعنى المشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3 – مدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).

إن متطلبات الإفصاح المتعلقة بقياسات القيمة العادلة المثبتة في قائمة المركز المالي للجهة واسعة النطاق للغاية. ينبغي للمتدربين الرجوع إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 30، الفقرات 29-36.

• الإيرادات أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر

تلتزم الجهة بالإفصاح عن البنود التالية للإيرادات أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر إما في قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات:

(أ) صافي المكاسب أو صافي الخسائر لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية؛

(ب) إجمالي الإيراد من الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة للأصول أو الالتزامات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛

(ج) مبلغ أي خسارة انخفاض في القيمة لكل فئة من فئات الأصول المالية.

للتعرف على متطلبات الإفصاح التفصيلية المتعلقة بالإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، يرجى الرجوع إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 30، الفقرة 24.

• معلومات حول التحوط

يتعين على الجهة أن تفصح بالنسبة لكل نوع من أنواع التحوط (أي، تحوطات القيمة العادلة، وتحوطات التدفقات النقدية، وما إلى ذلك) عن:

(أ) وصف لكل نوع من أنواع التحوط؛

(ب) وصف للأدوات المالية المصنفة كأدوات تحوط وقيمتها العادلة في نهاية فترة القوائم المالية؛

(ج) طبيعة المخاطر محل التحوط.

للتعرف على متطلبات الإفصاح التفصيلية المتعلقة بمحاسبة التحوط، يرجى الرجوع إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 30، الفقرتين 27-28.

• معلومات حول القروض الميسرة

بالنسبة للقروض الميسرة، تلتزم الجهة بالإفصاح عن:

(أ) المطابقة بين المبالغ الدفترية الافتتاحية والختامية للقروض، بما في ذلك:

(1) القيمة الاسمية للقروض الجديدة المقدمة خلال الفترة؛

(2) تعديل القيمة العادلة عند الإثبات الأولي؛

(3) القروض المسددة خلال الفترة؛

(4) خسائر الهبوط في القيمة المثبتة:

(5) أي زيادة خلال الفترة في المبلغ المخصوم الناشئ عن مرور الوقت:

(6) التغيرات الأخرى.

(ب) القيمة الاسمية للقروض في نهاية الفترة:

(ج) الغرض من مختلف أنواع القروض وأجلها:

(د) افتراضات التقويم.

• طبيعة ونوع ونطاق المخاطر.

تلتزم الجهة بأن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بيانها المالية من تقويم طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تنكشف عليها الجهة في نهاية فترة القوائم المالية. سيكون الإفصاح نوعياً وكمياً على حد سواء لكل نوع من أنواع المخاطر.

تشمل الأنواع مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

(أ) مخاطر الائتمان هي خطر قيام أحد أطراف الأداة المالية بإلحاق خسارة مالية بالطرف الآخر نتيجة عدم الوفاء بالتزاماته.

(ب) مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الجهة لصعوبة في الوفاء بالمسؤوليات المرتبطة بالالتزامات المالية التي يتم تسويتها عن طريق تقديم النقد أو أصل مالي آخر.

(ج) مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق.

(د) تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر:

(1) مخاطر العملة – تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

(2) مخاطر أسعار الفائدة – تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق.

(3) مخاطر الأسعار الأخرى – تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات الأخرى في أسعار السوق بخلاف أسعار الفائدة أو صرف العملات الأجنبية.

لكل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، تلتزم الجهة بأن تفصح عن:

(أ) الانكشاف على المخاطر وكيف حدوثها:

(ب) أهدافها وسياساتها وعملياتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر:

(ج) أي تغييرات في الفقرتين (أ) أو (ب) عن الفترة السابقة.

لكل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، تلتزم الجهة بأن تفصح عن:

(أ) بيانات كمية موجزة عن انكشافها على تلك المخاطر في نهاية فترة القوائم المالية.

(ب) الإفصاحات المطلوبة بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بالقدر غير المشمول في الفقرة (أ).

(ج) تركيزات المخاطر إذا لم تظهر من الفقرتين (أ) و (ب).

تعد الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 فيما يتعلق بالائتمان والسيولة ومخاطر السوق واسعة النطاق. وللتعرف على متطلبات الإفصاح التفصيلية، يرجى الرجوع إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 30، الفقرات 43-49.

إيضاح على السياسة المحاسبية

- تجري الهيئة التصنيفات التالية لأصولها المالية والتزاماتها المالية
 - يُصنف النقد على أنه "أصول محتفظ بها لغرض المتاجرة من خلال الفائض أو العجز" ويُقاس بالقيمة العادلة
 - تُصنف الذمم المدينة على أنها "قروض وذمم مدينة" وتُقاس بالتكلفة المستندة
 - تُصنف الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والالتزامات الأخرى والتمويل طويل الأجل على أنها "التزامات مالية أخرى" وتُقاس أولاً بالقيمة العادلة

نبذة عامة:

يهدف الإيضاح الإرشادي إلى بيان كيف يمكن أن تمثل الجهة لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 30 للإفصاح عن المعلومات حسب فئة الأداة المالية. وتلتزم الجهة بتجميع الأدوات المالية في فئات مناسبة لطبيعة المعلومات المفصّل عنها والتي تراعي خصائص تلك الأدوات المالية. كما تلتزم الجهة بتقديم معلومات وافية تمكن من مطابقة البنود المعروضة في قائمة المركز المالي.

نموذج لإيضاح على السياسة المحاسبية للأدوات المالية.

اختارت الهيئة تصنيفات الميزانية العمومية التالية فيما يتعلق بأصولها المالية والتزاماتها المالية:

- أ) يُصنف النقد على أنه "أصول محتفظ بها لغرض المتاجرة من خلال الفائض أو العجز" وتُقاس بالقيمة العادلة.
- ب) تُصنف الذمم المدينة على أنها "قروض وذمم مدينة" وتُقاس بالتكلفة المستندة والتي، عند الإثبات الأولي، تعتبر مكافئة للقيمة العادلة.
- ج) تُصنف الذمم الدائنة والالتزامات المستحقة والالتزامات الأخرى والتمويل طويل الأجل على أنها "التزامات مالية أخرى" وتُقاس أولاً بالقيمة العادلة.

الإفصاح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة

نبذة عامة:

يُقدم هذا الإيضاح بصورة موجزة لأغراض العرض ولا يفترض أنه يبين جميع متطلبات الإفصاح. وينبغي للمتدربين في الدورة التدريبية الرجوع إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 30 للحصول على إرشادات تفصيلية.

بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول المالية والالتزامات المالية، تلتزم الجهة بأن تفصح عن القيمة العادلة لتلك الفئة من الأصول والالتزامات بطريقة تسمح بمقارنتها مع قيمتها الدفترية.

وتلتزم الجهة بأن تفصح بالنسبة لكل فئة من فئات الأدوات المالية عن الأساليب، وعند استخدام أسلوب التقويم، عن الافتراضات المطبقة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من فئات الأصول المالية أو الاللتزامات المالية. (يُقدم هذا الإيضاح بصورة موجزة لأغراض العرض ولا يفترض أنه يبين جميع متطلبات الإفصاح).

ولا يلزم الإفصاح عن القيمة العادلة عندما تكون القيمة الدفترية عبارة عن تقريب معقول للقيمة العادلة، على سبيل المثال، للأدوات المالية مثل الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل.

الإفصاح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة في الإفصاح الإرشادي

يعرض الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للالتزامات والأصول المالية. القيم العادلة هي تقديرات حكومية ويتم احتسابها عموماً باستخدام ظروف السوق عند نقطة زمنية محددة.

20×1	20×1	20×2	20×2	
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
الالتزامات المالية				
155.877	139.909	154.630	142.843	المعاشات
561.964	514.020	597.531	559.126	الدين
الأصول المالية				
121.207	122.147	95.627	101.205	القروض والذمم المدينة
104.925	99.926	121.207	121.207	الاستثمارات

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لقياسات القيمة العادلة للأصول المالية المثبتة في قائمة المركز المالي.

المستوى 3 بالريال	المستوى 2 بالريال	المستوى 1 بالريال	20×2 بالريال	البيان
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز				
2.150	4.175	93.25	15.650	أوراق مالية للمتاجرة
7.425	7.827	10.168	25.420	الأدوات المشتقة
الأصول المالية المتاحة للبيع				
5.775	2.875	925	9.575	استثمارات حقوق الملكية
15.350	14.877	20.418	50.645	الإجمالي

نبذة عامة:

يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 إفصاحات عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي عنده تُصنّف قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات المقاسة في قائمة المركز المالي. ويشترط أن يكون التنسيق في جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر ملاءمة.

ويشترط المعيار 30 إجراء مطابقة من بداية الفترة إلى نهايتها لأرصدة تلك الأصول والالتزامات المقاسة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة بناءً على أسلوب تقويم لا يستند بشأنه أي مدخلات مهمة إلى بيانات السوق القابلة للرصد (المستوى 3). ولا يتضمن المثال التوضيحي هذا الإفصاح.

مخاطر الائتمان

الإيضاح × - مخاطر الائتمان

ينطوي استخدام الأدوات المشتقة على مخاطر الائتمان من جانب الطرف المقابل المتخلف عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية. وتدير المحافظة مخاطرها الائتمانية من خلال عدم التعامل سوى مع جهات من أصحاب الجودة الائتمانية العالية وإبرام اتفاقيات تعاقدية تتضمن مقاصة إنهاء. ويعرض الجدول أدناه إجمالي مخاطر الائتمان لمحفظه الأدوات المالية المشتقة.

31 مارس 20×1 (000)	31 مارس 20×2 (000)	
5,492	2,919	إجمالي مخاطر الائتمان مشتقات الانكشاف

نبذة عامة:

ما سبق مثال توضيحي عن الإفصاح الذي قد تقدمه الجهة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 30 المتعلق بمخاطر الائتمان. وتم عرض الإيضاح الإرشادي بصورة موجزة للضرورة. وينبغي للمتدربين المشاركين في الدورة التدريبية الرجوع إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 30 للتعرف على متطلبات الإفصاح التفصيلية.

أسئلة ونقاشات

تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

<http://www.ipsasb.org>

بهذا نختم وحدتنا التدريبية عن الإفصاح عن الأدوات المالية. وينبغي للمتدربين الرجوع إلى أسئلة المراجعة لاختبار معلوماتهم.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول

بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المثبتة، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 أن تفصح الجهة عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تصنف عنده قياسات القيمة العادلة.

يستخدم التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المدخلات التالية:

- (أ) مدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).
 - (ب) الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة.
 - (ج) المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة القابلة للرصد للأصل أو الالتزام، إما بصورة مباشرة (مثل السعر) أو غير مباشرة (بمعنى المشتقة من الأسعار).
- ما هي المدخلات التي تتعلق بالمستوى 1، وأنها تتعلق بالمستوى 2، وأنها تتعلق بالمستوى 3؟

السؤال الثاني

تلتزم الجهة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 بأن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقويم طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تنكشف عليها الجهة في نهاية فترة القوائم المالية.

معلومات حول أنواع المخاطر التي يتعين الإفصاح عنها؟

الإجابات على أسئلة المراجعة

السؤال الأول

الإجابة هي (أ) - المستوى 3؛ (ب) - المستوى 1؛ و(ج) - المستوى 2

يشتمل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على المستويات التالية:

(أ) المستوى 1 - الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة؛

(ب) المستوى 2 - المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة القابلة للرصد للأصل أو الالتزام، إما بصورة مباشرة (مثل السعر) أو غير مباشرة (بمعنى المشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3 - مدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).

ينطوي المستوى 1 على أقل قدر من عدم التأكد ومستوى ممارسة الحكم المهني المطلوب. وعند كل مستوى سفلي من التسلسل الهرمي، يزداد مستوى عدم التأكد ومستوى ممارسة الحكم المهني المطلوب.

السؤال الثاني

تشمل الأنواع مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

المفاهيم الأساسية (معييار المحاسبة للقطاع العام 41)

مقدمة

يُعد كتاب إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المصدر الرسمي لمبادئ المحاسبة الدولية المتعارف عليها لجهات القطاع العام.

الإثبات وإلغاء الإثبات

- يُثبت الأصل المالي عندما تصبح الجهة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية
- يُلغى إثبات الأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية أو التنازل عنها أو نقلها
- يُثبت المكسب أو الخسارة التراكمية في الفائض أو العجز
- يُلغى إثبات الالتزام المالي عند إبراء الذمة من العقد أو التنازل عنه أو فسخه أو انقضائه
- يُثبت الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع في الفائض أو العجز

عندما تثبت الجهة أداة مالية للمرة الأولى، فإنها تطبق أحكام التصنيف الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على تلك الأداة المالية. يرد أدناه أمثلة عن تطبيق المبدأ:

- تُثبت الذمم المدينة والدائنة كأصل أو التزامات عندما تصبح الجهة طرفاً في العقد، ونتيجة لذلك، يكون لها حق نظامي في استلامها أو يكون عليها التزام نظامي بدفعها نقداً. على سبيل المثال، عندما يتم شحن البضائع والخدمات أو تسليمها أو تقديمها.
- يُثبت العقد الأجل كأصل أو التزام في تاريخ الارتباط، وليس في تاريخ التسوية.
- يُثبت الدين عند إصداره أو يُلغى إثباته عند استبداله أو سداه.

لا تعد المعاملات المستقبلية المخطط لها، بغض النظر عن مدى احتمالية حدوثها، أصولاً والتزامات لأن الجهة لم تصبح طرفاً في العقد. إلغاء الإثبات هو شطب أصل مالي أو التزام مالي سبق وأن جرى إثباته من قائمة المركز المالي للجهة. تقوم الجهة بإلغاء إثبات الأصل المالي عندما

- تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو عند التنازل عنها؛ أو
- تنقل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية للأصل المالي ويكون النقل مؤهلاً بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لإلغاء الإثبات. يكون النقل مؤهلاً لإلغاء الإثبات إذا، و فقط إذا، كانت الجهة:
- أ) تنقل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية للأصل المالي؛ أو
- ب) تحتفظ بالحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية للأصل المالي، لكنه يفرض التزاماً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى مستلم واحد أو أكثر.

عند إلغاء إثبات الأصل المالي بأكمله، فإن الفرق بين:

- القيمة الدفترية؛
- المقابل المقبوض (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه منقوصاً منه أي التزام جديد مفروض)

يتم إثباتهم ضمن الفائض أو العجز.

عادةً، يتعين إلغاء إثبات الأصل المالي بصورة مباشرة نسبياً. ومع ذلك، إذا كان إلغاء الإثبات ينطوي على نقل أصل مالي، فإن متطلبات تحديد ما إذا كان النقل مؤهلاً لإلغاء الإثبات معقدة وتتجاوز نطاق المادة التدريبية. وفي حال وجود نقل، ينبغي الرجوع مباشرة إلى الفقرات 15-34 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

تشطب الجهة الالتزام المالي (أو جزء منه) من قائمة مركزها المالي عند، وفقط عند، انقضائه – أي عند الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو التنازل عنه أو إلغائه أو انتهائه. ينقضي الالتزام المالي (أو جزء منه) عندما يقوم المدين:

(أ) بالوفاء بالالتزام (أو جزء منه) بالدفع إلى الدائن، عادةً نقداً أو بأصول مالية أخرى أو سلع أو خدمات؛ أو

(ب) بالحصول على مخالصة نظامية بشأن الالتزام (أو جزء منه) إما بموجب إجراءات نظامية أو من الدائن. (إذا قدم المدين ضماناً، فقد يظل هذا الشرط مستوفياً).

يُثبت الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء منه) المنقضي أو المنقول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية منقولة أو الالتزامات المتحملة، في الفائض أو العجز. وعندما يتنازل المقرض عن التزام أو يتحملة طرف ثالث كجزء من معاملة غير تبادلية، تطبق الجهة معيار المحاسبة للقطاع العام 23.

تجرى المحاسبة عن تبادل أدوات الدين بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً أو بتعديل جوهري لشروط الالتزام المالي الحالي على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات للالتزام مالي جديد.

وتجرى المحاسبة عن تبادل بين مقرض ومقترض حاليين لأدوات الدين بشروط مختلفة اختلافاً جوهرياً على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات للالتزام مالي جديد. وبالمثل، فإن أي تعديل جوهري لشروط التزام مالي قائم أو جزء منه (سواء كان ذلك يعزى إلى الصعوبات المالية التي يواجهها المدين من عدمه) يُجرى محاسبته على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات للالتزام مالي جديد.

المحاسبة عن تاريخ المتاجرة/ تاريخ التسوية

- يمكن إثبات شراء الأصول المالية بالطريقة المعتادة في تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية (اختيار السياسة المحاسبية – ولكن يتعين تطبيقها باستمرار على مجموعة الأصول): باستثناء الأدوات المشتقة التي يجرى إثباتها دائماً في تاريخ المتاجرة.
- تاريخ المتاجرة هو تاريخ التزام الجهة بشراء أصل أو بيعه.
- تاريخ التسوية هو تاريخ تسليم الأصل إلى الجهة أو منها.

تُجرى عمليات الشراء أو المبيعات بالطريقة المعتادة (إلغاء الإثبات) للأصل المالي باستخدام محاسبة إما تاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية. الشراء أو البيع بالطريقة المعتادة هو شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل خلال مدة زمنية محددة عموماً بموجب الأنظمة أو الأعراف في السوق المعنية. ويمكن إثبات مشتريات الأصول المالية بالطريقة المعتادة إما باستخدام المحاسبة بتاريخ المتاجرة أو التسوية، في حين تُثبت الأدوات المشتقة دائماً باستخدام المحاسبة بتاريخ المتاجرة.

تشير المحاسبة بتاريخ المتاجرة إلى:

(أ) إثبات أصل مقرر استلامه والالتزام بدفع ثمنه في تاريخ المتاجرة،

(ب) إلغاء إثبات أصل تم بيعه، وإثبات أي مكسب أو خسارة عند التصرف وإثبات الذمم المدينة من المشتري للدفع في تاريخ المتاجرة.

تاريخ المتاجرة هو تاريخ التزام الجهة بشراء أصل أو بيعه.

تشير المحاسبة بتاريخ التسوية إلى:

(أ) إثبات أصل في يوم استلامه من قبل الجهة.

(ب) إلغاء إثبات أصل وإثبات أي مكسب أو خسارة عند التصرف في يوم تسليم الأصل من قبل الجهة.

تاريخ التسوية هو تاريخ تسليم الأصل إلى الجهة أو منها.

فعلى سبيل المثال، بتاريخ ٢٩ ديسمبر 20×1، تلتزم الجهة بشراء سند للتسوية في ٤ يناير، 20×2. تبلغ القيمة العادلة للسند عند المتاجرة (تاريخ الارتباط) 1,000 ريال. وفي تاريخ التسوية، كانت القيمة العادلة للأصل ١,٠٠٣ ريال. يكون للجهة، بناءً على تصنيف الاستثمار، الاختيار بين استخدام قيمة تاريخ المتاجرة أو قيمة تاريخ التسوية.

يعد الاختيار مسألة سياسة محاسبية وقد يترتب عليه آثار محاسبية. وتُطبق الطريقة المستخدمة باستمرار على جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي تنتمي إلى نفس فئة الأصول المالية. مثلاً، لا يبدأ استحقاق الفائدة عموماً على الأصل والالتزام المقابل حتى تاريخ التسوية عند انتقال حق الملكية.

عند تطبيق المحاسبة بتاريخ التسوية، قد يتعين على الجهة المحاسبة عن أي تغيير في القيمة العادلة للأصل المقرر استلامه خلال الفترة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية اعتماداً على الأداة المالية وتصنيفها. على سبيل المثال، لا يُثبت التغيير في القيمة للأصول المدرجة بالتكلفة أو التكلفة المستنفدة؛ ويُثبت في الفائض أو العجز للأصول المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

تصنيف الأصول المالية

• فئات الأصول المالية:

○ التكلفة المستنفدة

○ القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية

○ القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

• التصنيف على أساس نموذج إدارة الجهة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي

• يحدد التصنيف متطلبات الإثبات والقياس

يعتبر تصنيف الأصول المالية مهماً لأنه يحدد كيفية إثبات أصل مالي معين وقياسه في القوائم المالية عند الإثبات الأولي وبعد الإثبات الأولي.

ستحدد التصنيفات أيضاً كيفية إثبات المكاسب والخسائر من خلال الفائض أو العجز. فمثلاً، سيحدد التصنيف ما إذا كانت المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في قيمة الأصول المالية عند إعادة القياس بعد الإثبات الأولي هي من خلال الفائض أو العجز في الفترة، أو مباشرة إلى صافي الأصول/ حقوق الملكية.

نموذج الإدارة

يُحدد نموذج إدارة الجهة على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف معين.

ولا يعتمد نموذج إدارة الجهة على مقاصد الإدارة لأداة فردية. وعليه، لا يعتبر هذا الشرط أسلوب تصنيف لكل أداة على حدة ويتعين تحديده على مستوى أعلى من التجميع.

ومع ذلك، قد يكون لدى أي جهة أكثر من نموذج إدارة واحد لأدواتها المالية. وبالتالي، لا يلزم تحديد التصنيف على مستوى الجهة المعدة للقوائم المالية. فعلى سبيل المثال، قد تحتفظ الجهة بمحفظة استثمارات تديرها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة أخرى من الاستثمارات التي تديرها للمتاجرة لغرض تحقيق التغييرات في القيمة العادلة.

وبالمثل، في بعض الحالات، قد يكون من المناسب فصل محفظة الأصول المالية إلى محافظ فرعية لتعكس المستوى الذي عنده تدير الجهة تلك الأصول المالية. على سبيل المثال، قد يكون ذلك هو واقع الحال إذا قامت الجهة بإنشاء أو شراء محفظة قروض الرهن العقاري وإدارة بعض القروض بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وإدارة القروض الأخرى بهدف بيعها.

الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة

يُقاس الأصل المالي بالتكلفة المستنفدة في حال استيفاء الشرطين التاليين:

- (أ) الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج إدارة يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية،
- (ب) يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون فقط عبارة عن مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ المستحق.

تُدار الأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الإدارة الذي يهدف إلى الاحتفاظ بأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بغرض تحقيق التدفقات النقدية من خلال تحصيل المدفوعات التعاقدية على مدار عمر الأداة.

بعبارة أخرى، تدير الجهة الأصول المحتفظ بها داخل المحفظة لتحصيل تلك التدفقات النقدية التعاقدية المحددة (بدلاً من إدارة العائد الإجمالي على المحفظة عن طريق الاحتفاظ بالأصول وبيعها).

تتوافق التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون فقط عبارة عن مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ المستحق مع ترتيبات الإقراض الأساسية. وفي ترتيب الإقراض الأساسي، يعتبر مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان عادةً أهم عناصر الفائدة.

الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية

يُقاس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية في حال استيفاء الشرطين التاليين:

- (أ) الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج إدارة يتحقق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية،
- (ب) يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون فقط عبارة عن مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ المستحق.

وقد تحتفظ الجهة بأصول مالية في نموذج إدارة يتحقق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

في هذا النوع من نموذج الإدارة، اتخذ موظفو الإدارة الرئيسيون بالجهة قراراً بأن كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يشكلان جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الإدارة.

هناك أهداف عديدة والتي قد تكون متسقة مع هذا النوع من نموذج الإدارة. فعلى سبيل المثال، قد يمثل الهدف من نموذج الإدارة في إدارة احتياجات السيولة اليومية، أو الحفاظ على عائد فائدة معين أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات التي تمولها تلك الأصول.

ولتحقيق هذا الهدف، ستقوم الجهة بتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية على حد سواء.

بالمقارنة مع نموذج الإدارة الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، عادةً ما ينطوي هذا النموذج من نماذج الإدارة على معدل تكرار أكبر وقيمة مبيعات أكبر. وذلك لأن بيع الأصول المالية يشكل جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الإدارة بدلاً من أن يكون عارضاً عليه فقط.

ومع ذلك، لا يوجد حد لتكرار أو قيمة المبيعات التي يتعين حدوثها في هذا النموذج من نماذج الإدارة لأن كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يشكلان جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدفه.

الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

يُقاس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في حال لم يُقاس بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية.

يجوز للجهة:

- تحديد أصلاً مالياً على أنه مقياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
- اختيار استثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية التي كان من الممكن قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

تُقاس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا لم يُحتفظ بها ضمن نموذج الإدارة الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو ضمن نموذج الإدارة الذي يتحقق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

ومن ضمن نماذج الإدارة التي تؤدي إلى القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز نموذجاً من خلاله تدير الجهة الأصول المالية بهدف تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول. وتتخذ الجهة قرارات بناءً على القيم العادلة للأصول وتدير الأصول لتحقيق تلك القيم العادلة.

في هذه الحالة، سيترتب على هدف الجهة عادةً عمليات بيع وشراء نشطة. ورغم أن الجهة ستحصل التدفقات النقدية التعاقدية بينما تحتفظ بالأصول المالية، لن يتحقق الهدف من هذا النموذج من نماذج الإدارة من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية على حد سواء. وذلك لأن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية لا يشكل جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الإدارة؛ بل هو عارض عليه.

بالإضافة إلى ذلك، يجوز للجهة، عند الإنبات الأولي، أن تحدد بشكل غير قابل للإلغاء أصلاً مالياً على أنه مقياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان القيام بذلك يستبعد أو يقلل بشكل مهم عدم الاتساق في الإنبات أو القياس (يشار إليه أحياناً بـ "عدم التوافق المحاسبي") الذي كان يمكن أن ينشأ نتيجة قياس الأصول أو الالتزامات أو إثبات المكاسب والخسائر المتعلقة بها باستخدام أسس مختلفة.

الاستثمار في أدوات حقوق الملكية

قد تجري الجهة اختياراً غير قابل للإلغاء عند الإنبات الأولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية التي كان من الممكن قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

ويمكن إجراء هذا الاختيار عندما لا يُحتفظ بالاستثمار في أداة حقوق الملكية للمتاجرة ولا يثبت العوض المحتمل من قبل الجهة المقتنية في تجميع عمليات في القطاع العام. وفي حال أجرت الجهة هذا الاختيار، تثبت في الفائض أو العجز أي توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة من ذلك الاستثمار.

تحديد الأصول المالية

العملة الوظيفية للحكومة هي الريال السعودي. وتحمل سندات بسعر فائدة ثابت 5 ملايين دولار أمريكي تستحق خلال خمس سنوات. وتدير الحكومة سعر الفائدة ومخاطر الصرف على السندات من خلال التداول النشط في الأوراق المالية بالدولار. يتمثل نموذج الإدارة للسندات بالدولار الأمريكي والاستثمارات المماثلة في الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

هل يمكن تصنيف سندات الدولار الأمريكي على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؟

ولماذا؟

الإجابة:

بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يُحدد قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي والإثبات بالتغيرات في قيمته من خلال تصنيف البند وما إذا كان البند جزءاً من علاقة تحوط محددة.

يمكن أن يترتب على تلك المتطلبات عدم اتساق في القياس أو الإثبات (يشار إليه أحياناً بلفظ "عدم التوافق المحاسبي") عندما يمكن، مثلاً، تصنيف الأصل المالي على أنه مقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية (مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة مباشرةً في صافي الأصول/ حقوق الملكية) وقياس الالتزام الذي تعتبره الجهة متعلقاً به بالتكلفة المستنفدة (مع عدم إثبات التغيرات في القيمة العادلة).

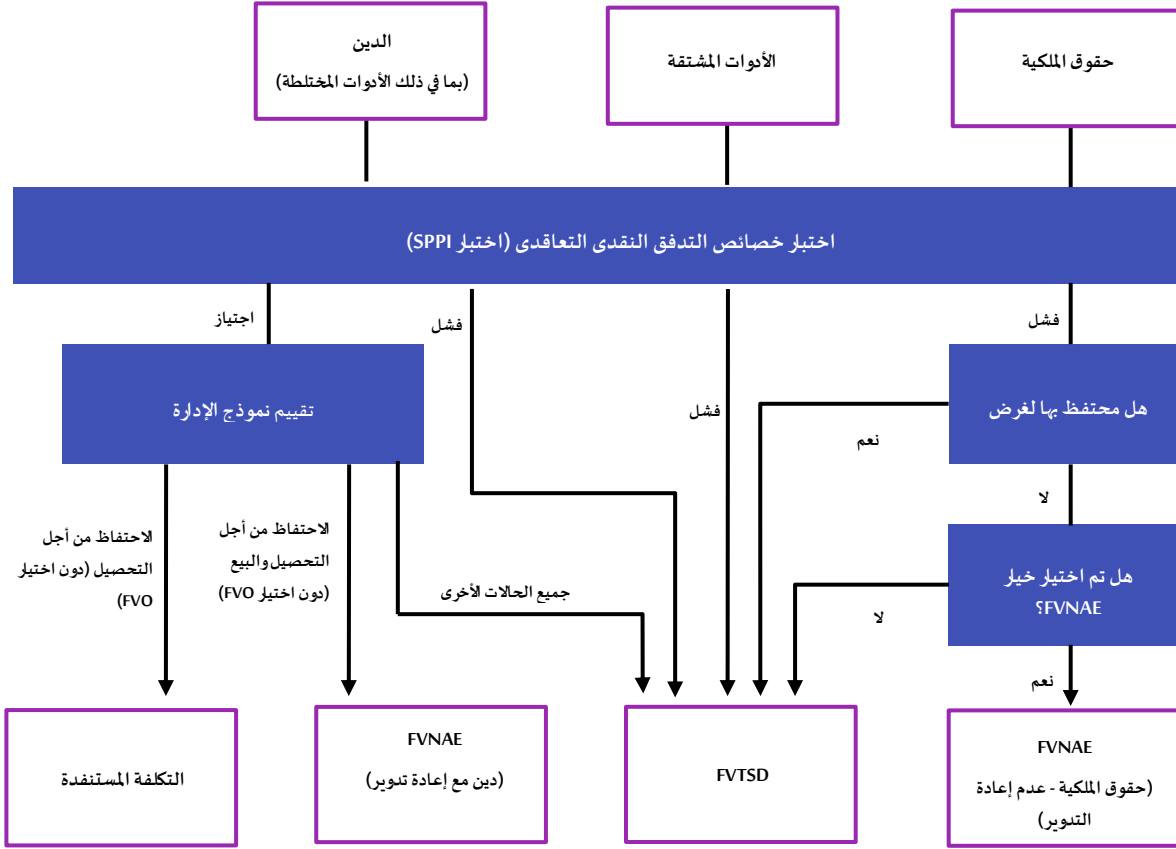
وفي هذه الحالة، قد تستنتج الجهة أن قوائمها المالية ستوفر معلومات أكثر صلة في حال تصنيف كل من الأصل والالتزام بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

يوضح المثال متى يمكن استيفاء هذا الشرط.

تمتلك الجهة أصولاً مالية تشترك في سعر الفائدة أو مخاطر الصرف التي تؤدي إلى تغيرات معاكسة في القيمة العادلة تميل إلى تعويض بعضها البعض. ومع ذلك، لا يمكن قياس سوى بعض الأدوات فقط بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (بمعنى الاحتفاظ فقط بحقوق الملكية بموجب نموذج الإدارة الذي يهدف إلى تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول).

في هذه الحالة، فإن تحديد الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، عند الإثبات الأولي، قد يستبعد أو يقلل بشكل مهم عدم الاتساق في القياس أو الإثبات ويترتب عليه المزيد من المعلومات ذات الصلة.

ملخص تصنيف الأصول المالية



يوجز الرسم البياني عملية تصنيف الأصول المالية. يرد أدناه بيان الاختصارات المستخدمة في الرسم البياني:

مدفوعات أصل المبلغ أو الفائدة فقط	SPPI
القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية	FVNAE
القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	FVTSD
خيار القيمة العادلة	FVO

تشير إعادة التدوير إلى القياس اللاحق ويجري تناولها لاحقاً.

تصنيف الالتزامات المالية

تصنف الجهة جميع الالتزامات المالية على أنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المستنفدة، باستثناء:

- (أ) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
- (ب) الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يكون نقل أصل مالي مؤهلاً لإلغاء الإثبات
- (ج) عقود الضمان المالي
- (د) الارتباطات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق
- (هـ) العوض المحتمل المثبت من قبل الجهة المقتنية في تجميع عمليات في القطاع العام.

تصنف الجهة جميع الالتزامات المالية على أنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المستنفدة، باستثناء:

- (أ) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. تُقاس تلك الالتزامات، بما في ذلك الأدوات المشتقة التي تكون عبارة عن التزامات، لاحقاً بالقيمة العادلة.
- (ب) الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يكون نقل أصل مالي مؤهلاً لإلغاء الإثبات أو عند تطبيق نهج الإشارك المستمر.
- (ج) عقود الضمان المالي. بعد الإثبات الأولي، يقوم مُصدر ذلك العقد بقياسه لاحقاً بأعلى المبالغ التالية:
 - (1) مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛
 - (2) المبلغ المثبت في البداية منقوصاً منه، عند الاقتضاء، المبلغ التراكمي للاستنفاد المثبت وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9.
- (د) الارتباطات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق، ويقوم مُصدر ذلك الالتزام لاحقاً بقياسه بأعلى المبالغ التالية:
 - (1) مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛
 - (2) المبلغ المثبت في البداية منقوصاً منه، عند الاقتضاء، المبلغ التراكمي للاستنفاد المثبت وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9.
- (هـ) العوض المحتمل المثبت من قبل الجهة المقتنية في تجميع عمليات في القطاع العام والذي ينطبق عليه معايير المحاسبة للقطاع العام 40. ويُقاس ذلك العوض المحتمل لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في الفائض أو العجز.

قد تقوم الجهة، عند الإثبات الأولي، بتحديد التزام مالي بصورة غير قابلة للإلغاء على أنه مقياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز عندما يترتب على ذلك معلومات أكثر صلة، لأحد السببين التاليين:

- (أ) لأنه يستبعد أو يقلل بشكل مهم عدم الاتساق في الإثبات أو القياس (يشار إليه أحياناً بـ "عدم التوافق المحاسبي") الذي كان يمكن أن ينشأ نتيجة قياس الأصول أو الالتزامات أو إثبات المكاسب والخسائر المتعلقة بها باستخدام أسس مختلفة؛ أو
- (ب) لأن مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية والأصول المالية يجرى إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمار، ويجرى تقديم معلومات حول المجموعة داخلياً على هذا الأساس إلى كادر الإدارة الرئيسية بالجهة.

تحديد الالتزام المالي

العملة الوظيفية للحكومة هي الريال السعودي. أصدرت الحكومة سندات بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي ذات معدل ثابت وتستحق خلال عامين. تستحق مدفوعات الفائدة نصف سنوياً. أبرمت الحكومة عقداً آجلاً لشراء 5 ملايين دولار أمريكي يستحق خلال عامين. لم تُصنف الديون بالدولار الأمريكي كبنود متحوط له.

هل يمكن للحكومة أن تحدد التزامها بالدولار الأمريكي كالتزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؟ ولماذا؟

الإجابة:

تمتلك الحكومة أصولاً مالية والالتزامات المالية تشترك في مخاطر مماثلة، مثل مخاطر أسعار الفائدة. ونظراً لطبيعة الأدوات المالية، يترتب على المخاطر تغيرات معاكسة في القيمة العادلة تميل إلى تعويض بعضها البعض. ومع ذلك، سيتم فقط قياس العقود الآجلة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. في هذه الحالة، فإن تحديد، عند الإثبات الأولي، الدين بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بدلاً من التكلفة المستنفدة قد يستبعد أو يقلل بشكل مهم عدم الاتساق في القياس أو الإثبات ويترتب عليه المزيد من المعلومات ذات الصلة.

التكلفة المستنفدة

- المبلغ عند الإثبات الأولي
 - منقوصاً منه مدفوعات أصل المبلغ
 - زائد أو ناقص الاستنفاد التراكمي لأي فرق بين المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق باستخدام طريقة الفائدة الفعلية
 - ناقص أي تخفيض بسبب الهبوط في القيمة أو مخصص التقويم

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المستنفدة لأصل مالي أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية) وتخصيص إيرادات الفائدة أو مصروفات الفائدة طوال الفترة ذات الصلة.

سعر الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الاقتضاء، خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي. وعند حساب سعر الفائدة الفعلي، تقدر الجهة التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل: الدفع المسبق وخيار الشراء والخيارات المماثلة) ولكن دون الأخذ في الاعتبار الخسائر الانتمائية المستقبلية.

يشمل حساب سعر الفائدة الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وجميع الأقساط أو الخصومات الأخرى.

بالنسبة للأصول المالية ذات السعر المتغير والالتزامات المالية ذات السعر المتغير، فإن إعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية لتعكس التحركات في أسعار الفائدة في السوق يغير سعر الفائدة الفعلي. وإذا تم إثبات الأصل المالي ذو السعر المتغير أو الالتزام المالي ذو السعر المتغير أولاً بمبلغ مساوٍ للذمم الدائنة أو المدينة الأساسية عند الاستحقاق، لا يترتب على إعادة تقدير مدفوعات الفائدة المستقبلية عادةً أي تأثير جوهري على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام.

وإذا راجعت الجهة تقديراتها للمدفوعات أو المقبوضات، يتعين على الجهة تعديل القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي (أو مجموعة الأدوات المالية) لتعكس التدفقات النقدية التقديرية الفعلية والمعدلة. وتعيد الجهة حساب القيمة الدفترية عن طريق حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأداة المالية.

وذلك على النقيض من الأصول المالية ذات السعر المتغير والالتزامات المالية ذات السعر المتغير. فعند إعادة تقدير التدفقات النقدية للأدوات المالية ذات السعر المتغير لتعكس التحركات في أسعار الفائدة في السوق، يتم تحديث سعر الفائدة الفعلي.

ويرجع سبب ذلك إلى أنه بالنسبة للأدوات ذات الأسعار المتغيرة، سيكون من غير المناسب تحديد سعر ثابت واحد عند النشأة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة نظراً لأن مقبوضات/ مدفوعات الفائدة المتغيرة هي عبارة عن مدة تعاقدية لأداة ذات سعر متغير.

وسيتربط على إعادة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لأي سبب بخلاف التغيرات في أسعار السوق أو عندما لا تكون الأدوات المالية أدوات ذات سعر متغير عادةً تغيير في القيمة الدفترية، حيث يتم خصم التدفقات النقدية المقدرة المعدلة على أساس سعر الفائدة الفعلية الأصلية للأداة. ويثبت التعديل في الربح أو الخسارة كدخل أو مصروف.

القياس الأولي

- باستثناء الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل، يتعين على الجهة قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة زائد أو ناقص، في حالة الأصل المالي أو الالتزام المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تكاليف المعاملة التي يمكن أن تُنسب مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي أو الالتزام المالي
- ويستثنى من ذلك إذا كانت القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي تختلف عند الإثبات الأولي عن سعر المعاملة
- يجوز للجهة قياس الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل بقيمة الفاتورة الأصلية إذا لم يكن لتأثير الخصم أهمية نسبية

عند إثبات الأصل المالي أو الالتزام المالي أولاً، تقوم الجهة بقياسه، بقيمته العادلة زائد أو ناقص تكاليف المعاملة التي يمكن أن تُنسب مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي، مع مراعاة الاستثناءات التالية.

- في حال تصنيف الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، يتم الرجوع إلى الفقرات من 66 إلى 68 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 والتي تقدم تعليقات وإرشادات بشأن تحديد القيمة العادلة. ويُستكمل ذلك بإرشادات التطبيق في الفقرات من AG144 إلى AG155.
- لا تقل القيمة العادلة للالتزام المالي مع ميزة الطلب (مثل: الوديعة تحت الطلب) عن المبلغ المستحق الدفع عند الطلب، مخصصاً من التاريخ الأول الذي قد يُطلب بحلولة دفع المبلغ.
- عندما تستخدم الجهة المحاسبة بتاريخ التسوية للأصل الذي يتم قياسه لاحقاً بالتكلفة أو التكلفة المستنفدة، يثبت الأصل أولاً بقيمته العادلة في تاريخ المتاجرة.
- عند تطبيق المحاسبة بتاريخ التسوية، تقوم الجهة بالمحاسبة عن أي تغيير في القيمة العادلة للأصل المقرر استلامه خلال الفترة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية بنفس طريقة المحاسبة عن الأصل المقتنى. وبعبارة أخرى، لم يثبت التغيير في القيمة للأصول المقاسة بالتكلفة المستنفدة؛ يثبت في الفائض أو العجز للأصول المصنفة كأصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ ويثبت في صافي الأصول/ حقوق الملكية للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 وللاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- عند الإثبات الأولي، يجوز للجهة قياس الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل بقيمة الفاتورة الأصلية إذا لم يكن لتأثير الخصم أهمية نسبية.

مثال عن القرض – طريقة الفائدة الفعلية

التصور

تقترض جهة حكومية 50,000 ريال بتاريخ 1 يناير 20×1 لمدة 5 سنوات. سعر الفائدة السنوي على القرض هو 10٪ يُدفع في نهاية العام. تدفع الجهة رسوماً مسبقة بقيمة 1,000 ريال ويبلغ صافي محصلة القرض 49,000 ريال.

- ما هو سعر الفائدة السنوي الفعلي للقرض؟
- ما هو سعر الفائدة السنوي الفعلي للقرض في حال عدم وجود رسوم مسبقة بقيمة 1,000 ريال؟

طريقة الفائدة السنوية الفعلية هي 10.53482٪

التاريخ	الفائدة	قسمة 10٪	التكلفة المستندة
1 يناير 20×1	0	0	49.000
31 ديسمبر 20×1	5.169	5.000	49.162
31 ديسمبر 20×2	5.179	5.000	49.341
31 ديسمبر 20×3	5.198	5.000	49.539
31 ديسمبر 20×4	5.219	5.000	49.758
31 ديسمبر 20×5	52.42	5.000	50.000
الإجمالي	26.000	25.000	

تكون قيود دفتر اليومية في كل تاريخ على النحو التالي:

1 يناير 20×1	31 ديسمبر 20×1	31 ديسمبر 20×2	31 ديسمبر 20×3	31 ديسمبر 20×4	31 ديسمبر 20×5
من ح/ النقد 49.000	من ح/ مصروف الفائدة 5.162	من ح/ مصروف الفائدة 5.179	من ح/ مصروف الفائدة 5.198	من ح/ مصروف الفائدة 5.219	من ح/ مصروف الفائدة 5.242
إلى ح/ القرض (49.000)	إلى ح/ النقد (5.000)	إلى ح/ النقد (5.000)	إلى ح/ النقد (5.000)	إلى ح/ النقد (5.000)	إلى ح/ النقد (5.000)
	إلى ح/ القرض (162)	إلى ح/ القرض (179)	إلى ح/ القرض (198)	إلى ح/ القرض (219)	إلى ح/ القرض (242)

سيكون القيد اليومي النهائي في نهاية فترة القرض هو من ح/ القرض 50.000، إلى ح/ النقد 50.000 في حال عدم وجود رسوم مسبقة سنوية، فإن سعر الفائدة الفعلي سيكون 10٪.

القروض الميسرة

- يتم منح/ استلام القروض الميسرة بشروط أقل من السوق.
- لا يعتبر التنازل عن الدين قرضاً ميسراً
- يثبت القرض الميسر عند النشأة على النحو التالي:
 - عندما تستلم الجهة القرض – يثبت الفرق وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23
 - عندما تمنح الجهة القرض – يثبت الفرق كمصروف في الفائض أو العجز
- يعتمد القياس اللاحق على تصنيف القرض وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41

القروض الميسرة هي تلك القروض الممنوحة أو المستلمة، بشروط تقل عن شروط السوق، وهناك عدد من الجهات الحكومية التي تكون قد قدمت أو استلمت قروضاً ميسرة في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

لا يعتبر التنازل عن الديون قرضاً ميسراً، إذ مُنح القرض عند النشأة بشروط السوق مع توقع السداد.

فعلى سبيل المثال، تنوي الجهة بدايةً الحصول على قرض ميسر بغرض توفير الموارد بشروط أقل من السوق. مثال: تقديم قرض بفائدة 3٪ عندما تكون الفائدة السائدة في السوق لمثل هذا القرض هي 5٪.

يثبت القرض الميسر عند النشأة على النحو التالي:

- عند استلام الجهة للقرض، يثبت الفرق بين المبلغ المستلم والقيمة العادلة للقرض وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23
- عندما تقدم الجهة القرض، يثبت الفرق بين المبلغ المقدم والقيمة العادلة للقرض كمصروف في الفائض أو العجز.

يعتمد القياس اللاحق للقرض الميسر على تصنيف القرض وفقاً للمعيار 41 (مثلاً: التكلفة المستنفدة أو القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز). يرد أدناه مثال لتوضيح قرض ميسر.

القروض الطلابية

التصور

قدمت إدارة التعليم 250,000 ريال في شكل قروض طلابية منخفضة الفائدة بالشروط التالية.

يكون سداد أصل المبلغ على النحو التالي:

- السنة 1 إلى 2: لا يوجد مدفوعات على أصل المبلغ
 - السنة 3: سداد 30٪ من أصل المبلغ
 - السنة 4: سداد 30٪ من أصل المبلغ
 - السنة 5: سداد 40٪ من أصل المبلغ
- دفع فائدة بسعر فائدة 6٪ سنوياً في نهاية الفترة
- سعر الفائدة في السوق للقروض المماثلة هو 11.5٪
1. هل تعد القروض ميسرة؟ مع التوضيح
 2. إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يتم تحديد القيمة العادلة؟ مع التوضيح

الإجابة:

القروض الطلابية هي قروض ميسرة. وتُمنح الجهة أو تستلم القروض الميسرة بشروط أقل من السوق. وفي هذه الحالة، يقل سعر الفائدة عن أسعار الفائدة السائدة في السوق للقروض المماثلة.

وعادةً ما تكون القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولى عبارة عن سعر المعاملة (بمعنى القيمة العادلة للمقابل المقدم أو المقبوض) ومع ذلك، إذا كان جزء من المقابل المدفوع أو المستلم لشيء آخر غير الأداة المالية، تُقدر القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام أسلوب التقويم.

نظراً لأن القروض الميسرة تُمنح أو تُستلم بشروط أقل من السوق، لا يكون سعر المعاملة عند الإثبات الأولى للقروض بقيمة العادلة. وتحدد الجهة القيمة العادلة للقروض بالرجوع إلى سوق نشط. وإذا تعذر على الجهة تحديد القيمة العادلة لأي قرض ميسر بالرجوع إلى سوق نشط، تستخدم أسلوب التقويم.

تتضمن أساليب التقويم استخدام المعاملات التي تجرى في السوق على أساس التصرف بحرية ورضا، إن وجدت، والإشارة إلى القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة جوهرياً، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ونماذج تسعير الخيارات أو بعض أساليب التقويم الأخرى الشائع استخدامها من قبل المشاركين في السوق لتسعير أدوات مماثلة.

في هذه الحالة، يمكن تحديد القيمة العادلة للقروض الميسرة باستخدام أسلوب التقويم بخصم جميع المقبوضات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة متعلق بالسوق لقرض مماثل.

يُعامل أي فرق بين القيمة العادلة للقرض وسعر المعاملة (محضلة القرض) على النحو التالي:

(أ) في حال استلام الجهة للقرض، تتم المحاسبة عن الفرق وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23/الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات).

(ب) عندما تمنح الجهة القرض، يُعامل الفرق كمصرف في الفائض أو العجز عند الإثبات الأولى.

بعد الإثبات الأولى، تقوم الجهة لاحقاً بقياس القروض الميسرة باستخدام تصنيفات الأدوات المالية المحددة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وسيكون ذلك في معظم الحالات على أساس التكلفة المستنفدة.

المحاسبة عن القروض الطلابية

التصور

بناءً على المعلومات الواردة في الشريحة السابقة، حددت إدارة التعليم أن القيمة العادلة للقروض الطلابية هي 207,270 ريال عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام سعر الفائدة المرتبط بالسوق وقدره 11.5٪.

ما هو قيد اليومية الذي يجريه مجلس التعليم من أجل الإثبات الأولى للقروض الطلابية؟ مع التوضيح

من ح/	من ح/	إلى ح/
القروض مستحقة القبض (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدل خصم 11.5٪)	207,720 ريال	
المصرف (٢٥٠,٠٠٠ ريال - ٢٠٧,٢٧٠ ريال)	42,370 ريال	
البنك (مبلغ القروض المقدمة)		250,000 ريال

الإجابة:

يرد أعلاه بيان قيد اليومية الذي تجربته إدارة التعليم لتسجيل القروض الطلابية عند الإثبات الأولي.

القياس اللاحق - الأصول المالية

- تُقاس الأصول المالية لاحقاً وفقاً لتصنيفها:
 - التكلفة المستنفدة
 - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية
 - القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
- تجرى مراجعة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية لاستبيان الانخفاض في قيمتها.

تخضع الأصول المالية المصنفة كبنود متحوط لها للقياس بموجب متطلبات محاسبة التحوط. تخضع جميع الأصول المالية، باستثناء تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، للمراجعة لاستبيان انخفاض قيمتها.

القياس اللاحق للالتزامات المالية

- تُقاس الالتزامات المالية لاحقاً بالتكلفة المستنفدة، باستثناء:
 - (أ) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
 - (ب) الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يكون نقل أصل مالي مؤهلاً لإلغاء الإثبات
 - (ت) عقود الضمان المالي
 - (ث) الارتباطات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق
 - (ج) العوض المحتمل المثبت من قبل الجهة المقتنية في تجميع عمليات في القطاع العام.

تُقاس الالتزامات المالية لاحقاً وفقاً لتصنيفها. وتُقاس الالتزامات المالية لاحقاً بالتكلفة المستنفدة، باستثناء:

- (أ) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. تُقاس تلك الالتزامات، بما في ذلك الأدوات المشتقة التي تكون عبارة عن التزامات، لاحقاً بالقيمة العادلة.
- (ب) الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يكون نقل أصل مالي مؤهلاً لإلغاء الإثبات أو عند تطبيق نهج الإشارك المستمر.
- (ج) عقود الضمان المالي. بعد الإثبات الأولي، يقوم مُصدر ذلك العقد بقياسه لاحقاً بأعلى المبالغ التالية:
 - (1) مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛
 - (2) المبلغ المثبت في البداية منقوصاً منه، عند الاقتضاء، المبلغ التراكمي للاستنفاد المثبت وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9.

- (د) الارتباطات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق، يقوم مُصدر ذلك الالتزام لاحقاً بقياسه بأعلى المبالغ التالية:
- (1) مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؛
- (2) المبلغ المثبت في البداية منقوصاً منه، عند الاقتضاء، المبلغ التراكمي للاستنفاد المثبت وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9.
- (هـ) العوض المحتمل المثبت من قبل الجهة المقتنية في تجميع عمليات في القطاع العام والذي ينطبق عليه معايير المحاسبة للقطاع العام 40. ويُقاس ذلك العوض المحتمل لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في الفائض أو العجز.

المكاسب والخسائر

- يُثبت المكسب أو الخسارة من أصل مالي أو التزام مالي مقياس بالقيمة العادلة في الفائض أو العجز، ما لم يكن:
 - جزءاً من علاقة تحوط
 - استثماراً في أداة حقوق الملكية (اختيار حقوق الملكية/ صافي الأصول)
 - التزام مالي مصنف بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام المعروضة في صافي الأصول/ حقوق الملكية
 - أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية
- يُثبت المكسب أو الخسارة على الأصل المالي المقياس بالتكلفة المستنفدة في الفائض أو العجز عند إلغاء إثبات الأصل المالي أو إعادة تصنيفه، من خلال عملية الاستنفاد، أو من أجل إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط في القيمة.

علاقة التحوط

إذا كانت الأداة المالية جزءاً من علاقة تحوط، يتم المحاسبة عن المكاسب والخسائر باستخدام مخصصات التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

الاستثمار في أدوات حقوق الملكية

يجوز للجهة أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في أداة حقوق ملكية في صافي الأصول/ حقوق الملكية. ولا يمكن الاحتفاظ بالاستثمار بغرض المتاجرة ولا يمكن إثبات العوض المحتمل من قبل الجهة المقتنية في تجميع عمليات في القطاع العام.

وبالنسبة لتلك الاستثمارات، لا يجوز فيما بعد تحويل المبالغ المعروضة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز. ومع ذلك، يجوز للجهة تحويل المكسب أو الخسارة التراكمية ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية. وبعبارة أخرى، لا يتم "إعادة تدوير" المكاسب أو الخسائر من خلال الفائض أو العجز.

الالتزام المالي المصنف بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

يُعرض المكسب أو الخسارة من الالتزام المالي المصنف بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على النحو التالي:

- (أ) يتعين عرض مبلغ التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يُنسب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام (بمعنى "مخاطر الائتمان الخاصة") في صافي الأصول/ حقوق الملكية؛
- (ب) يتعين عرض المبلغ المتبقي للتغيير في القيمة العادلة للالتزام في الفائض أو العجز.

يتضمن معيار المحاسبة للقطاع العام 41 إرشادات إضافية حول المحاسبة في الحالات عندما قد يترتب على معالجة مخاطر الائتمان الخاصة المبينة أعلاه حدوث عدم توافق محاسبي أو توسيع نطاقه.

الأصل المالي المقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية

إنّ المكسب أو الخسارة من الأصل المالي المقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية يُثبت في صافي الأصول/ حقوق الملكية، باستثناء مكاسب أو خسائر الهبوط في القيمة ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية، حتى إلغاء إثبات الأصل المالي أو إعادة تصنيفه.

عند إلغاء إثبات الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة التراكمية المسبق إثباتها في صافي الأصول/ حقوق الملكية من صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز كتعديل لإعادة التصنيف (ويشار إليه أحياناً بلفظ "إعادة التدوير").

التكلفة المستنفدة

تثبت المكاسب أو الخسائر من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة من خلال عملية الاستنفاد حتى إلغاء إثبات الأصل أو إعادة تصنيفه أو انخفاض قيمته. تتجاوز إعادة تصنيف الأدوات المالية نطاق هذه المادة التدريبية؛ وينبغي للمتدربين الرجوع مباشرة إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للتعرف على مزيد من المعلومات.

انخفاض قيمة الأصول المالية

- تلتزم الجهة بإثبات مخصص خسارة لتغطية خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي المقاس بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية
- مخصص الخسارة:
 - خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً في حال عدم ازدياد مخاطر الائتمان زيادة ملحوظة منذ الإثبات الأولي
 - خسائر الائتمان المتوقعة على مدار العمر الإنتاجي في حال ازدياد مخاطر الائتمان زيادة ملحوظة منذ الإثبات الأولي
- إثبات فقط التغيرات التراكمية في خسائر الائتمان المتوقعة على مدار العمر الإنتاجي منذ الإثبات الأولي كمخصص خسارة للأصول المالية المشتراة أو المخفض قيمتها الائتمانية.

بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية، يُثبت مخصص الخسارة في صافي الأصول/ حقوق الملكية ولا يقلل من القيمة الدفترية للأصل المالي في قائمة المركز المالي.

بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يتم تقويم خسائر الهبوط في القيمة باستخدام نموذج خسارة الائتمان المتوقعة. ويتم إثبات مخصصات الخسارة عند النشأة لجميع الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية، بصرف النظر عن وقوع حدث تخلف عن السداد للأصل من عدمه.

خسارة الائتمان يقصد بها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون مستحقة إلى الجهة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الجهة الحصول عليها (بمعنى جميع حالات العجز النقدي)، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تقدير التدفقات النقدية من خلال مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل: الدفع المسبق والتمديد وخيارات الشراء والخيارات المماثلة) من خلال العمر الإنتاجي المتوقع لتلك الأداة المالية.

خسارة الائتمان المتوقعة يقصد بها المتوسط المرجح لخسائر الائتمان مع مخاطر التخلف عن السداد ذات الصلة التي تحدث كأوزان مرجحة.

خسائر الائتمان المتوقعة على مدار العمر الإنتاجي يقصد بها خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأداة المالية.

خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً يقصد بها جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر الإنتاجي والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التخلف عن السداد على أداة مالية والتي يحتمل حدوثها خلال 12 شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

نموذج خسارة الائتمان المتوقعة

المرحلة	الأداء	مخصص الخسارة	الإيراد من الفائدة
1	الإثبات الأولى، لا توجد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان	خسارة ائتمان متوقعة لمدة 12 شهراً	الفائدة الفعلية على إجمالي القيمة الدفترية
2	زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولى	خسارة ائتمان متوقعة على مدار العمر الإنتاجي	الفائدة الفعلية على إجمالي القيمة الدفترية
3	الأصول منخفضة القيمة الائتمانية	خسارة ائتمان متوقعة على مدار العمر الإنتاجي	الفائدة الفعلية على صافي القيمة الدفترية

يتألف نموذج خسارة الائتمان المتوقعة المنطبق بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 من ثلاث مراحل

المرحلة 1

في المرحلة الأولى، يمكن اعتبار الأصول المالية على أنها محققة للأداء المطلوب. بالنسبة لتلك الأصول، لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية.

يتم احتساب مخصص الخسارة للأصول المالية في المرحلة الأولى كخسارة ائتمان متوقعة لمدة 12 شهراً.

تحتسب الفائدة على الأصول المالية في المرحلة الأولى من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية، بمعنى المبلغ قبل خصم مخصص الخسارة للأصل.

المرحلة 2

في المرحلة الثانية، يمكن اعتبار الأصول المالية على أنها منخفضة الأداء. بالنسبة لتلك الأصول، كان هنالك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية.

يتم احتساب مخصص الخسارة للأصول المالية في المرحلة الثانية كخسارة ائتمان متوقعة على مدار العمر الإنتاجي.

يتم الاستمرار في احتساب الفائدة على الأصول المالية في المرحلة الثانية من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصول المالية، بمعنى المبلغ قبل خصم مخصص الخسارة للأصل.

المرحلة 3

تكون الأصول المالية في المرحلة الثالثة منخفضة القيمة الائتمانية. ويقصد بالأصل المالي مخفض القيمة الائتمانية أصل مالي يتم تخفيض قيمته الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي تؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي.

وتشمل الأدلة على أن الأصل المالي مخفض القيمة الائتمانية البيانات القابلة للرصد حول الأحداث التالية:

- مواجهة المصدر أو المقرض لصعوبات مالية كبيرة؛ أو
- الإخلال بالعقد، مثل حالات التخلف أو التأخر في السداد؛ أو
- قيام مقرض (مقرضو) المقرض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض، بتزويد المقرض بتسهيل (تسهيلات) لم يكن في حساب المقرض (المقرضين) تقديمها بخلاف ذلك؛ أو
- أصبح من المحتمل أن يدخل المقرض في مرحلة إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أو إنشاء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل - بدلاً من ذلك، قد يترتب على التأثير المشترك للعديد من الأحداث انخفاض قيمة الأصول المالية.

يتم احتساب مخصص الخسارة للأصول المالية في المرحلة الثالثة كخسارة ائتمان متوقعة على مدار العمر الإنتاجي.

وتحتسب الفائدة على الأصول المالية في المرحلة الثالثة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على صافي القيمة الدفترية للأصول المالية، بمعنى المبلغ بعد خصم مخصص الخسارة للأصل.

الأصول المالية المشتراة أو المنشئة ومخفضة القيمة الائتمانية

يجوز لأي جهة شراء أو إنشاء أصول مالية مخفضة القيمة الائتمانية، وتثبت الجهة فقط التغيرات التراكمية في خسائر الائتمان المتوقعة على مدار العمر الإنتاجي منذ الإثبات الأولى كمخصص خسارة للأصول المالية المشتراة أو المخفض قيمتها الائتمانية.

ويتم احتساب الإيراد من الفائدة للأصول المالية المشتراة أو المنشئة ومخفضة القيمة الائتمانية عن طريق تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل حسب الائتمان على التكلفة المستنفدة للأصل المالي من الإثبات الأولى.

سعر الفائدة الفعلي المعدل حسب الائتمان يُقصد به المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر الإنتاجي المتوقع للأصل المالي إلى التكلفة المستنفدة للأصل المالي الذي يكون أصلاً مالياً تم شراؤه أو إنشاؤه وكان مخفض القيمة الائتمانية.

نهج مبسط للذمم المدينة

- تقيس الجهة دائماً مخصص الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار العمر الإنتاجي للذمم المدينة التي تنتج عن معاملات تبادلية تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 وعن معاملات غير تبادلية تقع ضمن نطاق المعيار 23
- يجوز للجهة تطبيق نفس النهج على الذمم المدينة المستحقة من الإيجار (اختيار السياسة المحاسبية).

تم تبسيط نهج الذمم المدينة بحيث لا تحتاج الجهة إلى التمييز بين خسائر الائتمان المتوقعة على مدار العمر الإنتاجي وخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً، ومع ذلك، لا يزال يتعين تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

سعر الفائدة الفعلي

التصور

في ١ يناير، ٢٠×٠، يتم اقتناء أداة دين (بقيمة اسمية ١,٢٥٠ ريال) مع تبقي خمس سنوات حتى تاريخ الاستحقاق بمبلغ ١,٠٠٠ ريال (بما في ذلك تكاليف المعاملة). يُدفع معدل فائدة ثابت بنسبة 4.7 في المائة سنوياً.

السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	
بالريال	بالريال	بالريال	بالريال	بالريال	
1,000					المبلغ الأولي
59	59	59	59	59	النقد
					التدفقات - الفائدة
				1,250	النقد
					التدفقات - الاستحقاق

كيف يتم حساب سعر الفائدة الفعلي؟ مع التوضيح

الإجابة:

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المستنفدة لأصل مالي أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية) وتخصيص إيرادات الفائدة أو مصروفات الفائدة طوال الفترة ذات الصلة.

وسعر الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية. وعند حساب سعر الفائدة الفعلي، تقدر الجهة التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل: الدفع المسبق وخيار الشراء والخيارات المماثلة) ولكن دون الأخذ في الاعتبار الخسائر الائتمانية المستقبلية.

التكلفة والإيرادات المطفأة

20×5 (بالريال)	20×4 (بالريال)	20×3 (بالريال)	20×2 (بالريال)	20×1 (بالريال)	
1.190	1.136	1.086	1.041	1.000	القيمة الحالية المفتوحة من التدفق النقدي
59	59	59	59	59	المقبوضات النقدية - الفائدة
1.250					المقبوضات النقدية - أصل المبلغ
119	113	109	104	100	الاستنفاد

التصور

سعر الفائدة الفعلي هو 10٪ على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتعلقة بالسند. وهذا هو المعدل الذي يقوم بالضبط يخصم المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

يلخص الجدول أعلاه المعاملات. ما هو الإيراد من الفائدة السنوية الذي يتعين إثباته في كل عام؟ ولماذا؟

الإجابة:

التكلفة المستنفدة لأداة الدين منقوصاً منها الدفعات زائد أو ناقص الاستنفاد التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق منقوصاً منه أي تخفيض بسبب الهبوط في القيمة. وسعر الفائدة الفعلي هو 10٪ على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتعلقة بالسند. وهذا هو المعدل الذي يقوم بالضبط يخصم المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية. يقدم الجدول أدناه معلومات حول التكلفة المستنفدة والإيراد من الفائدة والتدفقات النقدية لأداة الدين في كل فترة قوائم مالية.

السنة	Col أ	Col ب	Col ج	Col د	Col هـ
	التكلفة المستنفدة، البداية بالريال	الاستنفاد %10*أ بالريال	التدفق النقدي بالريال	نهاية التكلفة المستنفدة أ + ب - ج بالريال	الإيراد أ - د بالريال
1	1,000	100	59	1,041	100
2	1,041	104	59	1,086	104
3	1,086	109	59	1,136	109
4	1,136	113	59	1,190	113
5	1,190	119	59 + 1,250	0	119
الإجمالي		545	1,545		545

دين وثيقة المديونية غير المغطاة برهن

التصور

تصدر الحكومة بنهاية الفترة المالية في 31 ديسمبر وثيقة مديونية غير مغطاة برهن مدتها 5 سنوات تم تسويتها في 1 يناير 20x0 بقيمة اسمية تبلغ 1 مليون ريال ومعدل قسيمة بنسبة 6٪. تم دفع عمولة وساطة قدرها ٢٥,٠٠٠ ريال. بلغ صافي متحصلات الوثيقة 1,050,000 ريال. وثيقة الدين غير المغطاة برهن ليست مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

ما هو أسلوب التقويم المناسب؟ مع التوضيح

الإجابة:

إيضاح: اعتماداً على المنطقة الجغرافية، يمكن أن يكون للمصطلحين وثيقة دين والسندات معاني مختلفة. عموماً، يكون السند أكثر أماناً من وثيقة الدين غير المغطاة برهن، وينتج عنه سعر فائدة أقل تكون وثائق الدين غير المغطاة برهن غير مضمونة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة. وفي حالة الإفلاس، يُدفع إلى حملة السندات أولاً. تحصل وثائق الدين غير المغطاة برهن على مدفوعات فائدة دورية، في حين يستلم حملة السندات عموماً مدفوعات الفائدة المستحقة عند انتهاء مدة السند (مع إعادة أصل المبلغ). وغالباً ما تُصدر السندات من قبل الحكومات، في حين تصدر الشركات وثائق الدين غير المغطاة برهن بصورة أكبر.

لم يتم تصنيف وثيقة الدين غير المغطاة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. لذلك، يتم تصنيفها كاللزام مالي يُقاس بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. وعند تطبيق طريقة الفائدة الفعلية، تقوم الجهة عموماً باستنفاد أي رسوم أو نقاط مدفوعة أو مستلمة وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى المدرجة في حساب سعر الفائدة الفعلي على مدى العمر المتوقع للأداة.

المحاسبة عن دين وثيقة الدين غير المغطاة برهن

20×5 (بالريال)	20×4 (بالريال)	20×3 (بالريال)	20×2 (بالريال)	20×1 (بالريال)	
1.010.969	1.021.430	1.031.408	1.040.924	1.050.000	الرصيد المفتوح
					المصرفات النقدية
60.000	60.000	60.000	60.000	60.000	الفائدة على القسيمة
1.000.000					الدفع عند الاستحقاق
49.031	49.538	50.022	50.484	50.924	الاستنفاد عند 4.85% ¹

¹ هذا هو المعدل الذي يقوم بالضبط بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية.

يتم حساب سعر الفائدة الفعلي عند 4.85%. هذا هو المعدل الذي يقوم بالضبط بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية. يلخص الجدول المعاملات المتعلقة بوثيقة الدين غير المغطاة برهن.

بناءً على المعلومات الواردة في الجدول، ما هو قيد اليومية لتسجيل وثيقة الدين غير المغطاة برهن عند الإثبات الأولي؟

ما هو قيد اليومية الذي تم إجراؤه في نهاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 20×0؟

الإجابة:

السنة	Col أ	Col ب	Col ج	Col د
	التكلفة المستنفدة، البداية	استنفاد أ * 4.85%	التدفقات النقدية	نهاية التكلفة المستنفدة
20×0	1.050.000	50.924	60.000	أ + ب - ج 1.040.924
20×1	1.040.924	50.484	60.000	1.031.408
20×2	1.031.408	50.022	60.000	1.021.430
20×3	1.021.430	49.538	60.000	1.010.969
20×4	1.010.969	49.031	1.010.969	0

قيد اليومية لتسجيل العائدات على وثيقة الدين غير المغطاة برهن

من ح /	إلى ح /
البنك	1,050,000 ريال
القروض مستحقة الدفع	1,050,000 ريال
(علاوة على وثيقة الدين غير المغطاة برهن بقيمة 75,000 ريال منقوصاً منها عمولة الوسطاء بقيمة 25,000 ريال)	

قيد اليومية لتسجيل المدفوعات ومصرفات الفائدة في السنة 1.

إلى ح/	من ح/	
	9,516 ريال	قروض مستحقة الدفع (دفعة بقيمة 60,000 ريال منقوصاً منها الفائدة بقيمة 50,924 ريال)
	٥٠,٩٢٤ ريال	مصرف الفائدة
60,000 ريال		النقد

أسئلة ونقاشات

تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

<http://www.ipsasb.org>

هنا نختم وحدتنا التدريبية عن الإفصاح عن الأدوات المالية. وينبغي للمتدربين الرجوع إلى أسئلة المراجعة لاختبار معلوماتهم.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول

تطبق الدائرة الحكومية نموذج إدارة يهدف إنشاء قروض طلابية وبيع تلك القروض لاحقاً إلى جهة توريق. وتقوم جهة التوريق بإصدار أدوات إلى المستثمرين. وتسيطر الحكومة على كل من الدائرة وجهة التوريق وبالتالي تدمج كليهما. تحصل جهة التوريق التدفقات النقدية التعاقدية من القروض وتممرها إلى مستثمريها. من المفترض، لأغراض هذا المثال، استمرار إثبات القروض في قائمة المركز المالي الموحد لأنه لم يجرى إلغاء إثباتها بمعرفة جهة التوريق.

كيف ستم المحاسبة عن القروض في:

(أ) القوائم المالية للدائرة:

(ب) القوائم المالية الموحدة للحكومة؟

السؤال الثاني

عند إثبات الأصل المالي أو الالتزام المالي أولاً، تلتزم الجهة بقياسه بقيمته العادلة. وعادةً ما تكون القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولي عبارة عن سعر المعاملة (بمعنى القيمة العادلة للمقابل المقدم أو المقبوض) تدفع الجهة رسوم وساطة لاقتناء استثمار المحفظة.

ما هي القيمة الأولية للأصل المالي؟ ولماذا؟

كيف يتم قياس استثمار المحفظة بعد الإثبات الأولي؟ ولماذا؟

السؤال الثالث

تحصل هيئة محلية على قرض بقيمة 6 ملايين ريال من وكالة إنمائية دولية لبناء عيادة صحية أولية. وتنص الاتفاقية على أنه عند الانتهاء من التسهيل، سيتم التنازل عن مليون ريال من القرض وسداد المبلغ المتبقي على أقساط متساوية على مدى 5 سنوات. تدفع فائدة بواقع 5٪ سنوياً في نهاية الفترة. سعر الفائدة في السوق للقرض المماثل هو 10٪.

هل يمثل القرض التزاماً مالياً للهيئة؟ ولماذا؟

ما هو القياس الأولي؟

السؤال الرابع

تمتلك الجهة "أ" محفظة أصول مالية، بما في ذلك قرض مقدم إلى الجهة "ب". وتحتفظ الجهة "أ" بالأصول المالية بموجب نموذج إدارة يتحقق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. لم تصنف الجهة "أ" الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الفانض أو العجز.

سبق وأن حددت الجهة "أ" عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في القرض المقدم إلى الجهة "ب"، ويتم قياس مخصص الخسارة على أساس خسارة الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً. بتاريخ 30 ديسمبر 20×1، تشير الجهة "ب" إلى أنها تسعى للحصول على الحماية من الإفلاس.

كيف تقوم الجهة (أ) بالمحاسبة عن القرض المقدم إلى الجهة (ب) في 31 ديسمبر 20×1؟

الإجابات على أسئلة المراجعة

السؤال الأول

(أ) الدائرة الحكومية

تهدف الدائرة الحكومية إلى تحقيق التدفقات النقدية من محفظة القروض عن طريق بيع القروض إلى جهة التوريق، لذلك لأغراض قوائمها المالية المنفصلة، لن تعتبر أنها تدير تلك المحفظة من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وبالتالي، ستُصنف القروض على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز لأغراض القوائم المالية المنفصلة للدائرة.

(ب) القوائم المالية الموحدة للحكومة

أنشأت الجهة الاقتصادية الموحدة القروض بهدف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وبالتالي، سوف تُصنف القروض على أنها بالتكلفة المستندة في القوائم المالية الموحدة (ما لم تكن الحكومة قد صنفت القروض بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز).

السؤال الثاني

عند الإثبات الأولي، يعتمد تحديد ما إذا كانت تكاليف المعاملات مدرجة في قياس الأصل المالي على تصنيفها.

وعند إثبات الأصل المالي (أو الالتزام المالي) أولياً، تقوم الجهة بقياسه بقيمته العادلة زائد، في حالة الأصل المالي أو الالتزام المالي غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تكاليف المعاملة التي يمكن أن تُنسب مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي أو الالتزام المالي. وعادةً ما تكون القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولي عبارة عن سعر المعاملة (بمعنى القيمة العادلة للمقابل المقدم أو المقبوض)

بالنسبة للأصول المالية، تُضاف التكاليف الإضافية التي تُنسب مباشرة إلى اقتناء الأصل، مثل الرسوم والعمولات، إلى المبلغ المثبت أصلياً. وبالنسبة للالتزامات المالية، تُخصم التكاليف المرتبطة مباشرة بإصدار الدين من مبلغ الدين المثبت أصلياً. وبالنسبة للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، لا تُضاف تكاليف المعاملات إلى قياس القيمة العادلة عند الإثبات الأولي.

بعد الإثبات الأولي، يعتمد قياس الأصل المالي (أو الالتزام المالي) أيضاً على تصنيفه.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المستندة لأصل مالي أو التزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية) بعد الإثبات الأولي وتخصيص إيرادات الفائدة أو مصروف الفائدة طوال الفترة ذات الصلة.

بالنسبة للأدوات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المستندة، يتم تضمين تكاليف المعاملة في حساب سعر الفائدة الفعلي. وفي الواقع، يتم استنفاد التكاليف من خلال الفائض أو العجز على مدى العمر الإنتاجي للأداة.

يشمل حساب سعر الفائدة الفعلي جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وجميع الأقساط أو الخصومات الأخرى.

وبالنسبة للأصول المالية (والالتزامات المالية) التي لا يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستندة، فإنه يتم قياسها لاحقاً بقيمها العادلة، دون أي خصم على حساب تكاليف المعاملة. وتثبت التغيرات في القيمة العادلة في الفائض أو العجز وذلك بالنسبة للأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، وفي صافي الأصول/ حقوق الملكية وذلك بالنسبة للأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية.

السؤال الثالث

هناك نوعان من المعاملات. يعد الإعفاء من سداد مليون ريال معاملة غير تبادلية ويلزم احتسابه بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 23، الإيرادات من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات). وبموجب المعيار 23، تسجل الجهة الأصل والالتزام في وقت استلام المتحصلات بسبب شرط وجوب استخدامها لبناء عيادة الرعاية الصحية. عند بناء المنشأة، يتم إلغاء إثبات الالتزام.

ويختلف ذلك عن التنازل عن الديون المستحقة على الجهة، حيث أن الجهة لا تنوي تحصيل مليون ريال. ولن يُعامل على أنه إلغاء إثبات للقرض بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

يعتبر القرض التزاماً مالياً ويتعين المحاسبة عنه بموجب المعيار 41.

يتضمن القرض جزءاً يمثل قرضاً ميسراً لأن سعر الفائدة أقل من السعر السائد في السوق. وتُمنح الجهة أو تستلم القروض الميسرة بشروط أقل من السوق.

عند الإثبات الأولي، تقوم الجهة بتحليل جوهر القرض الممنوح من حيث أجزائه المكونة. وإذا حددت الجهة أن المعاملة، أو أي جزء منها، عبارة عن قرض، تقوم بتقويم ما إذا كان سعر المعاملة يمثل القيمة العادلة للقرض عند الإثبات الأولي. وإذا تعذر على الجهة تحديد القيمة العادلة للقرض بالرجوع إلى سوق نشط، تستخدم أسلوب التقويم. ويمكن تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب التقويم بخصم جميع المقبوضات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة متعلق بالسوق لقرض مماثل.

ترد أمثلة توضيحية في الفقرة IG54 من معيار المحاسبة للقطاع العام 23 وكذلك الفقرات من IE153 إلى IE172 المصاحبة لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.

بعد الإثبات الأولي، تقيس الجهة لاحقاً القروض الميسرة باستخدام فئات الأدوات المالية المحددة في المعيار 41. وسيكون ذلك في معظم الحالات على أساس التكلفة المستنفدة.

السؤال الرابع

الاحتفاظ بالقرض المقدم إلى الجهة (ب) ضمن نموذج إدارة يتحقق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. لم تصنف الجهة "أ" الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وبالتالي، يُصنف القرض بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية.

يمثل سعي الجهة "ب" للحماية من الإفلاس دليلاً على وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإثبات الأولي. وبالتالي، ستقيس الجهة "أ" مخصص الخسارة فيما يتعلق بالاستثمار في خسارة الائتمان المتوقعة على مدار العمر الإنتاجي. ويتم إثبات خسائر انخفاض قيمة الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية في الفائض أو العجز.

كما يمثل سعي الجهة "ب" للحماية من الإفلاس دليلاً أيضاً على الهبوط في القيمة الائتمانية للقرض. وبالتالي، ستحسب الجهة "أ" الإيراد المستقبلي من الفائدة على القرض من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على صافي القيمة الدفترية (أي بعد خصم مخصص الخسارة).

التحوط والأدوات المشتقة (معيير المحاسبة للقطاع العام 41)

مقدمة

يُعد كتاب إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المصدر الرسمي لمبادئ المحاسبة الدولية المتعارف عليها لجهات القطاع العام.

هدف محاسبة التحوط

لتمثيل، في القوائم المالية، تأثير أنشطة إدارة الجهة للمخاطر التي تستخدم الأدوات المالية لإدارة الانكشاف الناشئ عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الفائض أو العجز (أو صافي الأصول/ حقوق الملكية، في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي اختارت الجهة عرض التغيرات في القيمة العادلة في صافي الأصول/ حقوق الملكية).

يهدف هذا النهج إلى نقل سياق أدوات التحوط التي يتم من أجلها تطبيق محاسبة التحوط من أجل توفير نظرة متعمقة على غرضها وتأثيرها. وتعتبر محاسبة التحوط مجالاً معقداً. وهي تمكن الجهة من موازنة المعاملات في حساباتها لتعكس أنشطتها لإدارة المخاطر المرتبطة بأصل مالي أو التزام مالي أو مجموعات من الأصول المالية والالتزامات المالية.

وتعتبر متطلبات محاسبة التحوط معقدة وتتجاوز نطاق هذه المادة التدريبية. ويهدف هنا إلى توعية المتدربين فقط بمحاسبة التحوط.

محاسبة التحوط

- أداة التحوط (القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز):
 - أداة مشتقة خاضعة للقياس
 - أصل مالي غير مشتق أو التزام مالي غير مشتق
 - عقد مع طرف خارجي
- البند المتحوط له:
 - يمكن أن يكون أصل أو التزام مثبت، أو ارتباطاً مؤكداً غير مثبت، أو معاملة متوقعة أو صافي استثمار في عملية أجنبية
 - بند واحد أو مجموعة من البنود
- يمكن أن تكون علاقات التحوط المعينة
 - تحوط القيمة العادلة
 - تحوط التدفق النقدي
 - تحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية.

أداة التحوط يقصد بها الأداة المالية التي تُستخدم كجزء من أنشطة الجهة لإدارة مخاطر من أجل إدارة المخاطر المرتبطة بالبند المتحوط له.

تكون أدوات التحوط حسبما يلي:

(أ) يمكن تصنيف الأداة المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز كأداة تحوط.

(ب) يمكن تصنيف الأصل المالي غير المشتق أو الالتزام المالي غير المشتق المقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز كأداة تحوط (ما لم يكن التزاماً مالياً مُصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز الذي يكون مبلغ تغييره في القيمة العادلة الذي ينسب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام معروضاً في صافي الأصول/ حقوق الملكية).

(ج) بالنسبة للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية، يمكن تصنيف عنصر مخاطر العملات الأجنبية لأصل مالي غير مشتق أو التزام مالي غير مشتق كأداة تحوط بشرط ألا يكون استثماراً في أداة حقوق ملكية اختارتها الجهة لعرض التغيرات في القيمة العادلة في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

(د) لأغراض محاسبة التحوط، يمكن فقط تصنيف العقود مع طرف خارج الجهة معدة القوائم المالية (أي خارج الجهة الاقتصادية أو الجهة الفردية الذي يجري إعداد قوائمها المالية) كأدوات تحوط.

مع بعض الاستثناءات المتعلقة بعقود الخيار أو العقود الآجلة، يجب تصنيف الأداة المؤهلة كإداة تحوط.

يمكن أن يكون البند المتحوط له أصل أو التزام مثبت، أو ارتباطاً مؤكداً غير مثبت، أو معاملة متوقعة أو صافي استثمار في عملية أجنبية. ويمكن أن يكون البند المتحوط له:

(أ) بند واحد؛ أو

(ب) مجموعة البنود.

يجب أن يكون البند المتحوط له قابلاً للقياس بشكل موثوق. وإذا كان البند المتحوط له عبارة عن معاملة متوقعة (أو أحد مكوناتها)، يتعين أن تكون تلك المعاملة مرجحة للغاية.

ولا تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إلا في حال استيفاء جميع المعايير التالية:

(أ) إذا كانت علاقة التحوط تتألف حصراً من أدوات التحوط المؤهلة والبنود المتحوط لها المؤهلة.

(ب) عند نشأة علاقة التحوط، يوجد تصنيف وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط وهدف الجهة لإدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

(ج) تفي علاقة التحوط بجميع متطلبات فاعلية التحوط.

هناك ثلاثة أنواع من علاقات التحوط:

(أ) تحوط القيمة العادلة: تحوط من الانكشاف على التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مثبت أو ارتباط مؤكداً غير مثبت، أو مكون من ذلك البند والذي يمكن أن ينسب إلى خطر معين ويؤثر على الفائض أو العجز.

(ب) تحوط التدفق النقدي: تحوط من الانكشاف على التغيرات في التدفقات النقدية التي تنسب إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أو مكون من أصل أو التزام مثبت (مثل جميع مدفوعات الفائدة المستقبلية أو بعض مدفوعات الفائدة المستقبلية على الديون ذات أسعار الفائدة المتغيرة) أو معاملة مرجحة للغاية ويمكن أن تؤثر على الفائض أو العجز.

(ج) تحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية كما هو محدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 4.

تحوط التدفق النقدي

التصور

بتاريخ 1 يناير 20×1، أبرمت مدينة عقد ارتباط مؤكد لشراء سيارة إطفاء مقرر تسليمها بتاريخ 30 يونيو 20×1، مقابل عملة أجنبية. وبتاريخ 1 يناير 20×1، أبرمت عقد صرف أجل لاستلام 100,000 من عملة أجنبية وتسليم 109,600 من عملة محلية بتاريخ 30 يونيو 20×1. من المتوقع أن تعوض التغييرات في أسعار الصرف التي تؤثر على أسعار صرف العملة الأجنبية والعملة المحلية بعضها البعض.

- لماذا تبرم الجهة عقد الصرف الأجل؟ مع التوضيح
- ما هو البند المتحوط له؟ مع التوضيح
- ما هي أداة التحوط؟ مع التوضيح

الإجابة:

هذا مثال توضيحي عن تحوط التدفق النقدي. بمعنى أنه تحوط من الانكشاف على التغييرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تنتج عن التغييرات في أسعار الصرف الأجنبي المتعلقة بعقد الارتباط المؤكد (معاملة مرجحة للغاية) لشراء سيارة الإطفاء. وستؤثر نتائج التقلبات في أسعار الصرف على الفائض أو العجز.

البند المتحوط له هو الالتزام الناشئ عن عقد الارتباط المؤكد لشراء سيارة الإطفاء.

أداة التحوط هي عقد الصرف الأجل. وهي أداة مشتقة، بمعنى أنها أداة مالية، يتم اشتقاق قيمتها من قيمة أسعار صرف العملات الأساسية.

وتُستخدم للتخفيف من مخاطر العملات على التدفقات النقدية المستقبلية للالتزام المالي والتي قد تنتج عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية دون شراء الأداة الأساسية مباشرة. وتعد المبالغ التعاقدية مبالغ اسمية ينطبق عليها سعر الصرف لحساب التدفقات النقدية المقرر أن يتبادلها الأطراف.

وتتميز قيمة الأداة المشتقة بجميع الخصائص الثلاث الآتية:

- (أ) تتغير قيمتها استجابةً للتغير في سعر الصرف؛
- (ب) لا تتطلب صافي استثمار أولي؛
- (ج) يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

تحوط القيمة العادلة

التصور

يترصد في ذمة الجهة ديون مستحقة تبلغ قيمتها 5 ملايين بالعملة الأجنبية لمدة خمس سنوات. ويتعين سداد أصل المبلغ عند الاستحقاق خلال عامين. وقد أبرمت عقد مقايضة عملات بقيمة اسمية قدرها 5 ملايين من عملة أجنبية. وبموجب العقد، تدفع الجهة مبلغ 5.1 مليون من عملة محلية وتسلم دفعة قدرها 5 ملايين من عملة أجنبية في تاريخ استحقاق أداة الدين.

ما هو نوع علاقة التحوط؟ مع التوضيح

الإجابة:

يمكن أن تكون إما تحوط القيمة العادلة أو تحوط التدفق النقدي. يمكن المحاسبة عن التحوط من مخاطر العملات الأجنبية لارتباط مؤكد كتحوط القيمة العادلة أو كتحوط التدفق النقدي. وفي حال اعتبار العلاقة تحوط القيمة العادلة، تكون عبارة عن تحوط من الانكشاف على التغييرات في القيمة العادلة للالتزام المثبت الذي ينسب إلى مخاطر الصرف الأجنبي. وقد تؤثر التقلبات في القيمة العادلة لأداة الدين على الفائض أو العجز.

الأدوات المشتقة

- أداة مالية عندما يتم اشتقاق القيمة من قيمة العوامل الأساسية القائمة على السوق
- الخصائص الأساسية:
 - تتغير القيمة بالتغيرات في مؤشر محدد ("الأساس")
 - لا يشترط وجود صافي استثمار أولي أو اسعي
 - تخضع للتسوية في تاريخ مستقبلي

الأداة المشتقة هي أداة مالية، يتم اشتقاق قيمتها من قيمة الأصول الأساسية أو المؤشرات أو أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات أو العوامل الأخرى القائمة على السوق.

وتُستخدم الأدوات المشتقة عموماً للحد من أو تعديل السوق والائتمان وسعر الفائدة والعمللة والانتكشافات المالية الأخرى دون شراء أو بيع الأداة الأساسية مباشرةً.

كما تُستخدم الأدوات المشتقة للتخفيف من المخاطر على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو الالتزام المالي التي قد تكون ناجمة عن التقلبات في أسعار السوق وأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والمؤشرات الأخرى، ويجوز أيضاً شراء الأدوات المشتقة لأغراض المضاربة؛ ومع ذلك، نادراً ما يحدث ذلك في القطاع العام مقارنة بغيره من القطاعات.

ويترتب على الأدوات المالية المشتقة حقوق والالتزامات تؤثر على نقل واحد أو أكثر من المخاطر المالية الكامنة في أداة مالية أساسية بين أطرافها.

وتعتبر المبالغ التعاقدية للمشتقات مبالغ اسمية يطبق عليها معدل أو سعر لحساب التدفقات النقدية المقرر تبادلها بين أطراف عقد الأدوات المشتقة. وتُستخدم المبالغ الاسمية لتحديد المكاسب/ الخسائر والقيمة العادلة للعقود. ولا تُسجل المبالغ الاسمية كأصول أو التزامات في قائمة المركز المالي.

الأداة المشتقة هي أداة مالية أو عقد آخر وتتسم بجميع الخصائص الثلاث التالية:

- (أ) تتغير قيمتها نتيجة للتغيير في سعر فائدة محدد، أو سعر أداة مالية، أو سعر سلعة، أو سعر الصرف الأجنبي، أو نسبة أو مؤشر الأسعار، أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتمان، أو متغير آخر، شريطة أنه في حالة يكون المتغير غير مالي، ألا يكون المتغير خاصاً بأحد أطراف العقد (يسمى أحياناً بـ "الأساس")؛
- (ب) لا يشترط صافي استثمار أولي على الإطلاق أو استثمار صافي أولي أصغر مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود التي من المتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق؛
- (ج) يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

منذ النشأة، تمنح الأدوات المالية المشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط يحتمل أن تكون مواتية، أو التزاماً تعاقدياً لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط يحتمل أن تكون غير مواتية.

ومع ذلك، فإنها لا تؤدي عموماً إلى تحويل الأداة المالية الأساسية عند نشأة العقد، ولا يحدث هذا التحويل بالضرورة عند استحقاق العقد. وتجسد بعض الأدوات حقاً والالتزاماً لإجراء المبادلة على حد سواء.

نظراً لأن شروط المبادلة تُحدد عند نشأة الأداة المشتقة، وذلك في ضوء تغير الأسعار في الأسواق المالية، فقد تصبح هذه الشروط مواتية أو غير مواتية.

الأدوات المشتقة المدمجة

- الأداة المشتقة المدمجة هي عبارة عن مكون في عقد مختلط يتضمن أيضاً عقداً مضيفاً أداة غير مشتقة
- يختلف التأثير الناتج عن بعض التدفقات النقدية للأداة المجمعة بطريقة مشابهة للأداة المشتقة المستقلة
- غير قابلة للنقل تعاقدياً بصورة مستقلة عن الأداة المالية المرتبطة بها
- لا تُفصل إلا في الحالات التالية:
 - عدم ارتباط الخصائص الاقتصادية والمخاطر ارتباطاً وثيقاً بتلك الخصائص المتعلقة بالعقد المضيف
 - استيفاء الأداة المنفصلة لتعريف المشتق
 - عدم قياس الأداة المختلطة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

الأداة المشتقة المدمجة هي مكون لعقد مختلط يتضمن أيضاً عقداً مضيفاً أداة غير مشتقة – ويتسبب في بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة بطريقة مشابهة عن تلك الأدوات المشتقة القائمة بذاتها.

وتسبب الأداة المشتقة المدمجة في بعض من التدفقات النقدية أو جميعها والتي بخلاف ذلك كان سيتطلب بموجب العقد أن يتم تعديلها وفقاً لسعر فائدة محدد أو سعر أداة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف أجنبي أو نسبة أو مؤشر للأسعار أو المعدلات أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني أو متغير آخر، شريطة أنه في حالة كون المتغير غير مالي ألا يكون ذلك المتغير مرتبطاً بطرف ما في العقد.

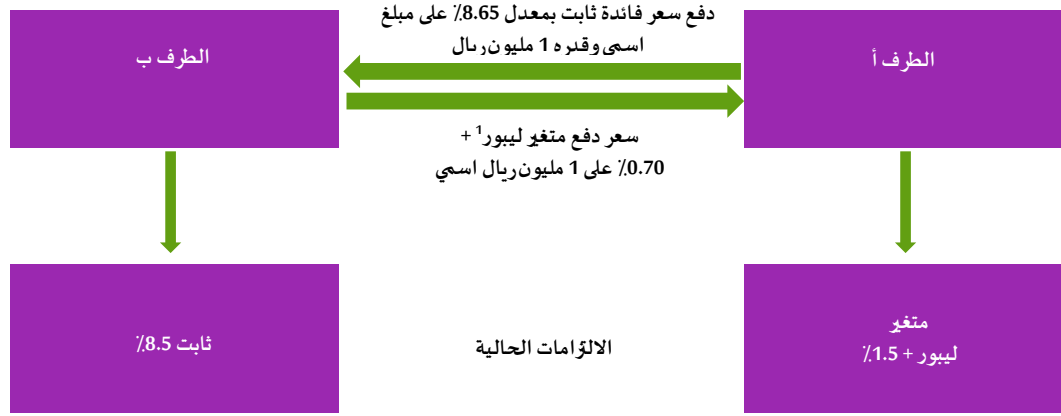
ولا تعتبر الأداة المشتقة التي تكون مرتبطة بأداة مالية ولكن يمكن تحويلها تعاقدياً بشكل مستقل عن تلك الأداة، أو لها طرف مقابل مختلف، أداة مشتقة مدمجة، بل تكون أداة مالية منفصلة.

وإذا كان العقد المختلط يتضمن عقداً مضيفاً يمثل أصلاً ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، تطبق الجهة متطلبات تصنيف الأصول المالية على العقد المختلط بأكمله. وقد يعني ذلك أن التدفقات النقدية التعاقدية لا تمثل فقط مدفوعات من أصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ المستحق؛ وفي هذه الحالة، يُصنف الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

وإذا كان العقد المختلط يتضمن عقداً مضيفاً لا يمثل أصلاً ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يتعين فصل الأداة المشتقة المدمجة عن العقد المضيف وأن يتم المحاسبة عنها على أنها أداة مشتقة بموجب المعيار 41 إذا، فقط إذا:

- أ) لم ترتبط الخصائص والمخاطر الاقتصادية للمشتقات المدمجة ارتباطاً وثيقاً بالخصائص الاقتصادية للعقد المضيف ومخاطره؛
 - ب) كانت أداة منفصلة لها نفس شروط الأداة المشتقة المدمجة وتستوفي تعريف الأداة المشتقة؛
 - ج) لم يتم قياس العقد المختلط بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز (بمعنى أنه لا يتم فصل الأدوات المشتقة المدمجة في التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز).
- في حال فصل الأداة المشتقة المدمجة، يتم المحاسبة عن العقد المضيف وفقاً للمعايير المناسبة.

مقايضة الفائدة



¹ سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن (ليبور) هو معدل مرجعي يومي يعتمد على أسعار الفائدة التي تقترض بها البنوك الأموال غير المضمونة من البنوك الأخرى في سوق لندن للأموال بالجملة (أو سوق ما بين البنوك).

تعتبر مقايضة أسعار الفائدة الأداة المشتقة الشائع استخدامها في القطاع العام. وتستخدم جهات القطاع العام مقايضات أسعار الفائدة لإدارة مخاطر التحركات السلبية لأسعار الفائدة.

بموجب مقايضة أسعار الفائدة النموذجية، يوافق طرف بالاتفاقية على دفع سعر ثابت أو متغير محدد بعملة معينة إلى طرف آخر. وعادةً ما يتم تثبيت السعر المتغير بسعر مرجعي مثل ليبور. ويُضرب السعر الثابت أو المتغير في أصل مبلغ اسمي (وليكن، 1 مليون ريال). ولا يتم مبادلة أصل المبلغ الاسمي المذكور عموماً بين الأطراف المتقابلة، ولكنه يُستخدم حصراً لحساب حجم التدفقات النقدية المقرر تبادلها.

يعتمد المثال على الحقائق التالية. يوافق الطرف (أ) على أن يدفع إلى الطرف (ب) مدفوعات بسعر فائدة دوري ثابت بمعدل 8.65٪، مقابل مدفوعات بسعر فائدة دوري متغير وقدره ليبور + 70 نقطة أساس (0.70٪). ويرجى ملاحظة عدم وجود تبادل لأصول المبالغ وأن أسعار الفائدة تكون على أصل مبلغ "اسمي". يشار إلى السعر الثابت (8.65٪) في هذا المثال) على أنه سعر المقايضة.

ما هي خصائص مقايضة أسعار الفائدة التي تلي تعريف الأداة المالية المشتقة؟ مع التوضيح

الإجابة:

يوضح مثال مقايضة أسعار الفائدة الخصائص التالية للأدوات المالية المشتقة:

(أ) تتغير قيمتها استجابةً للتغير في سعر الفائدة المحدد؛

(ب) لا تتطلب صافي استثمار أولي (في هذا المثال)؛

(ج) يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي في مدفوعات دورية بين الأطراف.

لا يجري مبادلة أصل المبلغ الاسمي الذي تستند إليه المدفوعات الدورية. تكون القيمة الأولية للأداة المالية في هذه الحالة صفر.

أسئلة ونقاشات

تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

<http://www.ipsasb.org>

هنا نختتم وحدتنا التدريبية عن متطلبات التحول والأدوات المشتقة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. وينبغي للمتدربين الرجوع إلى أسئلة المراجعة لاختبار معلوماتهم.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول

تبرم الجهة "س" عقد أجل بسعر ثابت لشراء مليون لتر من النفط لتلبية متطلبات الاستخدام المتوقعة. ويسمح العقد للجهة استلام النفط فعلياً عند نهاية اثني عشر شهراً أو دفع أو استلام تسوية صافية نقداً، بناءً على التغير في القيمة العادلة للنفط.

هل تتم المحاسبة عن العقد كمشتق؟ ولماذا؟

السؤال الثاني

تقدم الجهة (أ) قرضاً مدته خمس سنوات بسعر فائدة ثابت إلى الجهة (ب)، بينما تقدم الجهة (ب) في نفس الوقت قرضاً مدته خمس سنوات بسعر فائدة متغير بنفس المبلغ إلى الجهة (أ). ولا توجد تحويلات لأصل المبلغ منذ نشأة القرضين، نظراً لوجود اتفاقية مقاصة بين الجهة (أ) والجهة (ب).

هل يعد ذلك مشتقاً؟ ولماذا؟

السؤال الثالث

تقوم إحدى الجهات بجنوب أفريقيا، الجهة (س ع ص)، وعملتها الوظيفية هي الراند الجنوب أفريقي، ببيع الكهرباء إلى دولة موزمبيق بموجب معاملة مقومة بالدولار الأمريكي. وتبرم الجهة (س ع ص) عقداً مع بنك استثماري لتحويل الدولار الأمريكي إلى الراند بسعر صرف ثابت. يتطلب العقد من الجهة (س ع ص) تحويل الراند بناءً على حجم مبيعاتها في موزمبيق مقابل الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت قدره 6.00.

هل يمثل هذا العقد مشتقاً؟

الإجابات على أسئلة المراجعة

السؤال الأول

في حين يفى هذا العقد بتعريف المشتق، إلا أنه يتم المحاسبة عنه بالضرورة كمشتق. ويعتبر العقد أداة مشتقة نظراً لعدم وجود صافي استثمار أولي، ويستند العقد إلى سعر النفط، ويجب تسويته في تاريخ مستقبلي.

إن العقود المبرمة والمستمر سريانها لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو الاستخدام المتوقعة للجهة لشراء بنود غير مالية لا تحقق تعريف الأداة المالية لأن الحق التعاقدى لأي طرف في الحصول على أصل أو خدمة غير مالية والالتزام المتقابل للطرف الآخر لا يثبت حقاً أو التزاماً حالياً لأي طرف لاستلام أو تسليم أو مبادلة أصل مالي. على سبيل المثال، العقود التي تنص على التسوية فقط عن طريق استلام أو تسليم بند غير مالي (مثل العقد الآجل على النفط) لا تعتبر أدوات مالية. وتكون العديد من عقود السلع من هذا النوع.

ومع ذلك، يجري تقويم عقود شراء بند غير مالي لاستبيان ما إذا كانت مبرمة ومستمر سريانها لغرض استلام أو تسليم البند غير المالي بما يتوافق مع متطلبات الشراء أو الاستخدام المتوقعة للجهة، وتبعاً لذلك، ما إذا كانت تندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

وتعتبر بعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية التي يمكن تسويتها بالصافي أو بمبادلة الأدوات المالية، أو عندما يكون البند غير المالي قابلاً للتحويل بسهولة إلى نقد، أدوات مالية ضمن نطاق المعيار كما لو كانت تلك العقود أدوات مالية.

هناك طرق مختلفة تمكن من تسوية عقد شراء أو بيع بند غير مالي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة الأدوات المالية.

عندما تسمح شروط عقد شراء أصل غير مالي لأي طرف بالتسوية نقداً أو بأي أصل مالي آخر أو بمبادلة الأدوات المالية وتتمثل ممارسة الجهة في تسوية عقود مماثلة بموجب تلك الشروط، لا يكون العقد مبرماً لغرض استلام أو تسليم البند غير المالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة للجهة، وبالتالي يكون عبارة عن أداة مالية.

وبالمثل، عندما تتمثل ممارسة الجهة في استلام البند غير المالي وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسليم لغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التاجر، يكون العقد مبرماً لغرض استلام أو تسليم البند غير المالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة للجهة، وبالتالي يكون عبارة عن أداة مالية.

وفي هذه الحالة، إذا كانت الجهة (س) تعتزم تسوية العقد عن طريق الاستلام ولم يسبق لها تسوية عقود مماثلة بالصافي نقداً أو استلام النفط وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسليم بغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التاجر، لا تتم المحاسبة عن العقد كأداة مشتقة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41. بدلاً من ذلك، يتم المحاسبة عنه كعقد تنفيذي.

السؤال الثاني

نعم. يفي ذلك بتعريف المشتق.

هناك متغير أساسي، وذلك يعني تغير القيمة استجابةً للتغير في سعر الفائدة المحدد.

لا توجد تحويلات لأصل المبلغ عند نشأة القرضين، نظراً لوجود اتفاقية مقاصة بين الجهة (أ) والجهة (ب). ولا يشترط إما صافي استثمار أولي على الإطلاق أو استثمار صافي أولي أصغر مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود التي من المتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق والتسوية المستقبلية. ومع ذلك، ستطبق الإجابة ذاتها إذا لم يكن لدى الجهة (أ) والجهة (ب) اتفاقية مقاصة، لأن تعريف الأداة المشتقة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لا يتطلب تسوية بالصافي.

سيتم تسوية العقد في تاريخ مستقبلي.

يعادل التأثير التعاقدي للقروض ترتيب مقايضة أسعار الفائدة بدون صافي استثمار أولي. وتُجمع المعاملات غير المشتقة وتُعالج كمشتقات عندما تؤدي المعاملات، من حيث الجوهر، إلى مشتق. وتشمل مؤشرات ذلك ما يلي:

(أ) تُبرم المعاملات في نفس الوقت وبالنظر إلى بعضها البعض؛

(ب) يكون لها نفس الطرف المقابل؛

(ج) تتعلق بنفس المخاطر؛

(د) عدم وجود حاجة اقتصادية واضحة أو غرض عمل موضوعي لهيكله المعاملات بصورة منفصلة والتي لم يكن من الممكن تحقيقها أيضاً في معاملة واحدة.

يترتب على الأدوات المالية المشتقة حقوق والتزامات تؤثر على نقل واحد أو أكثر من المخاطر المالية الكامنة في أداة مالية أساسية بين أطرافها. منذ النشأة، تمنح الأدوات المالية المشتقة أحد الأطراف حقاً تعاقدياً لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط يحتمل أن تكون مواتية، أو التزاماً تعاقدياً لمبادلة الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع طرف آخر بموجب شروط يحتمل أن تكون غير مواتية.

ومع ذلك، فإنها لا تؤدي عموماً إلى تحويل الأداة المالية الأساسية عند نشأة العقد، ولا يحدث هذا التحويل بالضرورة عند استحقاق العقد. وتجسد بعض الأدوات حقاً والتزاماً لإجراء المبادلة على حد سواء، ونظراً لأن شروط المبادلة تُحدد عند نشأة الأداة المشتقة، وذلك في ضوء تغير الأسعار في الأسواق المالية، فقد تصبح هذه الشروط مواتية أو غير مواتية.

السؤال الثالث

نعم. يمثل هذا العقد مشتقاً.

يتضمن العقد متغيرين أساسيين؛ وهما سعر الصرف الأجنبي وحجم المبيعات.

لا يشترط إما صافي استثمار أولي على الإطلاق أو استثمار صافي أولي أصغر مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود التي من المتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق ومخصص الدفع.

يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

لا يستبعد معيار المحاسبة للقطاع العام 41 من نطاقه الأدوات المشتقة التي تستند إلى حجم المبيعات.

الإفصاحات (معيير المحاسبة للقطاع العام 41)

مقدمة

يُعد كتاب إصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المصدر الرسمي الرئيسي لمبادئ المحاسبة الدولية المتعارف عليها لجهات القطاع العام. في هذه الوحدة، تكون متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 30 هي المنطبقة بعد اعتماد معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وللاطلاع على متطلبات الإفصاح في المعيار 30 التي تنطبق قبل اعتماد المعيار 41، انظر وحدة الإفصاحات (معيير المحاسبة للقطاع العام 29).

هدف الإفصاح

تمكين المستخدمين من تقويم:

- ما تمثله الأدوات المالية من أهمية للمركز المالي والأداء المالي للجهة؛
- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تنكشف عليها الجهة خلال الفترة وفي نهاية فترة القوائم المالية، وكيفية إدارة الجهة لتلك المخاطر.

يسترشد هذا الهدف بجميع متطلبات الإفصاح بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 30. وتعد متطلبات الإفصاح واسعة النطاق. بينما تسلط هذه المادة التدريبية الضوء على المجالات الرئيسية للإفصاح، إلا إنها لا تتناول جميع المتطلبات التفصيلية.

متطلبات الإفصاح

- فئات الأصول المالية والالتزامات المالية
- بنود الإيراد أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر
- السياسات المحاسبية
- محاسبة التحوط
- القيمة العادلة
- القروض الميسرة
- طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية

تلخص القائمة أعلاه المجالات الرئيسية التي تتطلب الإفصاح. وتتناول الفقرات التالية هذه البنود بمزيد من التفصيل.

فئات الأصول المالية والالتزامات المالية

يتعين الإفصاح عن القيم الدفترية لكل فئة من الفئات التالية، على النحو المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات:

- (أ) الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار بشكل منفصل
- (ب) الأصول المصنفة على هذا النحو عند الإثبات الأولي أو اللاحق،
- (ب) تلك المقاسة إلزامياً بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛

(ب) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار بشكل منفصل

(أ) الأصول المصنفة على هذا النحو عند الإثبات الأولي أو اللاحق،

(ب) تلك التي تحقق تعريف المحتفظ بها لغرض المتاجرة؛

(ج) الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة؛

(د) الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة؛

(هـ) الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية، مع إظهار بشكل منفصل

(أ) الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية؛

(ب) الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة على هذا النحو عند الإثبات الأولي.

إذا صنفت الجهة الأصول المالية على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تفصح الجهة عن معلومات إضافية حول تلك الأصول المالية. ويتضمن ذلك معلومات حول أقصى انكشاف للكيان على مخاطر الائتمان والتغيرات في القيمة العادلة.

وإذا صنفت الجهة الالتزامات المالية على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تفصح الجهة عن معلومات إضافية حول تلك الالتزامات المالية. ويتضمن ذلك المعلومات حول التغيرات في القيمة العادلة.

إذا صنفت الجهة استثمارات في أدوات حقوق الملكية على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية، تفصح الجهة عن معلومات إضافية، تتضمن تفاصيل الأدوات المصنفة على هذا النحو، وأسباب استخدام هذا العرض، والقيمة العادلة لكل أداة في نهاية فترة القوائم المالية.

لا تُخفض القيمة الدفترية للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية بمخصص خسارة وتلتزم الجهة بعدم عرض مخصص الخسارة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي كنتخفيض للقيمة الدفترية للأصل المالي. ومع ذلك، يتعين على الجهة الإفصاح عن مخصص الخسارة في الإيضاحات على القوائم المالية.

بنود الإيراد أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر

تفصح الجهة عن البنود التالية للإيرادات أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر إما في قائمة الأداء المالي أو في الإيضاحات:

(أ) صافي المكاسب أو صافي الخسائر من:

(1) الأصول المالية أو الالتزامات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، مع إظهار بشكل منفصل الأصول المالية أو الالتزامات المالية المصنفة على هذا النحو عند الإثبات الأولي أو اللاحق، ومن تلك الأصول المالية أو الالتزامات المالية المقاسة إلزامياً بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (مثل الالتزامات المالية التي تحقق تعريف المحتفظ بها لغرض المتاجرة). وبالنسبة للالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تظهر الجهة بشكل منفصل مبلغ المكاسب أو الخسارة المثبت في صافي الأصول/ حقوق الملكية والمبلغ المثبت في الفائض أو العجز؛

(2) الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة؛

(3) الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة؛

(4) الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية؛

(5) الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية، مع إظهار بشكل منفصل مبلغ المكاسب أو الخسارة المثبت في صافي الأصول/ حقوق الملكية خلال الفترة والمبلغ المعاد تصنيفه عند إلغاء الإثبات من صافي الأصول/ حقوق الملكية المتراكمة إلى الفائض أو العجز عن الفترة.

ب) إجمالي الإيراد من الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة (محسوبين باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) للأصول المالية أو الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المستنفدة أو المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية (مع إظهار تلك المبالغ بشكل منفصل): أو الالتزامات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز:

ج) إيراد ومصروف الرسوم (بخلاف المبالغ المدرجة في تحديد سعر الفائدة الفعلي) الناشئين عن:

(1) الأصول المالية أو الالتزامات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز:

(2) أنشطة العهدة والأمانة الأخرى التي تؤدي إلى امتلاك أو استثمار الأصول نيابة عن الأفراد وصناديق العهدة وبرامج منافع التقاعد والمؤسسات الأخرى.

السياسات المحاسبية

تفصح الجهة، في ملخص السياسات المحاسبية الهامة، عن أساس (أو أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة التي تكون مرتبطة بفهم القوائم المالية.

محاسبة التحوط

توفر إفصاحات محاسبة التحوط معلومات عن:

أ) استراتيجية الجهة لإدارة المخاطر وكيفية تطبيقها لإدارة المخاطر:

ب) كيف يمكن أن تؤثر أنشطة التحوط الخاصة بالجهة على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للجهة، وتوقيتها ودرجة عدم التأكد بشأنها:

ج) تأثير محاسبة التحوط على قائمة المركز المالي للجهة وقائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية.

تعتبر متطلبات الإفصاح التفصيلية واسعة النطاق ولم يتم تناولها في هذه المادة التدريبية.

القيمة العادلة

بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول المالية والالتزامات المالية، تفصح الجهة عن القيمة العادلة لتلك الفئة من الأصول والالتزامات بطريقة تسمح بمقارنتها مع قيمتها الدفترية. ولا يكون الإفصاح عن القيمة العادلة مطلوباً:

أ) عندما تكون القيمة الدفترية عبارة عن تقريب معقول للقيمة العادلة، على سبيل المثال، للأدوات المالية مثل الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل:

ب) بالنسبة لعقد يتضمن ميزة مشاركة تقديرية عندما يتعذر قياس القيمة العادلة لتلك الميزة بشكل موثوق.

وتلتزم الجهة بأن تفصح بالنسبة لكل فئة من فئات الأدوات المالية عن الأساليب، وعند استخدام أسلوب التقويم، عن الافتراضات المطبقة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من فئات الأصول المالية أو الالتزامات المالية.

تصنف الجهة قياسات القيمة العادلة باستخدام تسلسل هرمي للقيمة العادلة يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياسات. ويشتمل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على المستويات التالية:

أ) الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات (المستوى 1):

ب) المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى 1 والتي تكون قابلة للرصد للأصل أو الالتزام، إما بصورة مباشرة (مثل السعر) أو غير مباشرة (بمعنى المشتقة من الأسعار) (المستوى 2):

ج) مدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد) (المستوى 3).

بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المثبتة في قائمة المركز المالي، تلتزم الجهة بأن تفصح (لكل فئة من الأدوات المالية عن المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تُصنف عنده قياسات القيمة العادلة في مجملها، مع فصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات. وتفصح الجهة أيضاً عن معلومات حول عمليات النقل بين المستويات، ومزيد من المعلومات حول الأدوات المالية المقاسة باستخدام مدخلات المستوى 3.

القروض الميسرة

تقدم الجهات القروض الميسرة بشروط أقل من السوق. وتتضمن الأمثلة عن القروض الميسرة التي عادة ما تكون أقل من شروط السوق القروض المقدمة إلى البلدان النامية، والمزارع الصغيرة، والقروض الطلابية المقدمة إلى الطلاب المؤهلين للتعليم الجامعي أو العالي، وقروض الإسكان المقدمة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض. بالنسبة للقروض الميسرة، تفصح الجهة عن:

- (أ) المطابقة بين المبالغ الدفترية الافتتاحية والختامية للقروض، بما في ذلك:
 - (1) القيمة الاسمية للقروض الجديدة المقدمة خلال الفترة؛
 - (2) تعديل القيمة العادلة عند الإثبات الأولي؛
 - (3) القروض المسددة خلال الفترة؛
 - (4) خسائر الهبوط في القيمة المثبتة (القروض المقاسة بالتكلفة المستنفدة فقط)؛
 - (5) أي زيادة خلال الفترة في المبلغ المخصص الناشئ عن مرور الوقت (القروض المقاسة بالتكلفة المستنفدة فقط)؛
 - (6) تعديل القيمة العادلة خلال الفترة (بشكل منفصل عن الإثبات الأولي) (القروض المقاسة بالقيمة العادلة فقط)؛
 - (7) التغيرات الأخرى.
- (ب) القيمة الاسمية للقروض في نهاية الفترة؛
- (ج) الغرض من مختلف أنواع القروض وأجلها؛
- (د) افتراضات التقويم.

طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية

تفصح الجهة عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقويم طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تنكشف عليها الجهة في نهاية فترة القوائم المالية.

تتضمن هذه المخاطر عادة، على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

لكل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، تلتزم الجهة بأن تفصح عن المعلومات النوعية التالية:

- (أ) الانكشاف على المخاطر وكيف حدثها؛
 - (ب) أهدافها وسياساتها وعملياتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر؛
 - (ج) أي تغييرات في الفقرتين (أ) أو (ب) عن الفترة السابقة.
- لكل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، تفصح الجهة أيضاً عن بيانات كمية موجزة حول انكشافها على تلك المخاطر في نهاية فترة القوائم المالية.

تعتبر الإفصاحات الكمية التفصيلية واسعة النطاق، وينبغي الرجوع إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 30 في حال كان هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات التفصيلية. وتتضمن الأمثلة عن متطلبات الإفصاح بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 30:

مخاطر الائتمان. يتعين على الجهة أن تشرح ممارساتها في إدارة مخاطر الائتمان وكيفية ارتباطها بإثبات وقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

مخاطر الالتزام. تحليل الاستحقاق للالتزامات المالية غير المشتقة (بما في ذلك عقود الضمان المالي المصدر) الذي يوضح آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية؛ وتحليل مماثل للالتزامات المالية المشتقة.

مخاطر السوق. تحليل الحساسية لكل نوع من مخاطر السوق التي تنكشف عليها الجهة في نهاية فترة القوائم المالية، مع إظهار كيفية تأثر الفائض أو العجز وصافي الأصول/ حقوق الملكية بالتغيرات في متغير المخاطر ذات الصلة التي كانت ممكنة بشكل معقول في ذلك التاريخ.

إيضاح على السياسة المحاسبية

اعتمدت الهيئة التصنيفات التالية لأصولها المالية والتزاماتها المالية

- صنفت النقد على أنه "أصول محتفظ بها لغرض المتاجرة من خلال الفائض أو العجز" وتم قياسه بالقيمة العادلة.
- تُصنف حسابات الذمم المدينة على أنها "أصول مالية مقاسة بالتكلفة المستنفدة" وتُصنف حسابات الذمم الدائنة على أنها "التزامات مالية مقاسة بالتكلفة المستنفدة". وتُقاس أولاً على أساس مبلغ الفاتورة المبدئي ثم تُقاس لاحقاً بالتكلفة المستنفدة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.
- تُصنف القروض طويلة الأجل على أنها "التزامات مالية مقاسة بالتكلفة المستنفدة". ويجرى قياسها أولاً بالقيمة العادلة، ثم لاحقاً بالتكلفة المستنفدة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

ويهدف الإيضاح الإرشادي إلى بيان كيف يمكن أن تمثل الجهة لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 30 للإفصاح عن المعلومات حسب فئة الأداة المالية. وتلتزم الجهة بتجميع الأدوات المالية في فئات مناسبة لطبيعة المعلومات المفصّل عنها والتي تراعي خصائص تلك الأدوات المالية. وتلتزم الجهة بتقديم معلومات وافية تمكن من مطابقة البنود المعروضة في قائمة المركز المالي.

الإفصاح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة

يُقدم هذا الإيضاح بصورة موجزة لأغراض العرض ولا يفترض أنه يبين جميع متطلبات الإفصاح. وينبغي للمتدربين الرجوع إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 30 للحصول على إرشادات تفصيلية.

بالنسبة لكل فئة من فئات الأصول المالية والالتزامات المالية، تلتزم الجهة بأن تفصح عن القيمة العادلة لتلك الفئة من الأصول والالتزامات بطريقة تسمح بمقارنتها مع قيمتها الدفترية.

وتلتزم الجهة بأن تفصح بالنسبة لكل فئة من فئات الأدوات المالية عن الأساليب، وعند استخدام أسلوب التقويم، عن الافتراضات المطبقة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من فئات الأصول المالية أو الاللتزامات المالية.

لا يلزم الإفصاح عن القيمة العادلة عندما تكون القيمة الدفترية عبارة عن تقريب معقول للقيمة العادلة، على سبيل المثال، للأدوات المالية مثل الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل.

الإفصاح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة في الإرشادي

القيم العادلة للالتزامات والأصول المالية هي عبارة عن تقديرات ويتم احتسابها عموماً باستخدام ظروف السوق عند نقطة زمنية محددة. ويوضح الجدول التالي القيم الدفترية والقيم العادلة.

20×1	20×1	20×2	20×2	
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
				الالتزامات المالية
155.877	139.909	154.630	142.843	المعاشات
561.964	514.020	597.531	559.126	الدين
				الأصول المالية
121.207	122.147	95.627	101.205	الذمم المدينة
104.925	99.926	121.207	121.207	الاستثمارات

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة لقياسات القيمة العادلة للأصول المالية المثبتة في قائمة المركز المالي.

المستوى 3 بالريال	المستوى 2 بالريال	المستوى 1 بالريال	20×2 بالريال	البيان
				أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز
2.150	4.175	93.25	15.650	أوراق مالية للمتاجرة
7.425	7.827	10.168	25.420	الأدوات المشتقة
				الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/ حقوق الملكية
5.775	2.875	925	9.575	استثمارات حقوق الملكية
15.350	14.877	20.418	50.645	الإجمالي

يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 إفصاحات عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي عنده تُصنف قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات المقاسة في قائمة المركز المالي. ويشترط أن يكون التنسيق في جدول ما لم يكن هناك تنسيق آخر أكثر ملاءمة.

ويشترط المعيار 30 إجراء مطابقة من بداية الفترة إلى نهايتها لأرصدة تلك الأصول والالتزامات المقاسة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة بناءً على أسلوب تقويم لا يستند بشأنه أي مدخلات مهمة إلى بيانات السوق القابلة للرصد (المستوى 3). ولا يتضمن المثال التوضيحي هذا الإفصاح.

مخاطر الائتمان

الإيضاح x - مخاطر الائتمان

ينطوي استخدام الأدوات المشتقة على مخاطر الائتمان من جانب الطرف المقابل المتخلف عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية. وتدير المحافظة مخاطرها الائتمانية من خلال عدم التعامل سوى مع جهات من أصحاب الجودة الائتمانية العالية وإبرام اتفاقيات تعاقدية تتضمن مقاصة إنهاء. ويعرض الجدول أدناه إجمالي مخاطر الائتمان لمحفظة الأدوات المالية المشتقة.

21 مارس	31 مارس	
20×1	20×2	
(000)	(000)	
5.492	2.919	إجمالي مخاطر الائتمان مشتقات الانكشاف

ما سبق مثال توضيحي عن الإفصاح الذي قد تقدمه الجهة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 30 المتعلق بمخاطر الائتمان. وتم عرض الإيضاح الإرشادي بصورة موجزة للضرورة.

ينبغي للمتدربين الرجوع إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 30 للتعرف على متطلبات الإفصاح التفصيلية.

أسئلة ونقاشات

تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني لمجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

<http://www.ipsasb.org>

هنا نختم وحدتنا التدريبية عن الإفصاح عن الأدوات المالية. وينبغي للمتدربين الرجوع إلى أسئلة المراجعة لاختبار معلوماتهم.

أسئلة للمراجعة

السؤال الأول

بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المثبتة، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 أن تفصح الجهة عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تصنف عنده قياسات القيمة العادلة.

يستخدم التسلسل الهرمي للقيمة العادلة المدخلات التالية:

- (أ) مدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).
 - (ب) الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة.
 - (ج) المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة القابلة للرصد للأصل أو الالتزام، إما بصورة مباشرة (مثل السعر) أو غير مباشرة (بمعنى المشتقة من الأسعار).
- ما هي المدخلات التي تتعلق بالمستوى 1، وأنها تتعلق بالمستوى 2، وأنها تتعلق بالمستوى 3؟

السؤال الثاني

تلتزم الجهة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 بأن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقويم طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تنكشف عليها الجهة في نهاية فترة القوائم المالية.

معلومات حول أنواع المخاطر التي يتعين الإفصاح عنها؟

الإجابات على أسئلة المراجعة

السؤال الأول

الإجابة هي (أ) - المستوى 3؛ (ب) - المستوى 1؛ و (ج) - المستوى 2

يشتمل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على المستويات التالية:

(أ) المستوى 1 – الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة؛

(ب) المستوى 2 – المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة القابلة للرصد للأصل أو الالتزام، إما بصورة مباشرة (مثل السعر) أو غير مباشرة (بمعنى المشتقة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3 – مدخلات للأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).

ينطوي المستوى 1 على أقل قدر من عدم التأكد ومستوى ممارسة الحكم المهني المطلوب. وعند كل مستوى سفلي من التسلسل الهرمي، يزداد مستوى عدم التأكد ومستوى ممارسة الحكم المهني المطلوب.

السؤال الثاني

تشمل الأنواع مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

مسودات العرض على العموم والأوراق الاستشارية وغيرها من منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين هي من إصدار الاتحاد وحقوق طبعها ونشرها محفوظة له. ولا يتحمل الاتحاد أية مسؤولية عن الخسائر التي تلحق أي شخص يتصرف أو يمتنع عن التصرف بناءً على المادة المطبوعة في هذا المنشور، سواءً كانت تلك الخسارة ناجمة عن إهمال أو خلافه.

وشعار الاتحاد الدولي للمحاسبين واسم "الاتحاد الدولي للمحاسبين" والاسم المختصر "IFAC" هي علامات تجارية وعلامات خدمة مسجلة للاتحاد في الولايات المتحدة وسائر الدول.

حقوق الطبع والنشر © لعام 2020 محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة. ويلزم الحصول على موافقة خطية من الاتحاد الدولي للمحاسبين لإنتاج أو تخزين أو إرسال هذا المستند أو لاستخدامه بأية صورة مشابهة، إلا إذا كان الاستخدام للغرض الشخصي غير التجاري فحسب. للاتصال: permissions@ifac.org.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>"This Train the Trainer: Introduction to IPSASs, Module 6 – Financial Instruments, published by the International Federation of Accountants in November 2020 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants in October 2021, and is reproduced with the permission of IFAC. The approved text of all IFAC publications is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.</p>	<p>قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في أكتوبر 2021 بإعداد الترجمة العربية لدليل "تدريب المدربين: مقدمة للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، الوحدة 6 – الأدوات المالية" الذي نشره الاتحاد الدولي للمحاسبين في نوفمبر 2020 باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشر هذا الدليل بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. والنص المعتمد لجميع مطبوعات الاتحاد الدولي للمحاسبين هو النص الذي نشره الاتحاد باللغة الإنجليزية. ولا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو عن الإجراءات التي قد تنشأ نتيجة له.</p>
<p>English language text of the Train the Trainer: Introduction to IPSASs, Module 6 – Financial Instruments © 2020 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة الإنجليزية من دليل "تدريب المدربين: مقدمة للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، الوحدة 6 – الأدوات المالية" محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © 2020. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of the Train the Trainer: Introduction to IPSASs, Module 6 – Financial Instruments © 2021 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنسخة العربية من دليل "تدريب المدربين: مقدمة للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، الوحدة 6 – الأدوات المالية" محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين © 2021. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Train the Trainer: Introduction to IPSASs, Module 6 – Financial Instruments] ISBN: [Insert original number, if any, in format xxx-x-xxxxxx-xx-x]</p>	<p>Original title: [Train the Trainer: Introduction to IPSASs, Module 6 – Financial Instruments] ISBN: [Insert original number, if any, in format xxx-x-xxxxxx-xx-x]</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document."</p>	<p>اتصل بـ permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذه الوثيقة.</p>